

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المعهد القومي للتخطيط

الجمهورية العراقية



المعهد القبط القومى

جمهورية مصر العربية

ندوة عن
المرحلة التخطيطية للتكامل الاقتصادي العربي
القاهرة ١٢ - ١٤ ابريل ١٩٨٨

التمهيد والتخطيط في الاقتصاد العراقي
والتكامل الاقتصادي العربي

تقديم

تنفيذا لاثاقية التعاون العلمى والغنى بين معهد التخطيط القومى بالقاهرة والمعهد القومى للتخطيط فى بغداد لعام ١٩٨٥ تحت شعار " نحو فكر عربى موحد " .

تم تحديد موضوعات للبحوث المشتركة التى يقوم بها العلميون فى المعهدين ويكون لها بعد قبرى وقومى يمثل اهتماما مشتركا للجانبين .

وفى هذا الاطار تم الاثاق على القيام بدراسة مشتركة فى موضوع المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى .

وتحت هذا العنوان تمت الدراسة فى جزئين أساسيين :

الجزء الأول : قام به العلميون بالمعهد القومى للتخطيط فى بغداد تحت عنوان " التمييز والتخطيط فى الاقتصاد العراقى والتكامل الاقتصادى العربى " .

واضطلع العلميون بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة بانجاز :

الجزء الثانى : من هذه الدراسة تحت عنوان " المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى " .

وقد اهتمت الدراستان فى جزئيهما بعرض وتقييم مناهج وأساليب التخطيط من خلال الخطط المتتابعة بمصر والعراق ، بغرض دراسة العلاقة المتبادلة بين الخطط القطرية والتكامل الاقتصادى العربى وبيان الى أى مدى يأخذ التخطيط القبرى بعين الاعتبار وضع التكامل الاقتصادى العربى ويعمل على خدمته .

كما اهتمت الدراستان بالاضافة الى ذلك الى بحث المداخل المختلفة لتخطيط العمل العربى من خلال :

— تقييم التجربة العربية فى مجال التعاون والتكامل الاقتصادى .

- عرض للمشروعات المشتركة ومعرفة ما اذا كانت تصلح مدخلا تخطيطيا فى اتجاه التكامل الاقتصادى العربى .

- وأخيرا اهتمت الدراسة بالبحث والتحليل فى المتطلبات المؤسسية والتنظيمية لدعم المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى عن طريق استعراض لنمط البنيان المؤسسى والتنظيمى للتكامل الاقتصادى وأهم مشكلاته وعناصر كفاءته وينتهى الى اقتراحات لدعم الكفاءة المؤسسية والتنظيمية للعمل الاقتصادى العربى .

وقد ارثوى تتويج هذه الدراسة المشتركة بعقد ندوة علمية لاثاحة الفرصة لمناقشة ما جاء بها من أفكار حتى تتم الاستغادة من هذه الأعمال البحثية من ناحية وحتى يتسنى من خلال النقاش المثمر الوصول لتوصيات مفيدة من شأنها العمل على دعم العمل العربى المتكامل على أساس من التخطيط العلمى المنشود .

القاهرة
أبريل ١٩٨٨

المحتويات

الصفحة

مقدمة

١	<u>الجزء الأول : التخطيط في العراق</u>
٢	<u>الفصل الأول : التطور المؤسسي لنشاط التخطيط في العراق</u>
٣	المبحث الأول : الجهود الانمائية التي سبقت انشاء مجلس الأعمار
٥	المبحث الثاني : الجهود التخطيطية خلال فترة مجلس الأعمار .
١٢	المبحث الثالث : مرحلة مجلس التخطيط
١٥	المبحث الرابع : مبدأ الشمولية والالزام في عملية التخطيط .
١٧	<u>الفصل الثاني : خطط التنمية في العراق</u>
١٨	المبحث الأول : خطط التنمية وأهدافها العامة
٢٤	المبحث الثاني : السياسات الاقتصادية في خطط التنمية
٢٩	المبحث الثالث : تخصيصات الخطط وكفاءة الصرف
٣٦	المبحث الرابع : تطوير إيرادات خطط التنمية القومية ...
٤٠	<u>الفصل الثالث : أنواع الخطط في العراق</u>
٤١	المبحث الأول : مراحل اعداد الخطط
٥٠	المبحث الثاني : التخطيط السنوي وعلاقته بالخطط الخمسية
٥٣	المبحث الثالث : التخطيط بعيد المدى

الصفحة

٥٧	<u>الفصل الرابع : أساليب اعداد الخطط في العراق</u>
٦٠	المبحث الأول : الأساليب المتبعة في اعداد الخطط الخمسية
٧٢	المبحث الثاني : تقييم عملية تخطيط الاستثمار
٨٣	المبحث الثالث : النماذج التخطيطية
٩٥	المبحث الرابع : الحسابات القومية
١٠٢	<u>الفصل الخامس : تطور النشاط الانعاشي في العراق</u>
١٠٣	المبحث الأول : مؤشرات النمو الاجمالي ١٩٥٨-١٩٦٠
١١٢	المبحث الثاني : اتجاهات تطور بنية الاقتصاد العراقي ...
١١٩	<u>الجزء الثاني : التنمية في الوطن العربي والعراق</u>
١١٩	<u>الفصل الأول : دراسة في التنمية العربية ١٩٥٠-١٩٦٠</u>
١٢٠	المبحث الأول : الخصائص الأساسية للاقتصاد العربي ...
١٢٩	المبحث الثاني : الاطار العام للتنمية الاقتصادية العربية ..
١٤٤	<u>الفصل الثاني : خطوات التكامل الاقتصادي العربي</u>
١٤٥	المبحث الأول : المداخل المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي
١٥٠	المبحث الثاني : المشروطات العربية المشتركة وعملية التكامل الاقتصادي
١٥٦	المبحث الثالث : مشاكل العمل الاقتصادي العربي المشترك .
١٦٣	المبحث الرابع : مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك .

الملاح

١٦٩

الفصل الثالث : ملامح التنمية في الاقتصاد العراقي

١٧٠

المبحث الأول : الخصائص الأساسية للاقتصاد العراقي

١٧٣

المبحث الثاني : المبادئ الأساسية لاستراتيجية التنمية

١٧٧

المبحث الثالث : تجربة التنمية الاقتصادية في القطر العراقي

١٨١

المبحث الرابع : ملامح التطور في الاقتصاد العراقي

١٩٥

الفصل الرابع : منهجية التنمية القومية في ظل الظروف الحرب

١٩٦

المبحث الأول : الاقتصاد العراقي والحرب

٢٠٢

المبحث الثاني : تحليل الانتاج القومي والموارد الاجمالية

٢٠٦

المبحث الثالث : مهام المرحلة المقبلة

((مقدمة))

عرف القطر العراقى عملية التخطيط للتنمية القومية منذ أوائل عقد الستينات من هذا القرن وكانت برامج التنمية الاقتصادية قبل ذلك لا تتعدى قيام أجهزة الدولة بتنفيذ بعض المشروعات المحددة خصوصا فى مجال تهئية البنية التحتية للنشاط الاقتصادى .

لقد كانت محصلة هذا النشاط احداث تغييرات أساسية فى هيكل الاقتصاد القومى وتنمية العلاقات الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بالتنسيق بين الحاجات الاجتماعية من جهة وهيكل الانتاج من جهة أخرى . عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج الاستثمارية التى أدت الى تصعيد حصة الدولة فى النشاط الاقتصادى ، الا أن هذه المساهمة واجهت عقبات متعددة منها عدم استقرار الأوضاع السياسية فى القطر الأمر الذى انعكس على اتجاهات وأولويات خطط الاستثمار التى اتسمت بالتذبذب وعدم الثبات حتى عام ١٩٧٠ الذى شهد أول خطة تعتمد على أسس استراتيجية تجعل خطة التنمية القومية فى خدمة تحقيق أهداف محددة تقوم على معالجة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد وتجاوز مشكلات التخلف وانخفاض مستوى المعيشة للمواطنين وتحقيق معدلات نمو سريعة ومنظمة بواسطة توفير الحدود المطلوبة من الاستثمارات التى تكفل احداث الدفعة المستهدفة للاقتصاد الوطنى عن طريق التدخل الواسع للدولة لجل المشكلة الاقتصادية والوصول الى تحقيق الموازنات المطلوبة .

لقد حققت معظم الأقطار العربية تطورات واسعة فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة استخدام التخطيط أسلوبا لتنظيم الحياة الاقتصادية عن طريق اصدار الخطط الانمائية متوسطة الأجل والتى ترسم أهدافا محددة للنشاط الاقتصادى

وتوجيه الاستثمارات ومعالجة الركود والتشويه الذى تتسم به بنية الانتاج فى هذه الأقطار باعتبارها تنتج عددا محدودا من السلع التى يدخل معظمها فى حساب السلع الأولية مقابل استيراد عدد كبير من السلع المصنعة للاستهلاك والانتاج .

وفى سياق عمل الأقطار العربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها فانها لجأت الى تحرير التبادل التجارى فيما بينها عن طريق مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية كان فى مقدمتها توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار انشاء السوق العربية المشتركة ، كما تم اللجوء الى انشاء بعض المؤسسات الاقتصادية الجماعية مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعدد من الصناديق التمويلية .

الا أن مضى أكثر من عشرين عاما على البدء باتخاذ اجراءات تحرير التبادل السلعى بين الأقطار العربية كان بدون الوصول الى النتائج تتوافق مع الهدف ، ان لا زالت هذه الأقطار بعيدة عن الوصول الى أولى درجات التكامل ، كل ذلك يفرض اللجوء الى أساليب جديدة فى محاولة أكثر نضجا لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، ولا بد أن يكون أسلوب التنسيق فى المجال التخطيطى هو المدخل المتاح حاليا للوصول الى التكامل المستهدف ، بالرغم من الصعوبات والمشاكل التى تواجه هذا الأسلوب أيضا ، لذلك فان المدخل التخطيطى للتكامل لا يقتضى التنسيق بين الجهود التخطيطية فى الوطن العربى فحسب ، بل أيضا التخطيط للتكامل الاقتصادى عن طريق برمجته فى خطوات محددة سلفا .

هذه الدراسة تبحث في التخطيط التنمية في القطر العراقى والخطوات التى اتخذت من أجل تجاوز عقبات التخلف قبل الحرب مع ايران • وكذلك التخطيط من أجل وضع الاقتصاد فى خدمة المجهود الحربى أثناء الحرب كما تبحث أيضا فى أساليب التنمية للوطن العربى وخطوات التكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية ، وستشكل هذه الدراسة مع أخرى أعدت فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة محاولة للوصول الى فكر تخطيطى عربى مشترك •

شارك فى اعداد هذه الدراسة فريق عمل من المعهد القومى للتخطيط ضم
كلا من :

- الدكتور عصام رشيد حويش - خبير أقدم
- الدكتور عبد الرحمن أحمد المعينى - خبير أقدم
- الدكتور على احسان شوكت - رئيس أبحاث أقدم

فريق العمل

الجزء الأول التخطيط في العراق

الفصل الأول التطور المؤسسي للنشاط التخطيطي في العراق

يتناول هذا الفصل استعراض وتحليل التطورات الانمائية للاطر المؤسسية
للمعاملات التخطيطية ومهامها ونشاطاتها ودرجة شمولية النشاط التخطيطي .
بالاضافة الى الاحاطة بالاتجاهات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب
المراحل المختلفة ، والقاء الضوء على طبيعة السياسات الانمائية التي تضمنتها خطط
التنمية في العراق ١

وما يميز المسيرة التخطيطية في العراق ، انها مسيرة طويلة نسبيا من الناحية
الزمنية والتي بدأت من أوائل الخمسينات ، بالاضافة الى أنها تتسم بوجود مراحل
متميزة لهذه المسيرة من حيث مستوى شمولية التخطيط ودرجة التفصيل والوضوح في الأهداف
والاستراتيجيات وطبيعة اتجاهاتها الانمائية . لذلك يكون من المناسب التعرض الى تجربة
التخطيط ضمن اطار المراحل التي مرت بها . وبهذا الصدد يمكن تناول عملية التخطيط
على مرحلتين وكما يلي :

(١) مرحلة مجلس الأعمار والتي تغطي الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٨ .

(٢) مرحلة مجلس التخطيط والتي تغطي الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٨ ولحد الآن .

المبحث الأول

الجهود الانمائية للفترة التي سبقت انشاء مجلس الأعمار

ابتدأت الحكومة العراقية تدخلها في الحياة الاقتصادية منذ عام ١٩٢٧ التي حصل القطر منها على أولى إيراداته من تصدير النفط الخام والتي كانت بحدود نصف مليون دينار ، تم الحصول عليها نتيجة تصدير حوالي المليون طن ، وقد استمرت الكميات الصادرة وإيراداتها في تصاعد مستمر ببطء حتى عام ١٩٣٧ التي حصل فيها العراق على ١٣ مليون دينار عن طريق تصدير ٤ مليون طن ، وقد أعتبرت هذه المبالغ آنذاك فوائض مالية . بادرت الحكومة على أثرها برسم منها جلا لمدة ثلاث سنوات لإنشاء مشروعات رأسمالية وطرق ومباني يكون تمويلها عن طريق هذه الفوائض .

وبطبيعة الحال فقد انخفضت هذه الفوائض خلال سنوات الحرب العالمية الثانية نتيجة انخفاض الكميات الصادرة من النفط حتى وصلت الى ١٦ مليون طن عام ١٩٤١ . إلا أن متوسط إيراد الطن الواحد ارتفع الى قرابة ٦٠٠ فلس تقريبا خلال الفترة ٤٢ - ١٩٤٥ بعد أن كان حوالي ٣١٠ فلس للطن عام ١٩٣٧ . أما في السنوات التي أعقبت عام ١٩٤٥ فقد عادت الإيرادات الى الارتفاع مرة أخرى نتيجة ارتفاع الكميات الصادرة وأسعار الطن حتى بلغت إيرادات القطر ٦٩ مليون دينار عن تصدير ٦ ملايين طن أي بمتوسط إيراد قدره (١٠٦٢) فلسا للطن الواحد خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٥١ ارتفعت إيرادات من النفط الخام الى ١٤٧ مليون دينار نتيجة لعقد اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية صاحبة الامتياز في استغلال نفط العراق من جهة وتزايد معدل انتاج النفط من جهة ثانية .

ان محدودية موارد النفط قبل عام ١٩٥٠ لم تمكن الحكومة العراقية آنذاك بتنفيذ برامج انمائية طموحة ، حيث أن مجمل الجهود التنموية التي بوشرت بها اقتصر على

بعض المشاريع الموجهة لتطوير الخدمات العامة والبنى الارتكازية • ان نطاق تأثير هذه البرامج على مجمل مسيرة الحركة الاقتصادية في العراق كان محدوداً ولم تؤدى الى احداث اى تغيير جوهري في بنية الاقتصاد او التمهيد لتطورات انمائية واسعة النطاق في المراحل اللاحقة •

وبحلول عام ١٩٥٠ شهد الاقتصاد العراقي نقطة تحول حقيقية ، وذلك بعد ان تضاعفت الكميات المستخرجة من النفط وارتفعت ايرادات العراق نتيجة زيادة حصته من عائدات العمليات النفطية على ضوء اتفاقية مناصفة الارباح المشار اليها اعلاه • كما واخذت الصناعة النفطية تلعب دورا بارزا ومهما في اقتصاديات القطر ، حيث ان عائد النفط التي استلمتها الحكومة العراقية أصبحت تشكل ما يقارب من ٨٥% من النقد الاجنبى الذى يحتاجه لتمويل الاستيراد وما يقارب من ٥٠% من مجموع مدخلات ميزانية الدولة •

ما تقدم يمكن القول أن الجهود التخطيطية في العراق قد بدأت فعليا عام ١٩٥٠ ، حيث أن تنامي الايرادات النفطية قد ولدت فائضا اقتصاديا كبيرا كان الخافز الرئيس لوضع خطط انمائية لتطوير البلاد • وقد أنشأ لهذا الغرض " مجلس الأعمار " كجهاز متخصص لتوجيه وتنظيم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية • ان أبرز نشاطات هذا المجلس وطبيعة السياسات الانمائية التى اتبعها سيتم توضيحها أدناه •

المبحث الثاني

الجهود التخطيطية خلال فترة مجلس الأعمار

أهم ما يميز مرحلة مجلس الأعمار أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي لم يعد قاصراً على خلق المناخ الملائم للتنمية في ظل القطاع الخاص ، أو المساهمة مع القطاع الخاص في إقامة بعض المشروعات كما هو الحال بالنسبة للقطاع المختلط ، بل تعداه إلى تدخل الدولة بصورة مباشرة في النشاط الاقتصادي عن طريق توليها بصورة مباشرة إقامة مشروعات حكومية كبيرة تخرج عن قدرة القطاع الخاص ، سواء من ناحية ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لقيامها أو من ناحية الطاقات الانتاجية المستهدفة لتشغيل هذه المشروعات ، أو من ناحية الخبرات أو المهارات الفنية اللازمة لإنشاء وتشغيل هذه المشروعات .

وقد بدأ التغيير المفاجئ في سياسة الدولة الانمائية في أعقاب زيادة عائداتها من النفط في مطلع الخمسينات . وبعد أن صار في الامكان توجيه جانب كبير من هذه العوائد نحو الاستثمار في المشروعات الانمائية ، ففي عام ١٩٥٠ تقرر إنشاء مجلس الأعمار وأنيطت به مهمة الاشراف على الانفاق الاستثماري الحكومي وتحضير خطة اقتصادية ومالية عامة لانماء موارد العراق ورفع مستوى المعيشة لسكانه ومن أجل تحقيق هذه الأغراض وضعت الدولة تحت تصرف المجلس جميع عوائدها من النفط (١) . وهكذا يمكن القول أن عام ١٩٥٠ يمثل نقطة تحول في السياسة الانمائية للبلاد نحو الانماء والتقدم وبداية لظهور القطاع العام في النشاط الاقتصادي .

(١) خفضت حصة المجلس في عام ١٩٥٢ إلى ٢٠% بعد أن تبين أن حصة الدولة من عوائد النفط في تزايد مستمر ووجهت الباقي من العوائد إلى الميزانية الاعتيادية . ثم خفضت هذه النسبة مرة أخرى إلى ٥٠% .

وقد رسم المجلس خلال سنوات عمره (١٩٥٠ - ١٩٥٨) أربعة برامج استثمارية بصورة متعاقبة ومتداخلة أحيانا ، بمعنى ان بعضها كان تعديلا أو مراجعة لما سبقه . وكان التعديل والمراجعة يتم في الغالب اما نتيجة لزيادة عوائد الدولة من النفط بشكل يفوق ما كان متوقعا لها ، واما لاكمال دراسات بعض المشاريع .

وقد بلغ مجموع التخصيصات الاستثمارية الفعلية خلال فترة مجلس الأعمار ٥٦٧ مليون دينار صرف منها فعلا ٣٣٠ مليون دينار بنسبة صرف بلغت ٥٥ % .

وقد اتسعت برامج مجلس الأعمار فيما يتعلق بنقط توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي بانصراف المجلس بصورة واضحة نحو تركيز معظم استثماراته في مشروعات البنية الأساسية والتي تمثلت في مشاريع الري والطرق والجسور والمباني ، حيث حظيت هذه المشروعات بالنصيب الأعظم من التخصيصات طيلة سنوات مجلس الأعمار . أما الصناعة فقد كان نصيبها ضئيلا جدا . ولعل السبب في ذلك يرجع الى أن سياسة المجلس الانمائية خلال تلك الفترة كانت متأثرة الى حد كبير بآراء ومقترحات الخبراء الأجانب الذين استعان بهم المجلس في رسم سياسته الانمائية آنذاك والذين أجمعوا تقريبا على ضرورة تحاشي التصنيع المفتعل والسريع القائم على الحماية الجمركية والمساعدات المالية . ونصحوا المجلس بأن ينصب التركيز على تنمية وتطوير الزراعة من خلال التوسع في مشاريع الري والبزل والسيطرة على الفيضان . ويبدو أن هذه التوصيات وجدت آذان صاغية لدى المسؤولين عن رسم السياسة الانمائية آنذاك بدليل أنها انعكست في برامج مجلس الأعمار الاستثمارية التي رسمت خلال تلك الفترة على اعتبار أن هذه البرامج تمثل الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف السياسة الانمائية .

وقد تعرضت السياسة الانمائية لمجلس الأعمار الى نقد عفيف من جانب عدد كبير من الاقتصاديين العراقيين ، على اعتبار أن المجلس لم يعط الاهتمام الكافي للصناعة وأن برامجه اتجهت نحو تنمية الزراعة . وأن هذا الاتجاه هو الذي يفسر استمرار ظاهرة التخلف في العراق . أن مثل هذا التفسير يكتنفه الكثير من القصور حيث أن النهوض بالصناعة في بلد نامى كالعراق ، يعتمد في المقام الأول على وجود مشروعات البنية الأساسية التي كان يفتقر اليها العراق كثيرا ، وعلى تنمية وتطوير القطاع الزراعي باعتباره يمثل ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي نظرا لما يتمتع به العراق من امكانيات زراعية ، ثم أنه كيف يمكن تصور نهضة صناعة في العراق دون أن تقابلها - اذا لم نقل تسبقها نهضة زراعية ، لا سيما من ناحية قدرة القطاع الزراعي على تهيئة المدخلات اللازمة للصناعة بتكاليف رخيصة وخلق القدرة الشرائية لدى جانب كبير من سكان العراق الذين يعيشون على الزراعة والتي تشكل الأساس للطلب الفعال للسوق الكبيرة الضرورية لقيام صناعة ناجحة ومتطورة .

ومن دراسة واقع البرامج الانمائية التي رسمت للعراق خلال تلك الفترة والطريقة التي اتبعت في اعدادها وتنفيذها ، يمكننا ان نخلص الى انه على الرغم من النص الصريح الذي ورد في قانون تأسيس المجلس والذي مؤداه أن يتولى المجلس مهمة اعداد خطة اقتصادية ومالية عامة الغرض منها تنمية موارد العراق ورفع مستوى المعيشة فيه . إلا أن الواقع أثبت أنه لم يكن هناك تخطيط بالمعنى الصحيح خلال هذه الفترة . وإن عبارة اعداد خطة اقتصادية ومالية التي وردت في قانون المجلس فهمت على انها تعنى فقط السياسات المتعلقة بالنفقات الاستثمارية الحكومية وكيفية توجيه هذه النفقات في مشاريع استثمارية مفيدة . وعلى أساس هذا الفهم الخاص والضيق للتخطيط . فإن المجلس لم يلجأ الى الأساليب المعقدة في التخطيط ، وإنما اكتفى باستخدام ما يسمى بأسلوب "البداية البسيطة" في رسم سياسته الانمائية ولذلك فإن جميع برامج مجلس الأعمار جاءت مجرد جدولة لمشاريع متفرقة لا تجمعها خطة انمائية موحدة

للاقتصاد القومى ، وبالتالى لم تدرس الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل مشروع من هذه المشروعات التى تضمنتها برامج مجلس الأعمار على المشروعات الأخرى سواء ضمن القطاع الواحد أو على نطاق الاقتصاد القومى ، الأمر الذى جعل من المتعذر تحديد الأولوية بين هذه المشروعات أو تحديد أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومى . كما أن هذه البرامج لم تكن تتضمن أهدافا محددة وإن الأهداف التى وردت فيها كانت أهدافا كيفية لم ترتبط بمتغيرات كمية . كما لم ترتبط بسياسات معينة تتضمن تحقيق هذه الأهداف ، الأمر الذى جعل هذه الأهداف تتميز بالعمومية والغموض .

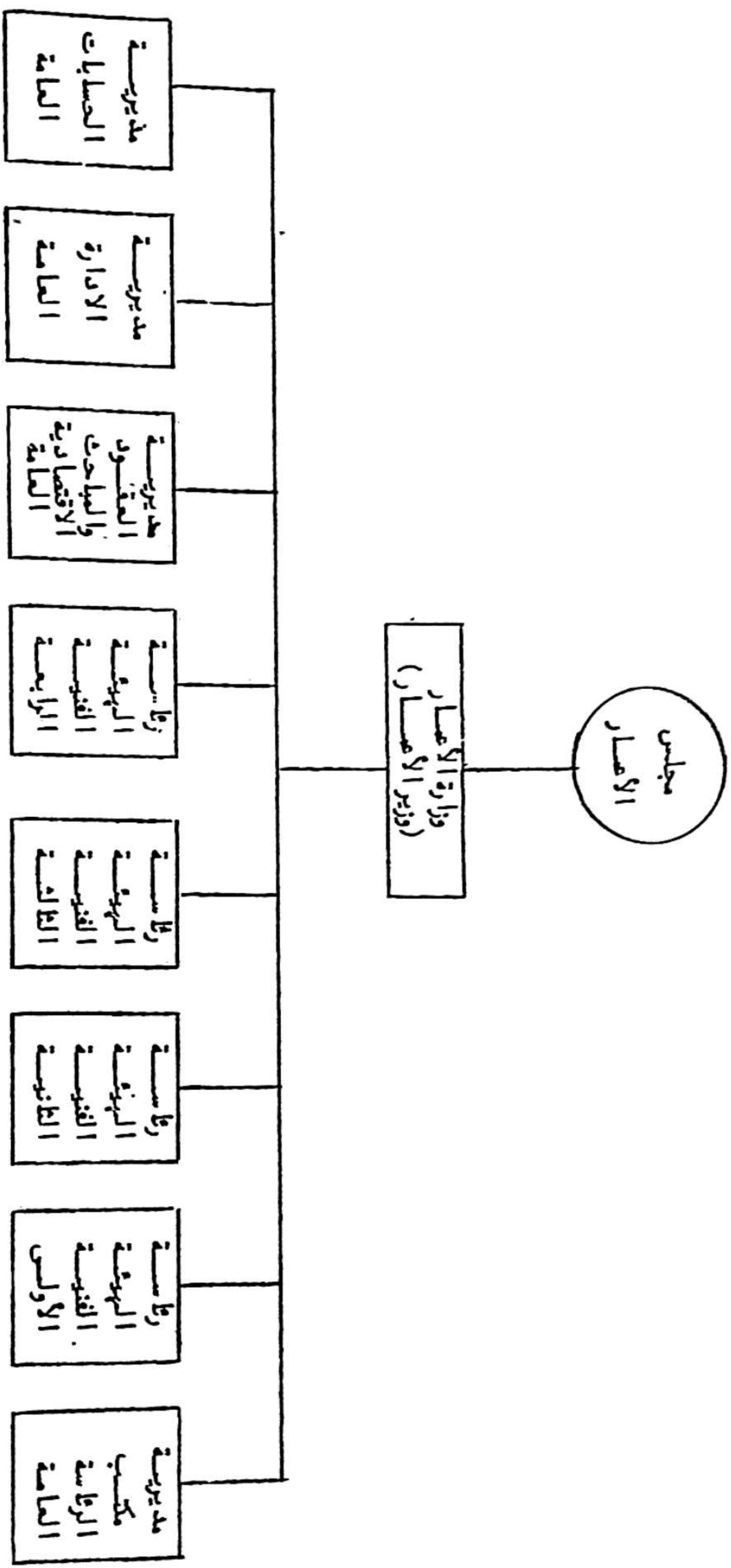
أما تنفيذ المشروعات التى تضمنتها برامج مجلس الأعمار فقد كانت تتم بطريقة مركزية . أى أن المجلس كان مسئولا عن تنفيذ المشروعات التى ترد فى البرامج الاستشارية بجانب مسئوليته عن رسم هذه البرامج . وقد أدت هذه المركزية التى تشتمل وبعبارة قدرات المجلس - على قلتها - بين عملية رسم وإعداد البرامج من جهة ، وتنفيذ هذه البرامج من جهة أخرى الأمر الذى يمكن معه القول أن سيادة مبدأ المركزية فى التخطيط والتنفيذ خلال تلك الفترة كان مسئولا وإلى حد كبير عن تخلف عملية التخطيط والتنفيذ معا . بدليل أن كثيرا من الشروط التى أقرها المجلس وياشر بتنفيذها كانت تنتقل بتخصصاتها من برنامج إلى برنامج آخر وتأخر تنفيذ بعضها حتى منتصف الستينات فى حين كان الأسلم أن يترك المجلس مهمة تنفيذ المشروعات إلى الوزارات ذات العلاقة وإن تنصب جهودها مكانيا ، المجلس على رسم ومتابعة تنفيذ هذه البرامج .

وكان الهيكل التنظيمى لمجلس وزارة الأعمار يتكون من ثمانية هيئات ودوائى كالاتى :

١ - مديرية مكتب الرئاسة العامة .

٢ - رئاسة الهيئة الفنية الأولى : عهد إليها بأعمال الرى والبزل

- ٢ - رئاسة الهيئة الفنية الأولى : عهد اليها بأعمال الري والبزل .
- ٣ - رئاسة الهيئة الفنية الثانية : عهد اليها بأعمال الطرق والجسور والمباني والصايف .
- ٤ - رئاسة الهيئة الفنية الثالثة : عهد اليها بأعمال التصنيع والميكانيك .
- ٥ - رئاسة الهيئة الفنية الرابعة : عهد اليها بأعمال الكهرباء وتنظيم مياه الشرب والآبار الارتوازية والتشجير والزراعة العامة وتحسين الحيوانات وقضايا توزيع الأراضي الميرمية والأمور التعاونية .
- ٦ - مديرية العقود والمباحث الاقتصادية العامة .
- ٧ - مديرية الادارة العامة .
- ٨ - مديرية الحسابات العامة .



المبحث الثالث

مرحلة مجلس التخطيط

في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بدأت الدولة تفكر جدياً بإعادة النظر في السياسة الانمائية التي كانت سائدة قبل الثورة ونتيجة لذلك ارتأت حكومة الثورة أن تبدأ أولاً بتنظيم جهاز التخطيط وإعادة تشكيل السياسة الاستشارية بالشكل الذي يتماشى مع التغيير في متطلبات القطر الانمائية . وفي بداية عام ١٩٥٩ ألغى مجلس الأعمار وحل محله مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة التخطيط . أما تشكيله المجلس فكانت من وزارة التخطيط والمالية والصناعة والزراعة والإصلاح الزراعي والمواصلات والأشغال والسكان والشئون الاجتماعية لأعضاء . ويرأس المجلس رئيس الوزراء وأصبحت وزارة التخطيط مسئولة عن رسم الخطوط العريضة للخطط الاقتصادية بناءً على المقترحات التي ترد لها من الوزارات المختلفة ، وتقديمها إلى مجلس التخطيط الذي كانت له السلطة النهائية في الموافقة عليها وإعادة النظر فيها .

وهكذا تسلم مجلس التخطيط بتشكيلته الجديدة مسؤوليات اقتصادية مهمة ، فصار مسئولاً عن صياغة الخطط التفصيلية لتنفيذ السياسة الاقتصادية لمجلس الوزراء . وقد ترك القانون لمجلس الوزراء تعيين أسس السياسة الاقتصادية وتحديد ميزانية الخطة بما لا يقل عن ٥٠% من عائدات النفط .

وهذا الهيكل التنظيمي الجديد أصبحت وزارة التخطيط تعنى بالبحوث الاقتصادية والفنية وجهاز يتابع الخطط ولكنه غير مسئول عن تنفيذها .

أما عملية التنفيذ فقد انتقلت مسؤوليتها إلى الوزارات ذات العلاقة وهكذا يمكن اعتبار مجلس التخطيط الاقتصادي الجديد امتداد لمجلس الأعمار مع اختلاف الحصر

فى مسألة التنفيذ • فبعد أن كان التخطيط والتنفيذ مركزيا فى عهد مجلس الأعمار ، أصبح التنفيذ لامركزيا فى عهد مجلس التخطيط •

أما من ناحية السياسة الاستثمارية فان سياسة مجلس التخطيط أظهرت تحيزا واضحا تجاه المشروعات الصناعية بعد أن كان التحيز واضحا تجاه مشروعات البنيسة الأساسية فى فترة مجلس الأعمار •

وفى مايس ١٩٦٤ أجرى تعديل على تشكـل مجلس التخطيط بموجب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ وبموجب التعديل الجديد أصبح المجلس مؤلفا من رئيس الوزراء ووزراء التخطيط والاقتصاد والمالية ومحافظة البنك المركزى وأربعة أعضاء متفرقين بدرجة وزير • كما شكلت هيئة توجيهية من وزير التخطيط والأعضاء المتفرقين الأربعة ، أخذت على عاتقها مهمة رسم السياسة التخطيطية ووضع خطط الاستثمار الخمسية وبرامج الاستثمار السنوية ، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، إضافة الى متابعة الخطة فى جميع مراحل تنفيذها •

أما الدوائر الفنية فى وزارة التخطيط فتتولى دراسة مقترحات الوزارات المتعلقة بالمشروعات التى تنوى القيام بها من الناحية الفنية والاقتصادية وترفعها مع توصياتها الى الهيئة التوجيهية التى تقوم بدورها بدراستها فى ضوء الأهداف العامة للخطة وحدود الامكانيات المالية المخصصة لها • ثم تقوم الهيئة التوجيهية برفع دراستها الى مجلس التخطيط لابتداء الرأى فيها تمهيدا لوضع الصيغة النهائية للخطة ، وفى حالة موافقة مجلس التخطيط على الخطة ترفع الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها واصدار القانون اللازم لتنفيذها •

وبجانب الخطة الخمسية توضع خطة سنوية هى فى واقع الأمر جزء من الخطة الخمسية وضمن إطارها العام تسمى "منهاج الاستثمار السنوى" وعملية اعداد منهاج

الاستثمارى السنوى تمر تقريبا بكل المراحل والخطوات التى تمر بها الخطة الخمسية
عدا ما يتعلق بمصادقة مجلس الوزراء ، حيث تنتفى الحاجة الى هذه المصادقة على
اعتبار أن المجلس سبق وأن صادق على الخطة الخمسية .

أما عملية التنفيذ فقد تركت للوزارات ذات العلاقة وأعطيت هذه الوزارات
الصلاحيات الكافية بالتنفيذ شريطة ألا تتجاوز كلفة المشروع الواحد المليون دينار .
أما اذا تجاوزت كلفة المشروع المليون دينار فيتم الرجوع الى مجلس التخطيط لأخذ
موافقة .

وفى عام ١٩٦٦ صدر قانون مجلس التخطيط رقم ١٨ الذى تضمن تعديلات
بشأن مجلس التخطيط الاقتصادى من حيث مركز الأعضاء المتفرغين من الناحية القانونية
وقد جاء القانون الجديد مؤكدا مبدأ التخطيط الشامل للاقتصاد القومى ، وضرورة
عدم اقتصاره على الجوانب الاقتصادية كما كان يتم من قبل . أما طريقة رسم الخطة
ومراحل تنفيذها ومتابعة عملية التنفيذ فانها لم تتغير وبموجب القانون الجديد أصبح
مجلس التخطيط يملك حق ابداء رأى فى المقترحات للميزانية الاعتيادية بامكانه ايضا
توجيه فعاليات القطاع الخاص بالشكل الذى يضمن تنسيقها مع اهداف الخطة (١).

وقد أدى الافتقار الى نص قانونى يمكن وزارة التخطيط من توجيه نشاطات
وزارة المالية بما يخضع لها ستمن المالية والنقدية لمتطلبات سياسة التنفيذ على الأمد
الطويل الى تقوية التأثير النسبى لوزير المالية فى مجلس التخطيط مقارنة بوزير
المحاصيل .

(١) القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ .

وفي عام ١٩٦٨ عدل التركيب التنظيمي لمجلس التخطيط واتسم التشكيل الجديد بخليته الطابع السياسي على الطابع الفني . فبالإضافة إلى أعضائه السابقين ، أصبح وزراء الصناعة والرى والإصلاح الزراعى والتربية والتعليم العالى ، وأن وزير مختص آخر يناقش مشاكل وزارته أعضاء فى مجلس التخطيط ^(١) . وعندما ألغى منصب رئيس الوزراء ، أصبح رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس التخطيط . كما أعيد تركيب الهيئة التوجيهية بإدخال رؤساء الدوائر الفنية فى وزارة التخطيط أعضاء فيها عوضا عن أعضائها الدائمين ، بالإضافة إلى ذلك تم إدخال خمسة أعضاء غير دائمين إلى عضوية المجلس ، وبهذا صار الطابع السياسى لمجلس التخطيط أقوى من السابق ، غير أن وزارة التخطيط ظلت مسيطرة على الهيئة التوجيهية .

(١) القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٨ .

المبحث الرابع

مبدأ الشمولية والالتزام فى عملية التخطيط

حينما تواجه الدولة النامية مشاكل التنمية مواجهة صريحة تجدد من اللزم عليها أن ترسم صورة كاملة للاقتصاد القومى وجزئياته آخذة فى الاعتبار المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية تجاه الحاضر والمستقبل ، ويصبح التخطيط الشامل ضرورة ملحة لضمان نجاح عملية التنمية أو مجرد تحقيقها .

ونعنى بالتخطيط الشامل شمول الخطة لكافة جوانب الاستثمار والانتاج والعمالة وبهذا التعريف للشمول توخينا الواقعية بحيث قصرنا مفهوم الشمول على ما هو اقتصادى وممكن .

ومراجعة البرامج الاستثمارية والخطط الانمائية التى رسمت للقطر خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠ يمكننا القول أن برامج مجلس الاعار التى غطت الفترة ١٩٥٠ - ٥٨ كانت بعيدة عن مبدأ الشمول ، لأنها تناولت بعض المشروعات الرئيسية التى لا تربطها أى علاقة فنية ، كعلاقة التكامل أو الاعتماد المتبادل ، كما أنها لا تشكل فى مجموعها فكرة موحدة لسياسة اقتصادية معينة . فهى كجرد جدولة لقائمة من المشروعات المتفرقة التى لا تجمعها خطة انمائية موحدة ، وتحديد النفقات الاستثمارية اللازمة لتنفيذها فهى اذن مجرد برامج استثمار لمشروعات طمة . أما القطاع الخاص فقد كان يعمل خارج اطار هذه العملية وباستقلالية كبيرة .

ولكن فى أعقاب ثورة ١٩٥٨ وبعد إلغاء مجلس وزارة الاعار واستحداث مجلس وزارة التخطيط ، وبعد اعلان حكومة الثورة آنذاك عن هويتها الاشتراكية برزت الحاجة الى اعادة النظر فى السياسة الانمائية التى كانت سائدة والى اعتماد أسلوب جديد فى التخطيط وهو أسلوب التخطيط الشامل الذى ينبغى أن يمس كل جوانب الاقتصاد القومى .

وبالرجوع الى الخطط الاقتصادية التي رسمت للعراق خلال تلك الفترة ، ومن مراجعة الاطار العام لكل خطة نجد أن الاطار العام لهذه الخطط يتسم عادة بالشمول ، فهو يشمل جوانب الاستثمار والانتاج والعمالة . غير أن الترجمة العملية لهذا الاطار الى ممارسات فعلية تنتهي عادة بالتركيز على جانب الاستثمار دون الجوانب الأخرى . ولذلك يمكن القول أن التخطيط في العراق خلال تلك الفترة وعلى الرغم من التأكيد على مبدأ شمولية الخطة ظل قاصراً على جانب الاستثمار .

أما من ناحية الالتزام فإن قوانين التنمية القومية تشير بشكل واضح وصريح الى الزامية الخطة ، بمعنى " أن الاهداف الكمية والنوعية تمثل التزاماً جاداً وحازماً يتمين على أجهزة الدولة العمل على تنفيذها وتحقيقها بكل دقة ، وتعتبر بمثابة برنامج العمل خلال سنوات الخطة .

ويسرى مبدأ الالتزام المشار اليه في قانون الخطة على أنشطة القطاع الاشتراكي فقط . أما ما يتعلق بأنشطة القطاع الخاص فيمكن القول بأنها تعمل وفق مبدأ التخطيط التأشير وذلك من خلال حث أنشطة هذا القطاع على السير باتجاه تحقيق الاهداف الاقتصادية للخطط عن طريق تهيئة الظروف المناسبة والحوافز لهذه الأنشطة دون اللجوء الى وسائل الالتزام المباشرة . ومن خلال هذا الأسلوب يضمن المخطط التوفيق بين اطار عام التخطيط الاقتصادي من جهة ، وبين القرارات اللامركزية والملكية الفردية واعتبارات الكفاءة من جهة أخرى .

الفصل الثاني

خطط التنمية في العراق

المبحث الأول

مخطط التنمية وأهدافها العامة

في ضوء ما جاء في الفصل السابق يمكن اعتبار سنة ١٩٥٠ ك بداية لمرحلة اعتماد مبدأ التخطيط لأغراض التنمية الاقتصادية في العراق ، رغم أن التخطيط بمفهومه العلي والشامل لم يبدأ الا خلال الستينات وقد وضعت خلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٩ أربعة برامج استشارية لم يكتب لأي واحد منها أن يستمر لكل الفترة المحددة له حيث استبدلت جميعها ببرامج لاحقة قبل انتهاء فتراتها ، وكانت تلك البرامج عبارة عن مشاريع غير مترابطة تركز على الهياكل الارتكازية كمشاريع الري والجسور والكهرباء ولم توضع لها أهداف اقتصادية واجتماعية واضحة . ولم تجدد في تلك البرامج استراتيجيات واضحة للتنمية أو أهدافا محددة لها . ولا يعنى ذلك انه لم تكن هنالك استراتيجيات وأهداف لدى معدوا تلك البرامج ان أن أعدادها تم في ظل نظام يخدم شرائح اجتماعية معينة وله هوية وارتباطات سياسية محددة . وفي الواقع حددت في بعض الدراسات والتقارير ذات العلاقة ^(١) أهدافا واضحة لتلك البرامج ولكن تلك الأهداف لم تدرج في البرامج نفسها لأنها كانت بالدرجة الأولى تخدم فئات اجتماعية ومصالح سياسية معينة .

وفي أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تغيرت النظرة الى التخطيط من كونها مجرد عملية لتنفيذ مجموعة مشاريع اعمارية متفرقة الى اعتبارها عملية اجتماعية للتنمية . ونتيجة لذلك وفي عام ١٩٥٩ صدرت الخطة الاقتصادية الموقتة ١٩٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٢/١٩٦٣ والتي تميزت بتركيزها على قطاع الخدمات من سكن وصحة وتعليم حيث استحوذ ذلك القطاع على حوالي نصف تخصيصات الخطة . وكانت حصة قطاع

(١) لاحظ مثلا المصادر (٥ - ٨) الواردة في قائمة المصادر .

الزراعة أقل من أى قطاع آخر فى الوقت الذى كان ذلك القطاع يستحوذ على المرتبة الأولى من التخصيصات خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٩ .

وفى سنة ١٩٦١ صدرت الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١/١٩٦٢ - ١٩٦٥ / ١٩٦٦ . وكانت تلك الخطة هى أول خطة تتضمن هدفاً كمياً محدداً حيث أنها استهدفت مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات وركزت تلك الخطة على القطاع الصناعى .

ولقد توقف العمل فى الخطة الاقتصادية التفصيلية عام ١٩٦٣ فى أعقاب ثورة شباط من ذلك العام . وصدرت خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٥ ثلاثة خطط انتقالية سنوية تميزت بانخفاض الانفاق الاستثمارى فيها . وصدرت فى منتصف عام ١٩٦٥ الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩ وتعتبر تلك الخطة أول خطة يستمر تنفيذها لكامل فترتها حيث أن كافة الخطط السابقة ألغيت وحلت محلها خطط أخرى قبل انتهاء الفترات المحددة لها . وقد تميزت تلك الخطة عن الخطط السابقة بكونها أول خطة تتم صياغتها بشكل جيد وتتضمن أطارا تفصيليا لأسلوب تنفيذها من حيث تحديد دور السياسات المختلفة (المالية والنقدية والتجارية) والتسيق فيما بين تلك السياسات . وقد وضعت لها أربعة أهداف اقتصادية شاملة ، الأول : هو رفع مستوى المعيشة بتحقيق نمو اقتصادى لا يقل عن ٨% سنويا ، والثانى : هو تحقيق التوازن فى البناء الاقتصادى بحيث يزداد التنوع فى الإنتاج ويقل الاعتماد على إيرادات النفط وذلك بتممية القطاع الزراعى بنسبة ٧% سنويا و تنمية القطاع الصناعى بنسبة ١٢% سنويا والهدف الاقتصادى الثالث : هو ضمان الاستقرار الاقتصادى القصير الأجل وذلك بالموازنة بين مجموع الانفاق القومى وبين الطاقة الانتاجية وبما يكفل مكافحة العوامل التضخمية المحتملة ، أما الهدف الاقتصادى الرابع : فهو تحقيق التكامل الاقتصادى وتعجيل الوحدة الاقتصادية ما بين العراق والأقطار العربية الأخرى .

كما وتضمنت خطة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ هدفين اجتماعيين رئيسيين الأول هو زيادة حجم الاستخدام وتوسيع مجالات العمل المنتج وذلك من خلال زيادة حجم الاستخدام والتخلص من البطالة الهيكلية أولاً وتحسين الكفاءة الانتاجية للفرد من خلال توسيع الخدمات الاجتماعية ذات العلاقة كالصحة والتعليم ثانياً وتوزيع الاستثمارات جغرافياً بما تحقق التوازن بين دخل الفرد في المدينة ودخله في الريف وفي المناطق المتأخرة اقتصادياً ثالثاً . أما الهدف الاجتماعي الثاني فهو تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتقليص التفاوت في الدخل والثروة من خلال توجيه نسبة كبيرة من المنافع المتأتية من عملية النمو الاقتصادي الى الفئات ذات الدخل المحدود .

وبعد ثورة ١٩٦٨ حصل تطور كبير في مفهوم وأسلوب ومستوى التخطيط في العراق حيث أصبحت التنمية لا تعنى التقدم المادي فحسب وإنما تتضمن أيضاً التحول الاجتماعي والثقافي الذي يؤدي الى مجتمع متطور يتمتع بمستوى معيشي مرتفع وعدالة اجتماعية . واستناداً على هذه الأسس تم اعداد خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

وقد وضعت لهذه الخطة خمسة أهداف اقتصادية عامة الأول : هو تنمية الدخل القومي بمعدل ٧٪ سنوياً وهو يفوق ضعف معدل نمو السكان ويؤدي الى مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات والهدف الاقتصادي الثاني : هو التركيز على تنمية القطاعات السلعية وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة والهدف الاقتصادي الثالث هو الاستقلال الوطني للموارد المعدنية غير المستغلة وذلك بتتويع الانتاج وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية والهدف الاقتصادي الرابع : هو مراعاة التوزيع الجغرافي لمشروعات الخطة . وكان الهدف الاقتصادي الأخير تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية .

أما الأهداف الاجتماعية العامة فإن أولها هو زيادة الخدمات المقدمة للمواطنين والثاني هو إرساء دعام المجتمع الاشتراكي عن طريق زيادة فرص العمالة والتنسيق ما بين مستويات الأجور وربط الأجر بالانتاجية وضمان مستوى معيشي كريم لذوى الدخل المحدودة والهدف الاجتماعي الثالث والأخير هو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توسيع قاعدة التوزيع وجعل الفئات محدودة الدخل تستفيد بأكبر قدر ممكن من عملية التنمية .

وبالإضافة الى الأهداف العامة أعلاه وضعت أهدافا عامة للقطاعات الاقتصادية وأهدافا تفصيلية لعناصر الخطة تتضمن أهدافا لكل من الدخل والانتاج والاستثمار والعمالة والأجور والتصرف بالدخل والمعاملات الخارجية (صادرات واستيرادات) والموارد والاستخدامات وعلى أثر الزيادات الكبيرة فى إيرادات العراق النفطية فى سنة ١٩٧٤ ، نتيجة لتصحيح أسعار النفط ولتأمين عمليات شركات النفط الأجنبية ، ازدادت فرص التنمية بدرجة كبيرة وما أدى الى إعادة النظر فى ما تبقى من خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ . والى اعتماد مبدأ المناهج الاستثمارية حتى صدور قانون خطة التنمية القومية ٧٦ - ١٩٨٠ فى حزيران ١٩٧٧ ، ولقد استهدفت هذه الخطة تحقيق معدل نمو اجمالى فى الدخل القومى قدره ١٦,٨% ومعدلات نمو تتراوح ما بين ٧% سنويا لقطاع الزراعة ، ١٩,٣% سنويا لقطاع الصناعة التحويلية ، كما واستهدفت الخطة تعميق التحولات الاشتراكية فى أربعة اتجاهات رئيسية : الاتجاه الأول هو زيادة حصة القطاع الاشتراكي وجعله يحتل دورا قياديا موجهها وتوسيع علاقات الانتاج الاشتراكي ، والثانى هو مواصلة بناء الهياكل الاقتصادية كقاعدة أساسية لاستيعاب متطلبات عملية التطوير اللاحقة . والثالث هو التوسع فى الخدمات الاجتماعية بحيث تنمو تلك الخدمات بنسبة ٨% سنويا وخاصة فى مجالات التعليم والصحة والتنمية البشرية والتربية الاشتراكية . ورابعا الاهتمام الخاص بمشاريع الخدمات

المخصصة المتخصصة للمحافظات والمناطق الريفية كمشاريع الاسكان ومياه الشرب والكهرباء ،
والتي تؤدى الى الالغاء التدريجى للتفاوت بين المدينة والريف . ولقد حددت الخطة
الاطار السياسى والفلسفة الاقتصادية لها من حيث المهمات الوطنية والأبعاد القومية وتم
فيها تحديد سبعة أولويات واتجاهات أساسية هى توفير البناء الاشتراكى ومواصلة
العناية بالطاقة البشرية والأهمية الاستثنائية للقطاع الزراعى ومواصلة التطوير الصناعى
والمضى فى تطوير البنى الارتكازية ومواصلة التنمية الادارية وتطوير أجهزة التخطيط
والمتابعة .

وبالنظر لظروف الحرب التى يمر بها القطر فان آخر خطة من خطط التنمية ،
وهى خطة التنمية القومية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، لم تقر حتى الآن حيث يجرى العمل
حاليا بالمناهج الاستثمارية السنوية ، ولقد تضمن مشروع الخطة المذكورة ، والذي صدر
فى حزيران ١٩٨١ ، أهدافا اقتصادية واجتماعية محددة فاستهدف مشروع الخطة
تحقيق نمو فى الدخل القومى معدله ٨% سنويا وذلك بتحقيق نمو منخفض معدله
٣.٤% سنويا بالنسبة لقطاع النفط ونمو معدله ١٦% بالنسبة لبقية القطاعات مما
يؤدى الى تخفيض الأهمية النسبية للنفط الخام من الدخل القومى . كما وحدد مشروع
الخطة المعدل السنوى المستهدف لنمو الناتج المحلى الاجمالى لكل قطاع اقتصادى
وتتراوح هذه المعدلات بالنسبة للقطاعات خارج قطاع النفط الخام من ٤.٦% للزراعة
الى ٨.٥% لتصفية النفط . كما استهدفت مشروع الخطة مواصلة البناء الاشتراكى
برفع الأهمية النسبية للقطاع الاشتراكى فى الناتج المحلى الاجمالى .

ومن ناحية الدخول استهدف مشروع الخطة زيادة نسبة الأجور فى الناتج المحلى
الاجمالى وحددت نسبة الأجور المستهدفة لكل واحد من القطاعات الاقتصادية . أما
من ناحية الانفاق فان مشروع الخطة استهدف نمو الاستهلاك الخاص بنسبة ١٢% سنويا
والاستهلاك العام بنسبة ١١% سنويا .

ان متابعة أهداف الخطة المتعاقبة في العراق تظهر تطورا كبيرا في مجالات عدة . فمن ناحية حصل تطور كبير في شمولية الأهداف فبعد أن كانت تلك الأهداف تقتصر على تحقيق مشاريع محددة في بداية مرحلة التخطيط اتسعت شموليتها لتغطي نواحي الحياة المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وسواء كانت تخص قطاع الدولة أو القطاع الخاص ومن ناحية ثانية تطورت الأهداف من حيث التفصيل . فبعد أن اقتصر الخطط الأولى على الأهداف العامة حددت الخطط الأخيرة أهدافا تفصيلية لكل قطاع . ومن ناحية ثالثة ازدادت أهداف الخطط تحديدا فالخطط الأولى خلال الخمسينات لم تتضمن أهدافا محددة بشكل كمي . أما الخطط التي تليها فقد تضمنت تحديدا متزايدا للأهداف بشكل كمي لتصبح كل الأهداف تقريبا في مشروع خطة التنمية القومية ١٩٨١ - ١٩٨٥ مترجمة الى مؤشرات كمية . وقد تطورت أهداف الخطط من ناحية رابعة ، لتتضمن أبعادا جديدة كالبعد المكاني والمتمثل بوضع أهداف تتعلق بالتخطيط الإقليمي والبعد المكاني . ولعل أهم تطور حصل في مجال أهداف الخطط في العراق هو أن تلك الأهداف بعد الثورة عام ١٩٦٨ أصبحت توضع على أساس استراتيجية الحزب ووفق مقرراته مما جعلها أكثر وضوحا وتحديدا وأكثر ترابطا مع الأهداف المعمول بها خارج نطاق الخطة ذلك لأن تلك الأهداف هي أيضا موضوعة على أساس استراتيجية الحزب ووفق مقرراته .

المبحث الثاني

السياسات الاقتصادية في خطط التنمية

ان خطة التنمية لا يمكن وضعها وتنفيذها بمعزل عن القرارات والاجراءات الاقتصادية المتخذة خارج الخطة بل يجب التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية المختلفة لضمان نجاح التخطيط في تحقيق اهدافه حيث ان تلك السياسات تلعب دورا كبيرا في توزيع وتوجيه الموارد وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا جاءت الضرورة بتشكيل مجلس التخطيط برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية الاشخاص في أعلى مستويات المسؤولية في الدولة والذين هم مسئولون عن اتخاذ القرارات وتحديد الاجراءات الاقتصادية المختلفة .

ولم تتضمن الخطط الأولى في العراق تحديدا للسياسات الاقتصادية ولعل أول اشارة واضحة في هذا المجال هو ما جاء في الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١ - ١٩٦٥ حيث اقترح فيها أن تشمل الخطة خطوط السياسة العامة للميرانية الاقتصادية .

وتعتبر الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩ أول خطة تحدد فيها السياسات الاقتصادية بشكل واضح وبنوع من التفصيل فقد تم في تلك الخطة تحديد أربعة أنواع من السياسات الاقتصادية . الأول يتعلق بالسياسة المالية اذ وضعت لها ثلاثة أهداف رئيسية هي تطوير الاقتصاد القومي وتحويل اكبر نسبة من الموارد الاقتصادية لخلق رؤوس أموال انتاجية أولا وتخفيف حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي ثانيا وتقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي ثالثا . والنوع الثاني هو السياسة النقدية والائتمانية وقد استهدفت تثبيت تدفق النقود عند المستوى المطلوب للاستخدام الكامل دون تضخم أو انكماش ، اما النوع الثالث فهو السياسة التجارية وقد استهدفت تحقيق

التوازن ما بين العرض والطلب لضمان الثبات النسبي للأسعار وكذا لضمان تهيئة مخزون كافى من السلع الضرورية وتقليص العجز فى الميزان التجارى . والنوع الأخير هو السياسة الاجتماعية وسياسة الأجور ومن أهدافها الرئيسية وضع سياسة للأجور تتسجم مع الأهداف الخاصة بالانتاج والاستخدام والأسعار وكذا لتوفيق ما بين التقدم الاجتماعى والنمو الاقتصادى .

وحددت خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ أربعة جوانب للسياسة الاقتصادية ضمن إطار الخطة ، الجانب الأول هو إبراز دور القطاع الاشتراكى فى تحقيق أهداف الخطة والثانى هو تهيئة الظروف للقطاع الخاص ليؤدي دوره فى تحقيق التنمية فى الحدود المرسومة له والثالثة هو تحقيق التوازن الاقتصادى بين الموارد المادية المتاحة واحتياجات مشروعات الخطة والرابع هو تحقيق الاستقرار النقدى والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالى إعادة توزيع الدخل بما يضر بمصالح الفئات محدودة الدخل .

ولتحقيق الجوانب الأربعة أعلاه للسياسة الاقتصادية وضعت أهدافا محددة لكل نوع من أنواع السياسة الاقتصادية فوضحت ستة أهداف للسياسة المالية تدور حول توزيع الموارد المالية المتاحة للدولة وتحقيق موارد إضافية ، عن طريق الاقتراض من الدول الصديقة ، والانفاق الحكومى الاستهلاكى وتوزيع الأعباء الضريبية والتنسيق ما بين الميزانية الاعتيادية والقرارات الاستثمارية ، كما وضعت ثلاثة أهداف للسياسة النقدية والائتمانية حول تنظيم تدفق النقود والائتمان وتوسيع الخدمات المصرفية والتسهيلات الادخارية وإسهام النظام المصرفى فى تمويل الخطة . أما بالنسبة للسياسة التجارية فقد رسمت لها ثلاثة أهداف هى تنشيط الصادرات وربط سياسة الاستيراد بمتطلبات التنمية وتحقيق التعامل التجارى مع أكبر عدد من الدول الصادرة والتوسع فى التبادل التجارى مع الدول العربية .

التوازن ما بين العرض والطلب لضمان الثبات النسبي للأسعار وكذا لضمان تهيئة مخزون كافى من السلع الضرورية وتقليص العجز فى الميزان التجارى . والنوع الأخير هو السياسة الاجتماعية وسياسة الأجور ومن أهدافها الرئيسية وضع سياسة للأجور تنسجم مع الأهداف الخاصة بالانتاج والاستخدام والأسعار وكذا التوفيق ما بين التقدم الاجتماعى والنمو الاقتصادى .

وحددت خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ أربعة جوانب للسياسة الاقتصادية ضمن إطار الخطة ، الجانب الأول هو إبراز دور القطاع الاشتراكى فى تحقيق أهداف الخطة والثانى هو تهيئة الظروف للقطاع الخاص ليؤدي دوره فى تحقيق التنمية فى الحدود المرسومة له والثالثة هو تحقيق التوازن الاقتصادى بين الموارد المادية المتاحة واحتياجات مشروعات الخطة والرابع هو تحقيق الاستقرار النقدى والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالى إعادة توزيع الدخل بما يضر بمصالح الفئات محدودة الدخل .

ولتحقيق الجوانب الأربعة أعلاه للسياسة الاقتصادية وضعت أهدافا محددة لكل نوع من أنواع السياسة الاقتصادية فوضحت ستة أهداف للسياسة المالية تدور حول توزيع الموارد المالية المتاحة للدولة وتحقيق موارد إضافية ، عن طريق الاقتراض من الدول الصديقة ، والائتمان الحكومى الاستهلاكى وتوزيع الأعباء الضريبية والتنسيق ما بين الميزانية الاعتيادية والقرارات الاستثمارية ، كما وضعت ثلاثة أهداف للسياسة النقدية والائتمانية حول تنظيم تدفق النقود والائتمان وتوسيع الخدمات المصرفية والتسهيلات الادخارية وأسهم النظام المصرفى فى تمويل الخطة . أما بالنسبة للسياسة التجارية فقد رسمت لها ثلاثة أهداف هى تنشيط الصادرات وربط سياسة الاستيراد بمتطلبات التنمية وتحقيق التعامل التجارى مع أكبر عدد من الدول الصادرة والتوسع فى التبادل التجارى مع الدول العربية .

وبالإضافة إلى السياسات شخصت خطة التنمية الخمسية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ عشرة عناصر أساسية للسياسة الاقتصادية على مستوى الخطة . وتتعلق خمسة من تلك العناصر بالاقتصاد القومي بشكل عام . وهذه العناصر هي مواصلة استكمال بناء القاعدة المادية والتكويكة لاقتصاد متطور ومتوازن وتحقيق نمو سريع ومتوازن للدخل القومي ، ومواصلة بناء الهياكل الارتكازية ومعالجة الاختناقات ، وتنمية مرارد إضافية لتقليل الاعتماد على النفط . واثنان من العناصر يخصان الطاقة البشرية أولهما تنمية الطاقة البشرية ومواصلة العناية بالاستثمار الانمائي والثاني هو زيادة كفاءة الأداء ورفع انتاجية العمل . والعنصر الثامن هو تخطيط تطوير العلوم والتكنولوجيا . أما العنصرين الآخرين فيتعلقان بالقطاعين الصناعى والزراعى . حيث نص أولهما على اعطاء أهمية استثنائية للقطاع الزراعى ليلبى الطلب المحلى من منتجاته ولما للغذاء من دور فى استراتيجية التطور قطريا وعربيا ودوليا .

أما بالنسبة لعنصر السياسة الاقتصادية فيما يخص القطاع الصناعى فانه نص على مواصلة العناية بهذا القطاع لازالة كافة المعوقات وتطويره بالتركيز على زيادة وتحسين الانتاجية فيه .

وبالإضافة إلى عناصر السياسة الاقتصادية على مستوى الخطة حددت خطة التنمية القومية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ السياسات والاجراءات بالنسبة لكل من القطاع الصناعى وقطاع البناء والتشييد .

وقد اولى مشروع خطة التنمية القومية ١٩٨١ - ١٩٨٥ اهتماما خاصا بالسياسات الاقتصادية حيث افرد لها بابا من الابواب الاربع التى تكون منها المشروع .

وقد تناول المشروع ثمانية انواع من السياسات الاقتصادية ، الأول هو السياسة السعرية وهم فيه تحديد عشرة اجراءات لهذه السياسة تستهدف تحديد أسعار السلع

والخدمات بما يضمن استقرارها واعادة توزيع الدخل النقدي وزيادة الانتاج وتبنت هذه السياسة اسس محددة للتسعير كالأسعار التمييزية وسعر النقل وحسابات الكلفة وبما يحقق التوازن ما بين الأهداف الانمائية للخطة وتوجيهها العام لرفع مستوى الدخل الحقيقية للمواطنين . والنوع الثاني من السياسات الاقتصادية هو سياسة الأجور وقد تضمنت عناصر هذه السياسة اعتبار الأجور احدى الأدوات الأساسية لتوجيه تدفق قوة العمل وربط الأجور بمحتوى العمل واستخدام مستوى الأجور للتعويض عن ظروف العمل الخاصة واعادة النظر فى بنية الأجور النقدية بشكل دورى لمنع تدهور قيمتها الحقيقية وربط الاجر الأدنى بكلفة الحاجات الضرورية للمواطن . أما بالنسبة للسياسة المالية فانها انطوت على تحديد نمو حجم واتجاهات الاستهلاك الحكومى وتقليل الاعتماد على المورد النفطى وتطوير الجهاز الضريبى والتأكد على دور الضرائب كاحدى الأدوات السياسية فى تحقيق التوازن المادى العام بين التدفقات النقدية والسلعية وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل وتوزيع الموارد على الأنشطة والمناطق وما ينسجم مع أهداف الخطة .

واشتملت السياسة النقدية على ستة عناصر تدور حول التنسيق بينها وبين السياستين المالية والسعرية وحول تخطيط العرض من النقود والائتمان واعداد خطط الائتمان للقطاع الاشتراكى وللقطاع الخاص وحول سعر الفائدة وتطوير الجهاز المصرفى .

وفيما يخص سياسة الاستثمار فانها أكدت على التوجه نحو المشاريع ذات العائد الاقتصادى والاجتماعى العالى وعلى توسيع طاقات قطاع البناء والتشييد والتركيز على المشاريع ذات الانتاج الواسع والعمل على زيادة التشابك فى بنية الاقتصاد الوطنى وتوازن التنمية بين المحافظات بحضرها وريفها . كما وانها حددت أهداف الاستثمار البشرى ووضعت معايير لترتيب التنفيذ الزمنى للمشاريع ومعايير لاختيار صناعات السلع الاستهلاكية .

وتضمنت سياسة توزيع الدخل الاجراءات الواجب اتخاذها لتقليل الفجوات فـسـ توزيع الدخل الفردى والمتعلقة باجمالى الارباح الخاصة وملكية القطاع الاشتراكى وربط الزيادة فى الأجر بانتاجية العامل وتغيير البنية التكنولوجية وزيادة مراكز التدريب والتأهيل وزيادة فرص العمل للمرأة واعادة توزيع الدخل لصالح المناطق الريفية واستخدام الضرائب والاعانات لتقليل الفجوة فى توزيع الدخل . أما عناصر سياسة التجارة الخارجية فهى تعزيز دور القطاع الاشتراكى فى هذه التجارة وتنمية الطاقة الاستيرادية للقطر وبرمجة عملية الاستيراد والتصدير بحيث تتلاءم مع الطاقات التسويقية وتأمين تصدير فوائض الانتاج المتوقعة للمجمعات الصناعية الكبيرة وتعزيز صادرات العراق السلعية وتنويعها وتطوير أسواقها وربط استيرادات العراق من المواد الغذائية بالانتاج منها وتوفير السلع الاستهلاكية الضرورية ومعالجة الاختناقات التى أدت الى عدم تشغيل المشروعات الانتاجية والخدمات تشغيليا كاملا والتنسيق مع بقية الأقطار العربية فى مجال التجارة الخارجية .

والسياسة الثامنة والأخيرة التى تناولها مشروع خطة التنمية القومية ١٩٨٥-١٩٨١ هى سياسة الاسكان واستهدفت هذه السياسة تغيير تصاميم وبنية وكثافة المساكن الانشائية وأساليب الانتاج وفترة الانشاء ومساحة الأرض ونمط الاسكان ودخول القطاع الاشتراكى بصورة واسعة لتوفير دور السكن واعطاء الأهمية للاسكان الريفى واعتبار الاسكان الصناعى جزءا عضويا من البرامج الاستثمارية للقطاع الاشتراكى وتعزيز دور جمعيات اسكان العاملين فى القطاع الاشتراكى . ومن استعراض السياسات الاقتصادية للخطط أعلاه يظهر بوضوح التطور الكبير الذى حصل فى هذا المجال فبعد أن كانت الخطط الأولى فى الخمسينات لا تتضمن أى تحديد للسياسات الاقتصادية ، مما جعل تلك الخطط غير مرتبطة بالقرارات والاجراءات المختلفة خارج نطاقها ، أخذت الخطط تتضمن تحديدا أوسع وأشمل للجوانب المختلفة للسياسات الاقتصادية بما يزيد من شمولية الخطة وتربطها مع القرارات والاجراءات المذكورة .

المبحث الثالث

تخصيصات المخطط وكفاءة الصرف

سنتناول في هذا المبحث تخصيصات مخطط التنمية في العراق من حيث جوانبها الرئيسية التالية : مبالغ التخصيصات الاجمالية ، حصص القطاعات الاقتصادية ونسب التنفيذ .

لقد كانت زيادات ايرادات النفط في مطلع الخمسينات هي الحافز الاساسي للبدء بمشاريع الاعمار والاتجاه المتزايد نحو التخطيط . وظلت هذه الايرادات هي المحدد الاساسي لحجوم تخصيصات المخطط حتى منتصف السبعينات . وكانت تلك الايرادات تشكل ٩٨% من ايرادات المخطط خلال الخمسينات ثم انخفضت هذه النسبة الى ٥١% خلال فترة الستينات (لجعة اسباب من اهمها الاعتماد على القروض الخارجية والداخلية) ولكنها عادت فارتفعت خلال السبعينات لتشكل اكثر من ٨٠% من الايرادات الاجمالية . ويعتمد مقدار ايرادات النفط المخصصة للمخطط على ايرادات العراق الاجمالية من النفط الخام وعلى نسبة ما يخص من تلك الايرادات لمخطط التنمية . وكانت تلك النسبة تبلغ ١٠٠% حتى عام ١٩٥٢ حيث خفضت الى ٧٠% في ذلك العام والى ٥٠% عام ١٩٥٩ . وظلت النسبة الاخيرة سارية عند وضع خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ولكنه نتيجة لازدياد ايرادات النفط عام ١٩٧٣ توفرت للعراق ايرادات كافية بحيث أصبح المحدد الرئيسي لحجم التخصيصات الاجمالي بعدئذ ليس توفر الموارد المالية وانما القدرة على التنفيذ . أما بالنسبة لحصر القطاعات الاقتصادية من التخصيصات فانها شهدت تذبذبا اكبر وقد اقترن ذلك بالتذبذب في الدرجة الاولى بطبيعة النظام السياسي وعلى الوضع الاقتصادي الذي أعاد أصلا في كل خطة . فقد تميزت المخططة الموضوعة خلال الخمسينات بتركيزها على قطاع الزراعة على حساب

قطاع الصناعة بالدرجة الأولى إذ يلاحظ من الجدول (١) أن قطاع الزراعة حصل لتقسيم
بالفترة ١٩٥٦-١٩٦٠ من إجمالي التخصيصات هذا حيز في أية فترة أخرى ، والتخصيص
فيما يخص قطاع الصناعة ومن أهم أسباب هذا التجهيز نحو قطاع الزراعة
وغيره من القطاعات الصناعية والخدمية هو زيادة السياسة الرامية إلى إبقاء العنصر
الإنساني في قطاع الصناعة وبعده في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي من الشرائح
الزراعية ، وهذا لا يخلو أن بعض الممارسين في قطاع الزراعة كانت تفتقر إلى التخصص
من الناحية الفنية وقد تم في هذا المجال العديد من الدراسات والأبحاث التي توضح
مبادئ الري وتوليد الطاقة الكهربائية .

وبالنسبة للفترة ١٩٥٦-١٩٦٠ بالترتيب على قطاع المبانى والخدمات
استحوذ ذلك القطاع على ٢٨٪ من إجمالي التخصيصات والقطاع الآخر حصة له
من اذاعة فترة أخرى وذلك نظرا لوجود العديد من أعمال البناء في تلك الفترة
التي كانت ذات أهمية للمنتج النهائي والخدمة والمبانى والمقارن الخاضعة
قطاع الزراعة في الفترة المذكورة إلى حوالي نصف ما كانت عليه في الفترة السابقة .

أما الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩ فإن الترتيب فيها كان القطاع الصناعة حيث تخصصت
فيها القطاع ٢٢٪ من التخصيصات والقطاع الآخر ولخصت فيها زيادة نسبة تخصيصها
قطاع الزراعة إلى ٤٧٪ وتخصصت نسبة تخصيصها في قطاع النقل والمواصلات إلى ١٦٪ .

وفي الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ الفترة التي سجلتها من حيث أولويات التخصيصات
القطاعية فيها حيث بلغت نسبة القطاع الصناعي فيها ٣٧٪ من مجموع التخصيصات
وكانت نسبة تخصيصها في القطاع الزراعي أما كانت عالية في الفترة السابقة . أما
الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ فقد تميزت بالخطط حيث حصل قطاع الزراعة فيها حصة
قطاع المبانى والخدمات ، وبالمقابل أنه خلال سنوات تلك الفترة واستحوذت على
مشاريع الري في بعض القطاعات الخاضعة لقطاع الصناعة من ٤٦٪ سنوية

١٩٧٦ الى ٢٤% سنة ١٩٨٣ فى حين ارتفعت حصة قطاع المبانى والخدمات من ١٥% سنة ١٩٧٦ الى ٣٧% سنة ١٩٨٣، ان هذه التغييرات نتجت عن التوجه فى بداية الأمر نحو استغلال الزيادة الكبيرة التى حصلت فى الإيرادات النفطية بعد عام ١٩٧٣ بالتصريح بالتنمية الصناعية مما أدى الى حصول قطاع الصناعة على ما يقارب من نصف التخصيصات القطاعية خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٧ . ولكن استمرار ارتفاع إيرادات النفط جعل بالامكان رفع تخصيصات الصناعة وتوجيه نسبة أكبر من التخصيصات الى قطاع المبانى والخدمات فى نفس الوقت وبهذا فان الخطوة استطاعت أن توجه اهتماما متزايدا الى مشاريع المبانى والخدمات التى تساهم فى رفع مستوى المعيشة دون أن تقلل من اهتمامها بتنمية القطاع الصناعى .

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فرغم انخفاض حصته من التخصيصات منذ عام ١٩٧٦ فان تخصيصاته استمرت بالارتفاع . كما ويمكن القول أن هذا القطاع أخذ يستفيد بدرجة متزايدة من تخصيصات القطاعات الأخرى نظرا لتوجيه نسب متزايدة من تلك التخصيصات للمناطق الريفية وخاصة فى مجالات النقل والخدمات .

وقد طنت خطط التنمية المختلفة فى العراق من انخفاض نسب التنفيذ فيها . ويعتبر قياس نسبة التنفيذ بمفهومها الواسع والذي يعنى نسبة تحقق أهداف الخطة فى غاية الصعوبة لتعدد الأهداف وتداخلها وتعذر قياس الكثير منها رقميا . لهذا تؤخذ فى العادة نسب ما صرف على مشاريع الخطة الى التخصيصات الموضوعة أصلا كمعيار تقريبي لنسب التنفيذ رغم عدم دقة هذا المعيار من حيث أنه لا يعكس سوى الجانب المالى للخطط كما وأنه يعتمد على تطور الكلف نتيجة لتغير الأسعار أو الكفاءة فى التنفيذ . ويطلق على نسبة المبلغ المصروف للقطاع الى ما كان مخصصا للقطاع أصلا فى الخطة كفاءة الصرف للقطاع .

ويظهر من الجدول رقم (٢) أن كفاءة الصرف لكافة القطاعات الاقتصادية كانت ٥٥% فقط خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٨ وقد انخفضت إلى ٤١% خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ثم ارتفعت إلى ٥٣% و ٦٩% خلال الفترتين ١٩٦٥ - ١٩٦٩ و ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ولما استبعدنا سنة ١٩٧٧ م نلاحظ أن كفاءة الصرف مالت نحو الارتفاع حتى عام ١٩٨٠ حيث انخفضت من ٨١% إلى ٥٧% بسبب ظروف الحرب ولكنها ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنتين التاليتين .

كما يلاحظ أن كفاءة الصرف لقطاع الزراعة أقل من كفاءة الصرف لمجمل القطاعات حتى عام ١٩٧٧ حيث انقلبت الآية فأصبحت كفاءة الصرف لقطاع الزراعة أعلى مما هي عليه لمجمل القطاعات مما يعكس الاهتمام المتزايد لتحقيق أهداف هذا القطاع .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فإن كفاءة الصرف فيه كانت متذبذبة مقارنة بكفاءة الصرف الاجمالية وكان هذا القطاع أكثر القطاعات تأثراً بظروف الحرب حيث انخفضت كفاءة الصرف فيه إلى ٤٦% سنة ١٩٨٠ ، لتوقف العمل في بعض المشاريع الصناعية التي كانت قيد التنفيذ ، ولكن هذه الكفاءة ارتفعت إلى ٦٩% و ٦٧% خلال سنتي ٨١ و ١٩٨٢ . ولقد كانت كفاءة الصرف في قطاع النقل والمواصلات أقل من كفاءة الصرف الاجمالية حتى خطة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ حيث أصبحت أعلى منها واستمرت كذلك فيما عدا سنتي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

أما بالنسبة لقطاع المبانى والخدمات فإن كفاءة الصرف فيه كانت مرتفعة نسبياً حتى عام ١٩٧٦ حيث أنها انخفضت عن كفاءة الصرف الاجمالية منذ تلك السنة فيما عدا سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ .

ويجدر الإشارة هنا الى ان معامل الارتباط ما بين كفاءة الصرف في القطاع وحصص القطاع من التخصيمات هي سالبة لكافة القطاعات غذا قطاع الصناعة . أى انه كلما زادت حصص القطاع من التخصيمات كلما انخفضت نسبة المنفذ من مشاريع ذلك القطاع ويستتج من ذلك أن الطاقة الاستيعابية لاستثمارات القطاعات غير مرنة مما يجعلها محجزة عن مواكبة التغيرات الحاصلة في حصص القطاعات من التخصيمات . أما بالنسبة لقطاع الصناعة فإنه يظهر ارتباطها موجباً ما بين كفاءة الصرف وحصص القطاع من التخصيمات وقد يكون مرد ذلك الى أن نسبة ما تشكله السلع المستوردة من الاتقاق الاستثمارى لهذا القطاع هي أعلى مما هي عليه في أى قطاع آخر وبالتالي فإن الطاقة الاستيعابية لاستثمارات هذا القطاع أكثر مرونة من بقية القطاعات لامتكانية تغيير جزء كبير منها عن طريق الاستيراد . ان هذه الميزة لقطاع الصناعة جديرة بالاهتمام حيث تدعى ان زيادة حصص هذا القطاع من تخصيمات الخطة تولد ضغطاً أقل من المستلزمات المحلية لتنفيذ الخطة مما تولده الزيادة في أى قطاع آخر .

(1) جدول وقسم (1)
مبالغ تخصيصات القطاعات الاقتصادية بملايين الدينار سبر ومشتها

الفترة	الزراعة		الصناعة		النقل والمواصلات		الساكني والخدمات		كافة القطاعات الاقتصادية	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
٥٨-٥١	١٤٥	٣٥	٦٢	١٥	١١٩	٢٩	٨٦	٢١	٤١٢	١٠٠
٦٤-٥٩	١٦٤	١١	١٦٤	١٩	٢٢٢	٢٦	٢٩٢	٣٥	٨٤٢	١٠٠
٦٩-٦٥	١٤٦	٢٢	١٧٥	٣٣	٣٠٤	١٩	٣١٤	٢١	٥٣٩	١٠٠
٧٥-٧٠	٣٧٤	٢٥	٨٣٩	٣٢	٣٨٥	١٢	٤٧١	٢١	٢٢٦٩	١٠٠
٨٠-٧٦	٢١٦٣	١٨	٤٤٩٠	٣٢	٢٣١٨	١٩	٣١٤٠	٢٦	١٢١١١	١٠٠
٨٥-٨١ (٧)	٢٦٦٣٢	١٠	١٠٢٨٥	٢٩	١٠٠٠٥١	٢٨	٣٨٥٧٤	٣٣	٣٥٥٤٢	١٠٠
١٩٧٦	٢٦٨	١٩	٧٠٩	٤٩	٢٤٣	١٢	٢١٣	١٥	١٤٣٣	١٠٠
١٩٧٢	٣٩٠	١٩	٩٦٦	٤٦	٤٥٢	١٢	٣٦٨	١٨	٢٠٧٦	١٠٠
١٩٧٨	٥٠٠	٢٢	٨٠٠	٣٦	٤٣٨	٢٠	٥٠٠	٢٢	٢٢٣٨	١٠٠
١٩٧٩	٥٠٠	٢١	٨٤٢	٣٥	٤٣٦	١٨	٦٤٧	٢٢	٢٤٢٥	١٠٠
١٩٨٠	٥٠٥	١٣	١١٧٣	٣٠	٨٥٠	٢١	١٤١٢	٣٦	٣٦٤٠	١٠٠
١٩٨١	٦٨١	١٣	١٢٤٦	٣٣	٥٨٥	٢٤	١٨١٢	٤٠	١٨٨٣	١٠٠
١٩٨٢	٧٦٨	١٤	١٣١٦	٣٥	١٣٨٢	٢٦	١٨٣٦	٥١	٥٣٠٢	١٠٠
١٩٨٣	٤٨٤	١٥	٨١١	٣٤	٨٠٩	٢٤	١٢٣٤	٣٢	٥١٣٥	١٠٠

(1) لا تتضمن الاستثمارات غير القطاعية كالقروض والالتزامات الدالية وتخصيصات أجهزة التخطيط والمتابعة والاحصاء وتخصيصات أخرى .

(٧) مشروع خطة التنمية القومية (١٩٨١ - ١٩٨٥) .

جدول رقم (٢)
كفاءة الصرف للقطاعات الاقتصادية (%)

الفترة	الزراعة	الصناعة	النقل والمواصلات	البناء والخدمات	كافة القطاعات
١٩٥٨ - ٥١	٥٠	٥٠	٤٦	٧٦	٥٥
١٩٦٤ - ٥٩	٣١	٣٣	٤٠	٥٣	٤١
١٩٦٩ - ٦٥	٣٨	٥٩	٥٩	٥٨	٥٣
١٩٧٥ - ٧٠	٥٤	٧٥	٨٩	٥٩	٦٩
١٩٨٠ - ٧٦	٧٥	٦٥	٦٨	٦٣	٦٧
١٩٧٦	٦٥	٧٠	٨٧	٦٧	٧٢
١٩٧٧	٦٣	٦٣	٦٥	٥٠	٦١
١٩٧٨	٧٨	٨٠	٦١	٦٨	٧٣
١٩٧٩	٨٤	٧٨	٨٠	٨٢	٨١
١٩٨٠	٧٦	٤٦	٦٢	٥٥	٥٧
١٩٨١	٧٦	٦٩	٧٦	٥٥	٦٨
١٩٨٢	٧٧	٦٧	٧٥	٧٩	٧٥

المبحث الرابع

تطولا إيرادات خطط التنمية القومية

ان تحقيق مشاريع التنمية القومية يتحدد بحجم الموارد المالية المتاحة والمخصصة لهذا الغرض . وعلى الرغم من تعدد مصادر التمويل فان حصة الخطط القومية من الموارد النفطية والموارد المعدنية الأخرى تمثل المحور الأساس في مكونات إيرادات الخطط .

ومن خلال تحليل مسيرة التنمية في القطر العراقي وتحديد مصادر التمويل لتنفيذ مشاريع خطط التنمية الاقتصادية يلاحظ ما يلي :

١ - ان مجموع الإيرادات الفعلية المتحققة والموجه لأغراض تنفيذ مشاريع خطط التنمية القومية بلغت خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٨٣ حوالى (٢٣٦٤٦ر٥) مليون دينار، بلغت حصة الخطط الاقتصادية من الموارد النفطية والموارد الأخرى ما يقارب (١٩٩٦٥ر٤) مليون دينار تمثل ما نسبته (٨٤ر٤ %) . في حين تشكل مصادر التمويل الأخرى ما نسبته (١٥ر٦ %) أى بمقدار (٣٦٨١ر١) مليون دينار .

٢ - ومن خلال مقارنة حجم الإيرادات الفعلية المخصصة لأغراض مشاريع خطط التنمية القومية للفترة الزمنية : (١٩٥١ - ١٩٥٨) ، (١٩٥٩ - ١٩٦٨) و (١٩٦٩ - ١٩٨٣) وكما موضح في الجدول رقم (٣) يلاحظ ما يلي :

١ - بلغ مجموع الإيرادات الفعلية خلال الفترة الأولى (١٩٥١ - ١٩٥٨) حوالى (٢١٦٥٨) مليون دينار تشكل حصة الخطط الاقتصادية من الموارد النفطية ما نسبته (٩٦ر٨ %) من مجموع الإيرادات . في حين تشكل مصادر الإيرادات الأخرى ما نسبته (٣ر٢ %) .

بـ - أما خلال الفترة الثانية (١٩٥٩ - ١٩٦٨) فإن مجموع الإيرادات الفعلية للخطط التنموية بلغ (٦٨٧٩) مليون دينار موزعة حسب مصادرهما بالشكل التالي : (٦٠٩٢) مليون دينار حصة الخطط من الموارد الفعلية وتمثل نسبة (٨٨,٦ ٪) مليون دينار مصادر تمويلية أخرى وتشكل ما نسبته (١١,٤ ٪) .

جـ - أما خلال الفترة الأخيرة (١٩٦٩ - ١٩٨٣) فإن مجموع الإيرادات الفعلية الموجهة لأغراض خطط التنمية القومية بلغت (٢٢٦٤١٨) مليون دينار ، تشكل حصة الموارد النفطية في هذا المجال ما نسبته (٨٤,١ ٪) والمصادر الأخرى (١٥,٩ ٪) (١) .

د - إن اعتماد الخطط الواسع على القطاع الخارجي للتمويل (من إيرادات النفط ومن القروض الخارجية) كما يظهر من الجدول رقم (٣) يمكن أن تكون له المدلولات التالية :

× من المنطوق الاعتماد على القطاع الخارجي باعتبار أن معظم المستلزمات لتنفيذ مشروعات الخطة هي أساساً من الأسواق العالمية وتعتمد على الاستيرادات السلعية للقطر .

× يدفع ضعف هيكل الانتاج المحلي ومحدودية قدرته على التمويل المسند الاعتماد على القطاع الخارجي لتوفير السلع للعرض المحلي .

× بسبب ارتفاع إيرادات تصدير النفط الخام مقارنة بكافة النشاطات الانتاجية الأخرى فإن الاعتماد عليها شكل ظاهرة طبيعية لازمت الاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٢٧ .

(١) تجربة التخطيط في العراق ، ورقة قطرية قدمت الى مؤتمر وزراء التخطيط العرب ، عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، ١٩٨٧ .

٣ - أن من أهداف خطط التنمية القومية في القطر العراقي والتي تترجم احدي
أركان الاستراتيجية العامة للدولة هي تقليل الاعتماد على مصدر النفط كمسول
رئيسي لخطط التنمية القومية . وعلى الرغم من أن نسبة اعتماد الخــطـط
الاقتصادية على الموارد المتأتية من مصادر النفط تبدو واضحة حيث أن النفط
يعتبر المصدر الأساس في تمويل احتياجات الخطط الاقتصادية من العملات
الأجنبية ، إلا أن ما تحقق خلال المسيرة التنموية هو انخفاض هذه النسبة
حيث انخفضت نسبة الاعتماد من (٩٦ر٨ %) خلال الفترة الأولى (١٩٥١ -
١٩٥٨) الى (٨٨ر٦ %) خلال الفترة الثانية والى (٨٤ر١ %) خلال الفترة
ما بعد عام ١٩٦٨ حيث بلغت حصة الخطة من الموارد النفطية خلال الفترة
(١٩٥١ - ١٩٥٨) (٣٠٦ر٧) مليون دينار ارتفعت الى (٦٠٩ر٢) مليون
دينار خلال الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦٨) والى (١٩٠٤ر٥) مليون دينار
خلال الفترة ما بعد عام ١٩٦٨ ولغاية عام ١٩٨٣ .

وتجدر الإشارة الى أنه بالرغم من الانخفاض النسبي لاعتماد الخطط على
مصدر النفط خلال المسيرة التنموية إلا أن حجم الاستثمارات قد تطور بتطور الإيرادات
القطر من النفط . أي وجود علاقة طردية ما بين حجم التخصيصات الاستثمارية
والإيرادات النفطية .

ويستخلص من ذلك أن ما تم تحقيقه من مشاريع تنموية قد ساعد في دعم
القاعدة المالية لخلق وتعزيز مصادر التمويل الذاتية .

جدول رقم (٣)
الايروادات الفعلية للخطط الاستثمارية

(مليون دينار)

١٩٨٣ - ١٩٥١		١٩٦٨ ١٩٨٣		١٩٦٨ - ١٩٥١		١٩٥٨ - ١٩٥١		مصادر الايروادات
النسبة %	الايروادات الفعلية	النسبة %	الايروادات الفعلية	النسبة %	الايروادات الفعلية	النسبة %	الايروادات الفعلية	
٨٤,٤	١٩٩٦٥,٤	٨٤,١	١٩٠٤٩,٥	٨٨,٦	٦٠٩,٢	٩٦,٨	٢٠٦,٧	مصادر والخطة من الموارد النفطية والموارد المعدنية الاخرى
١٥,٦	٣٦٨١,١	١٥,٩	٣٥٩٢,٣	١١,٤	٧٨,٧	٣,٢	١٠,١	مصادر اخرى

المصدر : وزارة التخطيط .

الفصل الثالث

أنواع الخطط في العراق

المبحث الأول

مراحل اعداد الخطة

(١) مراحل اعداد الخطة الخمسية

يمر اعداد خطط التنمية القومية بعدة مراحل تشتمل على عدد من الاجراءات . ويمكن ايراد الاجراءات التالية كمراحل لاعداد الخطط :

١ - تحديد ابعاد استراتيجية التنمية القومية :

ان تحديد ابعاد الاستراتيجية العامة تعتبر أولى المراحل لاعداد الخطط التنموية حيث أن وجود استراتيجية تنموية واضحة يساعده على تحديد الأهداف الكمية والنوعية للخطط التنموية وبشكل ينسجم مع طموحات القيادة السياسية ويتم تحديد ابعاد استراتيجية التنمية القومية وفق المنطلقات السياسية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الوثائق والتعليمات ومقررات المؤتمرات القطرية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي .

ان الهدف من هذه المرحلة هو ربط الخطط التنموية (أهداف وسياسات) بفلسفة النظام السياسي ومبادئه ، وتشخيص الاتجاهات العامة المستهدفة وفق هذه المنطلقات وتوقع مسؤولية توضيح ابعاد استراتيجية خطط التنمية القومية على أجهزة التخطيط المركزية المتمثلة بهيئة التخطيط الاقتصادي بالتنسيق مع هيئات والدوائر القطاعية .

٢ - اعداد الدراسات :

تتناول هذه المرحلة اعداد الدراسات التي تمثل الوثائق الأولية لاعداد الخطط التنموية . وتبدأ هذه الدراسات بتقييم الخطة السابقة وتحليل النتائج

المتحققة فيها وذلك بهدف الوقوف على مدى تحقق الأهداف والانحرافات عما هو مخطط من أهداف انتاجية واستثمارية • وتستهدف هذه الدراسات تحليل واقع الاقتصاد القومى وتشخيص المشاكل الرئيسية لأنشطة الاقتصاد القومى ومكوناته الاجمالية والقطاعية • كما وتتناول الدراسات تحليل للاتجاهات المستقبلية للأنشطة المختلفة •

ومن المهم أن تعد الدراسات وفق خطة تتحدد بموجبها المواضيع والمشاكل التنموية وأولوياتها وبرمجتها زمنيا مع ضرورة توفر التناسق والتكامل بين هذه الدراسات • وتتولى الهيئات والدوائر الفنية فى وزارة التخطيط مهمة اعداد الدراسات واعتمادها كوثائق أولية لوضع الاطار العام للخطة الاقتصادية التنموية •

٣ - مرحلة احتساب التوقعات الخاصة بالموارد الاقتصادية والمالية :

ويتم فى هذه المرحلة وضع تصور واضح عن الامكانيات المادية والبشرية المتوقعة خلال سنوات الخطة التنموية • وتشمل الامكانيات على سبيل المثال الموارد النفطية المتوقعة والموارد الزراعية وفائض العمليات الاقتصادية والموارد البشرية وتساعد هذه المرحلة فى وضع الاطار العام لخطة التنمية القومية وتحديد الأهداف الانتاجية والاستثمارية بالصيغة التى تؤمن الاستخدام الأفضل للموارد وتحقيق أقصى معدلات للنمو الاقتصادى والاجتماعى •

ان احتساب التوقعات الخاصة بالموارد الاقتصادية والمالية الاجمالية خلال سنوات الخطة يقع ضمن مسؤوليات هيئة التخطيط الاقتصادى فى وزارة التخطيط •

٤ - وضع الاطار العام لخطة التنمية القومية :

يتم في هذه المرحلة من اعتماد الخطط التنموية تحديد الاهداف الاجمالية
والقطاعية والمتمثلة بمعدلات النمو للاقتصاد القومى (المدخل والانتاج القومى) .
ومعدلات النمو فى الاستهلاك والقوى العاملة ومعدلات النمو الاجمالية المستهدفة
للقطاعات والأنشطة الاقتصادية . كما ويتم فى هذه المرحلة تحديد حجم
الاستثمارات اللازمة لتحقيق الاهداف بعد الأخذ بنظر الاعتبار العلاقات
المتداخلة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتنسيق بين الاهداف الاجمالية
المختلفة . تشمل الاهداف الانتاجية والاستثمارية فى الخطة عدة بدائل وتكون
خاضعة لاختيار البديل الأفضل من قبل الجهات العليا .

وتتولى مهمة اعداد الاطار العام لخطة التنمية القومية هيئة التخطيط
الاقتصادى بالتعاون مع الهيئات والدوائر القطاعية فى وزارة التخطيط .

٥ - مرحلة اعداد الخطط القطاعية :

يتم فى هذه المرحلة اعداد الاطار العام الأولى للخطط القطاعية فى ضوء
الاطار العام للخطة التنموية وفى ضوء المناقشات بين الأجهزة المركزية للتخطيط
والوزارات والجهات القطاعية بخصوص الاهداف العامة . ويشمل الاطار العام
للخطط القطاعية تحديد الاهداف القطاعية للخطة الخمسية وتحديد الاستثمارات
اللازمة والمستلزمات الأخرى لتحقيق تلك الاهداف . وبعبارة أخرى يتم تحديد
الاطار العام للخطط القطاعية متضمنة المكونات الأساسية من اهداف انتاجية
واستثمارية .

وتعتبر مرحلة اعداد الخطط القطاعية من مهمات الهيئات والدوائر
القطاعية فى وزارة التخطيط بالتنسيق مع الوزارات القطاعية ذات العلاقة .

٦ - ترجمة الأهداف والمؤشرات الى قائمة بالمشاريع المقترحة :

تتضمن هذه المرحلة اقتراح المشاريع التنموية من قبل الوزارات القطاعية التنفيذية الواجب ادراجها ضمن البعد الزمني للخطة وتشمل قائمة المشاريع الجديدة المقترحة والمشاريع المستمرة وتحت التنفيذ من سنوات الخطة السابقة . ويتم في هذه المرحلة عند اقتراح المشاريع التنموية اجراء تقييم لجدوى هذه المشاريع لتحقيق الأهداف القطاعية . وعليه يتطلب توفر الدراسات الأولية حول جدوى المشاريع المقترحة من الناحية الاقتصادية والفنية ويشمل تقييم جدوى المشاريع تحديد الأولويات لتلك المشاريع وفق معايير الأولويات التي تستنبط من التوجهات العامة السياسية والفنية والمؤشرات الاجمالية الأولية .

٧ - مرحلة مناقشة مؤشرات التنمية الاقليمية :

ان تقييم المشاريع يجب أن يتم في ضوء المؤشرات التي تقدمها خطط التنمية الاقليمية من حيث تشخيص المناطق التي يجب أن تعطى الأولويات بالاستثمارات أو المناطق التي تعاني من اختناقات متعددة بسبب كثافة الاستثمارات فيها . لذا فان مناقشة مواقع تلك المشاريع مع الخطط الاقليمية قد تسفر عن تغيير المواقع المحددة في دراسة الجدوى وفي هذه الحالة يكون الاطار التفصيلي للخطط القطاعية قد تضمن البعد المكاني لعملية التنمية الاقتصادية .

٨ - مناقشة الاطار التفصيلي للخطط القطاعية :

تم مناقشة الاطار التفصيلي للخطط القطاعية المركزية والوزارات القطاعية ويتضمن الاطار التفصيلي للخطة القطاعية كذلك توزيع المشاريع المقترحة على سنوات الخطة بما في ذلك اختيار جدوى المشاريع وسلم أولوياتها في التنفيذ

مع تحديد حجم الاستشارات اللازمة لها .

وتتولى مسؤولية هذه المرحلة وزارة التخطيط مع الوزارات القطاعية

التنفيذية .

٩ - وضع الخطط القطاعية بصيغتها النهائية :

في ضوء ما تسفر عنه المناقشات في المرحلة السابقة يتم التوصل إلى الصيغة النهائية للخطط القطاعية ومكوناتها وما تتضمنه من أهداف إنتاجية واستثمارية ومشاريع ومستلزمات تنفيذها . وتتم متابعة الإطار النهائي التفصيلي للخطط القطاعية من قبل الأجهزة القطاعية المركزية في وزارة التخطيط والوزارات التنفيذية ذات العلاقة .

١٠ - تنسيق الإطار العام للخطط التنموية :

تتم في هذه المرحلة إجراء الاختبارات النهائية للخطط القطاعية في ضوء التشاكرات القطاعية في الخطة الخمسية من ناحية الأهداف والمستلزمات والموارد المتاحة خلال سنوات الخطة . إن إجراء الاختبارات النهائية للخطط القطاعية يستهدف تحقيق التوازنات بين أهداف الخطة الخمسية ومستلزمات التنفيذ للمكونات الإجمالية والقطاعية . وتتولى مسؤولية إجراء التنسيق للخطة التنموية هيئة التخطيط الاقتصادي بوزارة التخطيط .

١١ - المصادقة النهائية على الخطط التنموية :

بعد استكمال مرحلة التنسيق يتم رفع الخطة كوثيقة مركزية إلى الجهات العليا (مجلس الوزراء) للمصادقة^(١) عليها وإصدارها بقانون . وتشمل الوثيقة

(١) الغي مؤخرا مجلس التخطيط وأبطلت مهامه بمجلس الوزراء .

المركزية الاطار العام للخطة الاقتصادية التنموية والتي تتضمن ما يلي :

أولا : الاستراتيجية العامة للخطة

ثانيا : الأهداف الكمية الاجمالية والقطاعية والمتعلقة بنواحى الانتاج والاستثمار
وحسب البدائل •

ثالثا : أولويات المشاريع التنموية المقترحة والمطلوب تنفيذها خلال سنوات الخطة
متضمنة تخصيصاتها الاستثمارية موزعة حسب سنوات الخطة •

وتتم اجراءات المصادقة النهائية على الخطة من قبل الجهات العليا
التالية :

— هيئة التخطيط

— المجلس الوطنى

— القيادة السياسية

١٢ — اصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ الخطة والمتابعة واقرار السياسات المتمثلة

بأنشطة القطاع الخاص :

بعد المصادقة النهائية على الخطة بمكوناتها يتم اصدار التعليمات
اللازمة لتنفيذ الأهداف الواردة فى الخطة وتحديد المسئؤوليات بأنشطة القطاع
الخاص • ويتم اصدار مثل هذه التعليمات من قبل وزارة التخطيط (وزير
التخطيط) وفى هذه المرحلة تعتبر الخطة فى دور التنفيذ •

ب - اجراءات اعداد الخطط القومية السنوية :

ان الخطط السنوية هي عبارة عن شرائح سنوية للخطة الاقتصادية الخمسية
وان اجراءات اعداد الخطة السنوية تتمثل بالآتى :

١ - تقييم الخطة السنوية للسنة السابقة :

تتمثل هذه المرحلة بتقييم للخطة السنوية لسنة سابقة وتحليل النتائج
المتحققة فيها وذلك بهدف الوقوف على مدى تحقق الأهداف والانحرافات عما هو
مخطط من أهداف انتاجية واستثمارية وبعبارة أخرى تمثل هذه المرحلة متابعة
تنفيذ الخطة السنوية السابقة وتحديد تأثيراتها على مكونات الخطة السنوية
الجارية اضافة الى تحليل البيانات والمعلومات التى تستجد خلال السنة
لدراسة تأثيراتها على ما هو محدد من أهداف انتاجية واستثمارية للخطة
السنوية .

٢ - تحديد الاطار التفصيلى للخطة السنوية :

يتم فى هذه المرحلة تحديد الاطار التفصيلى للخطة السنوية فى ضوء
المؤشرات والأهداف التفصيلية الواردة فى الاطار العام للخطة الخمسية وفى ضوء
ما تسفر عنه عملية تقييم الخطة السنوية للسنة السابقة . ويشمل الاطار
التفصيلى للخطة السنوية الأهداف الانتاجية والاستثمارية للقطاعات الاقتصادية
وتحديد الشروط المقرر البدء بتنفيذها خلال الخطة وكذلك المشاريع
المستمرة مع تحديد مستلزمات التنفيذ . ويتولى مهمة اعداد الاطار التفصيلى
للخطة السنوية هيئة التخطيط الاقتصادى بالتنسيق مع الهيئات والدوائر القطاعية
فى وزارة التخطيط .

٣ - مناقشة الاطار التفصيلى لل خطة السنوية :

بعد تحديد الاطار التفصيلى للخطة تتم مناقشة مكونات الخطة والأهداف الانتاجية والاستثمارية والمشروعات المقترحة مع الوزارات والأجهزة القطاعية التنفيذية . ويتم تحديث الخطة السنوية الواردة ضمن اطار الخطة الخمسية فى ضوء المتغيرات والظروف المستجدة ، ويكون التحديث بصيغة تعديل لأهداف الخطة السنوية من خلال اقتراح اضافة مشاريع جديدة أو تغيير سلم الأولويات أو تغيير التوقيت الزمنى لتنفيذ المشروعات .

وتستهدف مرحلة مناقشة الاطار التفصيلى للخطة الوقوف على رأى الوزارات القطاعية التنفيذية ومقترحاتها بخصوص الأهداف والاستثمارات والمشاريع .

وتتولى الأجهزة المركزية للتخطيط فى وزارة التخطيط والوزارات القطاعية التنفيذية ذات العلاقة مسؤولية هذه المرحلة من مراحل اعداد الخطة السنوية .

٤ - اعداد الخطط القطاعية السنوية :

فى ضوء الاطار التفصيلى للخطة السنوية يتم اعداد الخطط القطاعية السنوية حيث يشار الى تحديد الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية .

ويقوم باعداد الخطط القطاعية السنوية الهيئات والدوائر الفنية فى وزارة التخطيط بالتنسيق مع وزارات القطاع ذات العلاقة .

٥ - اجراء التنسيق للخطة السنوية :

ويتم فى هذه المرحلة اجراء التنسيق للخطط القطاعية السنوية وتحقيق التشابك القطاعى فى الخطة واجراء الموازنات بين أهداف الخطة ومستلزمات

التفويض وتصبح بذلك الخطة بصيرفتها النهائية .

وتتولى مسؤولية هذه المرحلة هيئة التخطيط الاقتصادي بالتنسيق مع
دوائر التخطيط القطاعي .

٦ - المصادقة النهائية على الخطة السنوية :

ويتم في هذه المرحلة اقرار الخطة السنوية والمصادقة عليها من قبل
الجهات العليا (مجلس الوزراء) (المجلس الوطني والقيادة السياسية) بعد
مناقشة الأهداف الانتاجية والاستشارية للخطة السنوية ومواءمتها مع الاطار العام
لخطة التنمية الخمسية واستراتيجيتها .

المبحث الثاني

التخطيط السنوى وعلاقته بالخطط السنوية

أولا : المنطلقات العامة :

باشرت هيئة التخطيط الاقتصادى باعداد مؤشرات اجمالية مناظرة لمؤشرات الخطط الخمسية منذ سنة ١٩٧٨ . وكذلك فان العراق وكان دولة أخرى لديه ميزانية نفقات جارية سنوية وميزانية مالية سنوية للاستثمار بالاضافة الى منهاج موازنة سنوى للاستيراد هو بدوره عبارة عن موازنة مالية فى جانب منها ما يرصد من العمـلات الأجنبية للاستيراد وفى الجانب الآخر تخصيصات هذا الرصيد لمختلف السلع المستوردة . وهناك المنشآت الاقتصادية المستقلة التى تصدر سنويا ميزانياتها التخطيطية . وليس المطلوب مناقشة الأساليب المتبعة فى اعداد جميع هذه الموازنات لأنها بحد ذاتها ليست خطط بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . الا أن مبدأ التخطيط السنوى لا يمثل بديلا عن هذه الموازنات المالية انما يمثل المحور المنسق لكل هذا النشاط والذى يرسى عليه اعدادها على قواعد مستقرة ويجهها فى المنحنى العام للتخطيط المتوسط وبعيد المدى .

ومن الناحية الفنية ينبغى على البلد الذى يلتزم بالتخطيط المتوسط أن يلتزم بنفس الدرجة بالتخطيط السنوى لأن غياب التخطيط السنوى يعنى وبالتأكيد غياب التخطيط المتوسط المدى على المستوى الفعلى . ان أن التخطيط السنوى هو عبارة عن تجسيد للتخطيط المتوسط المدى لأن الخطة السنوية هى بمثابة اعفاء للخطـة الخمسية بالانتقال من اجمالى الى التفصيلى ومن التوجيهات المجردة الى التعليمات المحددة واجبة التنفيذ كبرامج عمل تلتزم بها الادارات والتخطيط السنوى يطلب الحساب المباشر والعينى لأنه يتحدث عن فترة قريبة وكل معالمها فى متناول التصور الاعتيادى .

ثانيا : علاقة الخطط السنوية بالخطط الخمسية :

ان بحث هذا الموضوع يتطلب ابتداءً تعريف الخطة السنوية فهل هي —
المؤشرات الاجمالية التى تعدها وزارة التخطيط منذ سنة ١٩٧٨ ، أم هل هي —
المنهاج الاستشارى ، وهذا هو الفهم الشائع لدى دوائر الدولة ، أم هل هي —
مجموع الميزانية الاعتيادية ، وهى ميزانية الانفاق الجارى ، ومنهاج الاستيراد والمنهاج
الاستشارى كما يفهمها بعض المسؤولين بهذه المجالات .

فلو افترضنا أن الموازنات الثلاث المارة الذكر هى خطة سنوية فانه يحق للباحث
أن يتساءل عن كيفية تنسيق عناصر هذه الخطة من الناحية الفنية البحتة وتعبير آخر
من هو الجهاز الذى يقوم بمهمة التنسيق وما هى الأدوات التى تستخدمها .

فمن حيث العلاقة بين المنهاج الاستشارى وبين كل من الميزانية الاعتيادية —
ومنهاج الاستيراد فهى علاقة لاحقة لعملية الاعداد وعند المصادقة النهائية على هذه
الوثائق فى مجلس التخطيط أو مجلس قيادة الثورة . ان لا توجد مؤشرات توجيهية
كمية تلتزم بها هذه الجهات كما أن مكونات هذه الوثائق لا تعامل جميعها فى —
نموذج تنسيقى لكن يكشف مدى انسجامها .

ولو افترضنا أن المؤشرات الاجمالية التى تعد سنويا هى الخطة السنوية فهذه
الخطة اجمالية تبدأ هكذا وتنتهى دون أن تترك آثارا جديدة على معدى
منهاج الاستشار فى وزارة التخطيط .

ان مجرد النظر فى المفاهيم والنظم الحسابية المستخدمة فى هذه الوثائق يكشف
لاستبعاد أى شكل من أشكال التنسيق بالمعنى الفنى للكلمة ، فالمنهاج الاستشارى
يستخدم مفاهيم وتبويب بطريقة مغايرة تماما لما هو معتمد فى الخطة الاجمالية —
الخمسوية والسنوية وهو غير قابل للتدقيق باستخدام ذات الطرق التى يمكن استخدامها

في المؤشرات الاجمالية • كما أن المنهاج الاستثماري حتى لو أخذ بمفاهيمه وحدوده، لا يمثل خطة استثمارية مركزية • إذ أن من أبسط مبادئ التخطيط المقابلة بين المتطلبات والامكانيات أو العرض والطلب وهذا لا يتوفر في المنهاج الاستثماري ، فهو يمثل جانب الطلب فقط ، أما جانب العرض ، فرض مدخلات التكوين الرأسمالي فهو غائب عن وثيقة المنهاج الاستثماري ولذلك لا يمكن أن يسمى خطة بأي حال من الأحوال وهو بهذا مجرد برنامج للانفاق الحكومي لا غير •

أما فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى لا سيما منهاج الاستيراد وميزانية الانفاق الجاري فهي آليات مستقلة تمام الاستقلال من بعضها ومن المنهاج الاستثماري وإذا ما أخذت كل على حدة لا تستوفي شروط الخطة السنوية المعروفة وهو حضور الهدف التنموي كمياً ، ووضوح الارتباطات مع جوانب الحياة الاقتصادية الأخرى صراحة • ولعل الخطوة الأولى على طريق التخطيط السنوي هي تفصيل مؤشرات الخطة الاجمالية والاهتداء بها اضافة الى اكمال شروط التخطيط على المستوى الجزئي •

المبحث الثالث

التخطيط بعيد المدى

بوشر باعداد الخطة بعيدة المدى قبل التأميم واستمرت عملية الاعداد وواكبت التحضير للخطة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ التي أصبحت فيما بعد ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وكانت في وزارة التخطيط / هيئة التخطيط بعيدة المدى مقسمة الى مجموعات عمل حسب القطاعات والمتغيرات الاقتصادية على غرار مجموعات العمل في فترة تحضير الخطة الخمسية آنذاك . وعمل على اعداد هذه الخطة عدد من الخبراء السوفيت ، وكان في وزارة التخطيط في حينه عدد من الخبراء العرب شاركوا في الحوار الذي كان يعاين انتاج مؤشرات الخطة وأدبياتها .

أولا : الأساليب التي أتبعتم في اعداد الخطة بعيدة المدى

١ - تحديد اتجاهات التطور :

تبنت هيئة التخطيط بعيد المدى فكرة التغيرات الهيكلية لرسم الاتجاهات بعيدة المدى ومنها تغير الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي والمشتغلون ويبدو أن هذه فكرة محورية في عمل تقديرات الناتج والعمالة حسب القطاعات .

أما فيما يتعلق بالنمو الاجمالي فان الهيئة كما يبدو تبنت فكرة النمو المتباطئ ولجأت الى زيادة رأس المال للناتج تدريجيا وبرز ذلك بتكثيف رأس المال نتيجة للتغيرات التكنولوجية المنتظرة والنمو الاجمالي ومعدلات النمو القطاعية حددت في آن واحد بطريقة التقريب المتتابع .

وبهذا أعدت الاتجاهات العامة للتطور كليا على أمل مناقشتها من قبل الجهات الأخرى لتعديلها ثم الانتقال الى مرحلة التفصيل .

٢ - اعداد المؤشرات التفصيلية :

لقد اعتمدت الهيئة الأرقام التي أعدتها في وثيقة الاتجاهات العامة كقطة بدء ، اذ وكما تقول " لم نستلم آراء محددة بتغييرها في حينه "
وهنا لا بد من الاشارة الى الأساليب التي اعتمدت في التفصيل ولذا لك نرجع الى ما قدمه الخبراء السوفيت من مجموعة مقالات حول أساليب التخطيط ويبدو أن ما جاء في هذه المقالات كان من أهم الأسس التي استخدمت وتجمل عناصر الحساب الاقتصادي والبنية المنطقية لهذه الأساليب بما يلي :

١ - مبدأ الموازنة : وهذا المبدأ استخدم بشكل واسع وفي جميع المقالات ولمختلف الأغراض التخطيطية ومفاده ضرورة المساواة بين جانبي العرض والطلب أو المتطلبات والامكانيات .

ب - المتطابقات : وهذه استخدمت كما أنها فكرة محورية ويمكن أن نسوق أمثلة من المقالة الخاصة بتخطيط الاستثمار حول معنى المتطابقات : رأس المال الثابت للسنة ت = رأس المال الثابت للسنوات - ١ + رأس المال الثابت المضاف في السنوات - ١ رأس المال الثابت للسنوات - ١ .
حيث د نسبة الاندثار

أو : رأس المال الثابت تحت = رأس المال الثابت + استثمار (*)

الانشاء للسنوات . تحت الانشاء للسنة رأس المال

ت - ١ في السنوات

- رأس المال الثابت المضاف في السنة ت (*) (*)

(*) ويقصد به تكوين رأس المال الثابت

(**) ويقصد به رأس المال الثابت الجاهز للتشغيل .

ح - المعاملات الفنية : وفكرة المعامل الفني مهيمنة على الأساليب الستى اقترحها الخبراء الصوفيت وهى عبارة عن نسبة متغير الى متغير آخر أو نسبة الجزء لكل ويفترض ثباتها أى النسب وتستقى من بيانات سابقة أو تخطيطية .

د - الأرقام القياسية : وهنا استخدمت الأرقام القياسية لانتاجية العمل أو نسبة قيمة المتغير فى سنة الهدف الى سنة الأساس .

هـ - المعلومات التشخيصية : وهذا التعبير يستخدم لوصف طريقتهم فى حساب المواد الأولية للصناعة بمختلف أشكالها اذ يلجأون الى معلومات هندسية أو فنية تتطلب خبرة كافية فى الصناعة .

٣ - تقييم الأساليب :

ان التخطيط بعيد المدى وعلى الأقل فى المرحلة التحضيرية ، يتطلب استخدام نماذج تنبؤية اذ أن المرحلة الأولى لاعداد خطة بعيدة المدى هى المرحلة التنبؤية . والنماذج التنبؤية فى هذه الحالة تضمن اتساق المؤشرات الأولية (الاتجاهات العامة) وتوفر مرونة تحليلية لا توفرها النسب والمعاملات المتفرقة والتي لا ينظمها سوى الادراك السليم للأمر والملاحظة المتأنسية للبيانات الاحصائية ولم تحصل أحيانا .

ويبدو أن المعلومات التفصيلية والمعرفة المحددة كانت مهيمنة على عمل الخبراء الصوفيت الى حد أنها بهم الى تفاصيل لا تستخدم عادة الا فى اعداد الخطط السنوية وفى أحيان معينة فى ظروف الاتحاد الصوفيتى مثلا تستخدم لاعداد الخطط الخمسية وهذا النقد لا يوجه طبعاً الى امكانيات التخطيط الصوفيتى فالنماذج التنسيقية تستعمل فى التخطيط الصوفيتى ، والنماذج

القياسية تلقى لسديهم قبولا ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمم البعيدة . بينما
غرق الخبراء السوفيت في اعداد الخطة بعيدة المدى في التفاصيل التي لا تتوفر
عنها بيانات دقيقة في مثل ظروف العراق .

ثانيا : نظرة عامة الى مؤشرات الخطة بعيدة المدى

عند الاطلاع على الصيغة النهائية لمؤشرات الخطة بعيدة المدى يتبين بوضوح
انها مفصلة أكثر مما ينبغي : وعند دراسة المؤشرات الاجمالية نكتشف ثغرات كبيرة
فيما يتعلق بالتناسبات المتعارف عليها فيما بين القطاعات والمتغيرات .

فمثلا لا تنسجم مؤشرات التشييد مع مؤشرات الاستثمار في بعض السنوات كأن
تنخفض أو ترتفع نسبة الأبنية والانشاءات في تكوين رأس المال بشكل لا مبرر له .

وقد تنخفض انتاجية العمل بعض الأحيان أو تنمو بمعدلات واحدة لا
تناسب مع اتجاهات تكثيف رأس المال . وفي حينه داغت هيئة التخطيط بعيد
المدى من هذه الثغرات وألقت المسؤولية على مؤشرات الخطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ التي
اضطرت الى قبولها وقبول ما جاء بها لسنة ١٩٨٠ كسنة أساس للخطة بعيدة المدى ،
وفي الواقع جاءت تقديرات الخطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ تنطوي على كثير من المبالغات
ما أربك حسابات الخطة بعيدة المدى وجعل أرقامها النهائية عبارة عن تسوية غير
مرضية للباحث الخارجي .

الا أن بعض الأسباب تعود الى صعوبة التنسيق داخل الهيئة بالرغم من وجود
مجموعات تنسيقية هي نفسها المسؤولة عن المتغيرات في صيغتها التجميعية كالدخل
والاستثمار ، وذلك راجع الى عدم اعتماد أداة تنسيق فعالة أي نموذج تخطيطي
بالاضافة الى أن الخبرة بالأرقام الاقتصادية وتناسباتها المعقولة تتطلب ممارسة
تخطيطية واسعة النطاق .

الفصل الرابع .

أساليب اعداد الخطط في المراق

كان من أبرز الأسس والبادئ التي اعتدلت في بناء المقترحات التخطيطية وفسي
صياغة الاطار العام للخطة كما يلي :

١ - فكرة التوازن على الصعيد الكلي ، والذي خلاصته ضرورة التطابق بين الانفاق
القومي من جهة والدخل القومي من جهة أخرى ، او بتعبير آخر المساواة بين
جانبي الموارد والاستخدامات كما في المعادلة :

الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومي + تكوين رأس المال الثابت
الخاص + تكوين رأس المال الثابت الحكومي + التغير في المخزون
= الدخل القومي + الاستيرادات - الصادرات .

وهذه المتطابقة الاجمالية كانت واردة صراحة في الخطط خلال الفترة ١٩٦٥ -
١٩٨١ .

٢ - فكرة الميزان العلمي : وهو يعنى ضرورة التساوى بين الذى يتوفر من السلعة
من جميع المصادر وبين ما مطلوب منها لجميع الاستخدامات واستخدام الميزان
العلمي لم يكن مائداً ومنتظماً ومن النادر استخدامه بالمعنى المادى .

٣ - نسبة رأس المال للناتج : وهو المؤشر الذى يعكس عدد الوحدات من رأس المال
المطلوبة لانتاج وحدة واحدة من الناتج (الدخل) واستخدمت نسبة رأس المال
للناتج في جميع الخطط وبدون استثناء مستقاة من البيانات التاريخية ومعدلة
احياناً . وكانت تحسب بين تكوين رأس المال الثابت لفترة معينة والاضافة الى
الناتج في فترة وضعية مساوية تبدأ بعد سنة من بدء تكوين رأس المال .

٤ - المعاملات الفنية على الصعيد الانجمالى : مثل نسبة المستلزمات الى الانتاج ،
ونسبة الجزء الى الكل كنسبة الأبنية والانشاءات الى مجموع تكوين رأس المال الثابت .

٥ - معدل النمو المركب : حيث تعرف مؤشرات الخطة عادة بصيغة معدلات نمو مركبة لمختلف المتغيرات ، وعادة ما تجرى مطابقة بين : نسبة الاستثمار الى الدخل مقسومة على نسبة رأس المال للناتج ، ومعدل النمو المركب للناتج .

٦ - مرئيات الطلب الداخلية : وهذه تستقى من بحوث ميزانية الأسرة ومرئيات الطلب هذه تفترض ثابتة عادة ، وهي عبارة عن الميل النحوي للاستهلاك منها السى الميل المتوسط ، أو معدل نمو الاستهلاك من سلعة أو مجموعة سلعية منسوبة الى معدل نمو الدخل الذى يستعاض عنه أحيانا بمجموع الانفاق . وتستخدم فكرة مرئية الطلب الداخلية غالبا فى اعداد تقديرات حول مكونات الاستهلاك المائلى .

٧ - مرئية النمو القطاعية : واستخدمت هذه الفكرة مؤخرا ، ومرئية النمو القطاعية عبارة عن نسبة نمو ناتج القطاع الى نمو الناتج المحلى ككل ، وأفيد منها فى اقتراح معدلات النمو القطاعية بعد تعيين نمو الناتج المحلى .

٨ - انتاجية العمل : ويقصد بها نسبة الناتج الى مجموعة القوى العاملة المشتركة فى انتاجه . واستخدمت انتاجية العمل أحيانا فى معادلة النمو على اعتبار أن :
نمو انتاجية العمل + نمو القوى العاملة = نمو الناتج .

٩ - معادلة الانحدار المفردة : قدرت أحيانا معدلات انحدار مفردة لا ينتظمها نموذج ، مقدرة بطريقة المربعات الصغرى الاحتمالية من بيانات تاريخية ، طبعاً ، واستعملت هذه المعادلة للتنبؤ المستقبلى للمتغيرات التابعة فيها ووضع التنبؤات فيها ضمن مؤشرات الخطة (١) .

(١) انظر : وزارة التخطيط ، المعهد القومى للتخطيط ، دراسة رقم ٨٨ ، " تقسيم مسيرة التخطيط فى القطر العراقى " ، ١٩٨٤ ، ص ٣٤ - ٣٥ .

البحث الأول

الأساليب المتبعة في إعداد الخطط السنوية

يتناول هذا البحث دراسة الأساليب المتبعة في إعداد الخطط الخمسية معـ التطرق إلى أهم الموضوعات المتعلقة بالاستثمار والنمو ، الانتاج والتاسيات القطاعية والمؤشرات الكمية لهذه الخطط . ويتضمن جانب الاستثمار والنمو اعداد الخطط خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ ، وتقييم تجربة تخطيط الاستثمار والاجراءات التفصيلية التي اتبعت حسب الخطط وكما يلي :

أولا : اعداد الخطط خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ :

في المحاولات السابقة لاعداد الخطة ١٩٦٥-١٩٦٩ كانت معادلة ديمـار التي تربط بين نسبة الاستثمار الى الناتج قد اعتمدت بشكل واضح . وفي الخطة المقترحة سنة ١٩٦١ قدرت نسبة رأس المال الناتج على الصعيد الاجمالي ، وكذلك وضع تقدير للميل للدخار وقسمة الميل للدخار على النسبة آنفة الذكر وضع معدل لنمو الدخل القومي . الا ان الأساليب بهذا المعنى وجدت صيغتها المتطورة لاحقا .

اوضحت وثيقة الخطة ١٩٦٥-١٩٦٩ ، كيفية اقتراح معدل النمو الاجمالي ، وكذلك الاستثمار كأرقام أولية تتطلق منها ، اذ اکتفت بنظرة سريعة الى البيانات واختارت معدلات للنمو دون استعمال حساب اقتصادي كما يتضح من النصوص التالية . ان قدرة الاقتصاد المراقى على النمو تظهرها حسابات الدخل القومي وهذه الحسابات متوفرة للسنتين ١٩٥٣-١٩٦٣ . بلغ المعدل المركب لنمو الناتج القومي ككل (٦,٤ ٪) بلغ المعدل المركب لنمو مجموع القطاعات الرئيسية : الزراعة ، الصناعة ، النفط ، الانشاء ، الماء ، الكهرباء كجموعة (٦,١ ٪) كان معدل نمو القطاع الزراعي منفردا

صفراً بسبب عوامل متعددة أوقعت نموه فإذا استثنى من مجموع الناتج القوي أصح معدل نمو الناتج القوي عدا الزراعة (٨٣٪) . وإذا استثنى كل من قطاع النفط وقطاع الزراعة بلغ معدل نمو الناتج القوي عدا الزراعة والنفط (٨٢٪) ودهسى أنه إذا وجهت العناية اللازمة لتطهير الانتاج الزراعى مع المحافظة على معدلات النمو السابقة فى القطاعات الأخرى أمكن تحقيق معدل نمو الناتج القوي لا يقل عن (٦٪) وقد يصل الى (٨٣٪) لذا نقرر أن يكون هدف الخطة تحقيق زيادة فى الدخل القومى فى السنوات الخمس للخطة تعادل ما يحققه معدل نمو مركب قدره (٨٪) فى السنة على الأقل .

أما بالنسبة للاستثمار ، فافترض أنه ينمو بنفس معدل الدخل على أساس أن " . . . ليس ثمة ما يمنع من نمو الاستثمار والتالى الانشاء بنفس معدل نمو الناتج القوي " . . . وفى على معدل الخطة آنذاك ترتيب نسبة رأس المال الى الناتج بما يتلائم مع ذلك ولا غيره فقد جرى حساب الاستثمار باعتباره نسبة ثابتة من الناتج القوي (٢٢٪) ، وفقاً لأسباب احصائية جعلت هذه النسبة (٢١٪) سنة ١٩٦٥ و (٢٣٪) سنة ١٩٦٩ . ومن ثم قصت الاستثمارات على الزيادة فى القيمة المضافة فاستخرجنا معامل رأس المال ، وأعيد عرض النتيجة الحسابية بطريقة مغايرة ولكنها تؤكد ما جاء فى أعلاه كما يبين النص " . . . لقد بلغ معامل رأس المال فى السنوات العشر الماضية (١:٤) . . . الا أنه من الممكن افتراض أن هذا المعامل سينخفض خلال السنوات الخمس للخطة " . . . ولذلك وجد من غير المبالغ فيه افتراض تحديد معامل رأس المال العدى للسنوات (١:٣٦) " . . . وبخصوص القوى العاملة فقد اظهرت الخطة عرض العمل متاح وسمح بأي معدل للنمو لذلك لم يكن للقوى العاملة دور فى تحديد معدل النمو الاجمالى .

وهولت الخطة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ على أن يمدد الاستهلاك الحكومي بمعدل يقل
عن معدل نمو الدخل القومي مما يسمح للاستهلاك بالارتخاء لكن يرتفع الاستثمار ، لأن
الادخار هو القيد على النشاط الاستثماري ولم تربط الخطة حسابها بين الاستثمار
ورفعة العملات الأجنبية ، التي لم تكن كافية آنذاك . إلا أنه يستشف منها أنها كانت
وامة للدور التفضيلي للنشاط الاستثماري ، على الطريقة الكينية تماما ولكن بطريقة
حسابها آثار الاستثمار التفضيلية لا تنطبق على مبدأ المصالح الكينزي ، أو أنها
اكتفت بحساب الآثار الباعثة وهي قطاع التجهيز فقط .

ثانيا : الخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ :

بدأت الخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ باقتراح معدل لنمو الدخل القومي والتمسك
به ، على عكس الآية الحسابية للخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، إذ سنرى كيف جرى تعديل
معدل النمو الاجمالي بموجب الحوار الذي جرى بينه وبين معدلات النمو القطاعية
المرتبطة به .

يبدو أن الخطة ٧٠ - ١٩٧٤ حاولت أن تتجاوز معدل النمو الذي تحفل
للخطة السابقة لها بطريقة تحكيمية وكان العذر في ذلك هو الواقعية .

اذ ورد ما نصه " أن دراسة نتائج الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ،
تفصح عن أن النمو الذي تحقق في الدخل القومي كان ينحو (٥٠٪) عنها بالأسعار
الثابتة ، وهذا رغم كل ما واجهته الخطة من صعوبات ، وما حلف بالاقتصاد مسن
أحداث . . الأمر الذي أفضى الى وضع لا يتجاوز عنده معدل النمو المركب لدخل
الفرد (٢٢٪) .

وانتهت الخطة الى معدل لنمو الدخل القوي بحدود (٧ر١) . ولتحقيق معدل النمو هذا حسابيا ، خفضت نسبة رأس المال للناتج الى مستويات واطئة مقارنة بما كان معتادا في الخطة ٦٥-١٩٦٩ . اذ بلغت النسبة الاجمالية ٢٩٣ر٠ والغريب أن النسبة لقطاع الكهرباء والماء كانت ٦ر٠٢ ، ومن الصعوبة بمكان على معدى الخطة تبرير هذه النسبة في أية مناقشة جادة : اذ أنها تصل الى خمس ما هو متحقق تاريخيا أو مقارنة بما هو سائد لدى الدول الأخرى كما أن معدوا الخطة جعلوا لقطاع الاسكان ، ضمنا ، نسبة رأس المال الى الناتج لا تزيد عن (٥) .

وكل ذلك من أجل تبرير معدل النمو المقترح مع مستوى واطى من الادخار فى حدود البيانات المتاحة آنذاك . ويبدو أنهم استعملوا النسبة الاجمالية المنخفضة أولا وأجروا تخفيضا على النسب القطاعية يتناسب مع انخفاض النسبة الاجمالية ولأن قطاع الكهرباء ينمو بمعدل عال نسبيا وكذلك لا يمكن تخفيض معدل نمو خدمة السكن أكثر مما هو موضوع فى الخطة عمدوا الى اجراء تحكى حتى من الناحية الشكلية .

وهكذا فإن الطريقة التى اتبعت فى الخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ لا هى تعتمد على الحساب المباشر المستمد من مشاريع مدروجة فى الخطة ولا هى تعتمد على البيانات التاريخية بل تأخذ البيانات التاريخية وتستخرج منها نسبة رأس المال للناتج وتخفيضها ، وتعمل نفس الشئ مع النسب القطاعية التاريخية اذ تخفيضها بمعدل انخفاض النسبة الاجمالية كتنقيب أولى ثم اجراء تعديلات تحكمية اضافية ، بسبب أن تخصيص الاستثمارات بين القطاعات بموجب نسب رأس المال للناتج الجديد والزيادات فى التوليد القطاعية سيغضى الى مجموع للاستثمار مختلف عن اجمالى المقدر سلفا مما يحتاج جولة جديدة من التعديل وهكذا .

ان القوى العاملة آنذاك لم تشكل قيداً على النمو بالعكس فان العرض يفوق الطلب ، وكان الحساب يحاول الوصول الى اقصى تشغيل للقوى العاملة بدليل أنه استهدف

وانتهت الخطة الى معدل لنمو الدخل القومى بحدود (٧١) . ولتحقيق معدل النمو هذا حسابيا ، خفضت نسبة رأس المال للناتج الى مستويات واطلة مقارنة بما كان معتمدا فى الخطة ٦٥-١٩٦٩ . اذ بلغت النسبة الاجمالية ٢١٣ر٠ والخبر يجب أن النسبة لقطاع الكهرباء والماء كانت ٢٠٦ر٠ ومن الصعوبة بمكان على معدى الخطة تبرير هذه النسبة فى أية مناقشة جادة : اذ أنها تصل الى خمس ما هو متحقق تاريخيا أو مقارنة بما هو سائد لدى الدول الأخرى كما أن معدوا الخطة جعلوا لقطاع الاسكان ، ضمنا ، نسبة رأس المال الى الناتج لا تزيد عن (٥) .

وكل ذلك من أجل تبرير معدل النمو المقترح مع مستوى واطى من الادخار فى حدود البيانات المتاحة آنذاك . ويبدو أنهم استعملوا النسبة الاجمالية المنخفضة أولا وأجروا تخفيضا على النسب القطاعية يتناسب مع انخفاض النسبة الاجمالية ولأن قطاع الكهرباء ينمو بمعدل عال نسبيا وكذلك لا يمكن تخفيض معدل نمو خدمة السكن أكثر مما هو موضوع فى الخطة عمدوا الى اجراء تحكى حتى من الناحية الشكلية .

وهكذا فان الطريقة التى اتبعت فى الخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ لا هى تعتمد على الحساب المباشر المستمد من مشاريع مدرجة فى الخطة ولا هى تعتمد على البيانات التاريخية بل تأخذ البيانات التاريخية وتستخرج منها نسبة رأس المال للناتج وتخفيضها ، وتعمل نفس الشئ مع النسب القطاعية التاريخية اذ تخفيضها بمعدل انخفاض النسبة الاجمالية كتقريب أولى ثم اجراء تعديلات تحكمية اضافية . بسبب أن تخصيص الاستثمارات بين القطاعات بموجب نسب رأس المال للناتج الجديد والزيادات فى التوليد القطاعية سيغضى الى مجموع للاستثمار مختلف عن اجمالى المقدر سلفا مما يحتاج جولة جديدة من التعديل وهكذا .

ان القوى العاملة آنذاك لم تشكل قيда على النمو بالعكس فان العرض يفوق الطلب ، وكان الحساب يحاول الوصول الى اقصى تشغيل للقوى العاملة بدليل أنه استهدف

زيادة القوى العاملة في القطاع الزراعي بنسبة ٢٢٪ لسنة ١٩٧٤ مقارنة بنسبة ١٩٦٩ وذلك استوعب أكثر من نصف الزيادة في القطاع الزراعي لا يشكو من شحة من القوى العاملة آنذاك .

مع العلم بأن هذه الحالة مجافية جدا لانماط التنمية المعروفة لحد الآن . أو أن هذه الأرقام عن العمالة جاءت بمجرد تنمية البيانات التي كانت متاحة آنذاك بنمط مشابه للنمط الذي تكشف عنه هذه البيانات كما قد تبينه في فصل القوى العاملة .

أما فيما يتعلق بالربط بين المنهاج الاستثماري واطار الخطة فان المحاسن الاقتصادية للخطة ٢٠-١٩٧٤ سلك السلوك نفسه الذي أصبح في الخطة ٨٥-١٩٨١ الا أنه وعلى ما يبدو اعتبر تخصيصات المنهاج الاستثماري بمثابة الاستثمار الممول مركزيا نفسه بينما جرى في الخطة ٨٥-١٩٨١ الانتقال عن طريق معاملات قنية وذلك لبعد الشقة بين التخصيصات في المنهاج ومفهوم واقع تكوين رأس المال في القطاع الاشتراكي . وربما كان آنذاك ما يبرر ذلك الا أن هذا البرر ، ليس واضحا تماما ، الا اذا قبلنا ما أشير اليه أعلاه ، وهو أن حساب الخطة كان ينطلق من محدودية التمويل فلم يشأ أن يجعل تكوين رأس المال الممول مركزيا أدنى من تخصيصات الاستثمار لأن ذلك يجعله أقل فتخفيض معدلا لرأس المال أكثر ، هذا . ومن الضروري القول أن المسافة بين التخصيصات المركزية وتكوين رأس المال الثابت لم تكن أقل نسبيا ما هي عليه الآن .

ثالثا : الخطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠

أريد لهذه الخطة أساسا أن تكون للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ م صدرت في عام ١٩٧٧ لتشمل الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وجرى التحضير لها بشكل واسع ولم يسبق له مثيل إذ شكلت مجموعات عمل بحسب القطاعات والمتغيرات الاقتصادية . ولكن وقدر تعلق الأمر بالاستثمار لم تتجاوز مجاميع العمل فكرة نسبة رأس المال للناتج والمحسوبة

من بيانات تاريخية الا أن الجديد بالأمر هو الاهتمام بدراسة قطاع التشييد واستخراج معاملات القيمة ابتداءً من علاقة الأبنية والانشاءات بالاستثمار ثم علاقة الموارد الانشائية بمجاميعها المختلفة بالابنية والانشاءات حسب الأنواع ، وكان يمكن لهذه الدراسات أن تنفع رغم أن البيانات الاجمالية مختلفة نسبياً .

ومن المهم ذكره أن هذه الخطة جاءت بعد التأميم وصاحب اعدادها نقاش واسع حول مفاهيم جديدة مثل الطاقة الاستيعابية للاستثمار والتي عرفت بأنها أقصى استثمار ممكن بكفاءة مقبولة أو بالحد الأدنى من الكفاءة . وفي حينه اقتصرت الطاقة الاستيعابية للاستثمار محددة بعنصر محلي يتمثل بالطاقة القصوى لقطاع التشييد ، وما يسمح به البناء التحتي : نقل وكهرباء خاصة ، ويحصر أجنبى يتمثل بأقصى استيراد ممكن من جهة منافذ الاستيراد وما يمكن تجهيزه في فترة الخطة . الا أن فكرة الطاقة الاستيعابية للاستثمار جوهية بشدة ولم تترك أثراً منها على أساليب اعداد الخطة .

عدا ذلك فقد جرت محاولات جادة للتوصل الى نسب رأس المال للناتج تخطيطياً استناداً الى فرضيات منها مثلاً التوزيع الطبيعي للمشاريع الاستثمارية حسب فترة التشييد مع استقالة متوسط الفترة وأعداد حسابات منفصلة للقطاع الخاص عن الاشتراكى . وجرت محاولات جادة لتقدير الاستثمار الممول ذاتياً ، ولكن نفس الأسباب التي ستعترض حسابات الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ أدت أيضاً الى اعتماد حسابات الخطة تدريجياً من مقدماتها . ولكن معدل النمو الاجمالي المعتمد في الخطة ١٩٢٦ - ١٩٨٠ كان محصلة للحوار مع الدوائر القطاعية حول امكانيات النمو القطاعية ، وكان نتيجة ذلك أن بالغت الدوائر القطاعية في امكانيات النمو مما انعكس على معدل النمو الاجمالي للخطة . ومع ذلك فقد كانت الاستثمارات أعلى بكثير مما يتطلبه النمو وفق الحسابات المنهجية الاجمالية . أما بالنسبة لانتاجية العمل فقد وضعت كنتيجة بعد أن تحدد معدل النمو العام ومعدل نمو القوى العاملة .

ولم يكن لمفهوم انتاجية العمل دورا مسبقا في وضع معدلات النمو وعليه لم يكن لها دور غير مباشر في صياغة مقترحات الاستثمار . والمحصلة هي اهمال نسب رأس المال للفاتح وكان دورها ينحصر في الحوار ويستخدمه الطرف المؤيد لتخفيض حجم الاستثمار في التأكيد على عدم الحاجة الى هذا المستوى من الاستثمار بالرجوع الى النسبة التاريخية وعلى انخفاض كفاءة الاستثمار في الخطة بالاشارة الى نسبة رأس المال للفاتح التي تتطوى عليه الخطة . وكان مقترح الاستثمار في الخطة عبارة عن التخصيصات الاستثمارية التي تتطلبها المشاريع المقترحة من قبل الوزارات لفترة خمس سنوات بعد تشذيبها هذا فيما يتعلق بالقطاع الحكومي المركزي ، أما بالنسبة للقطاع الممول ذاتيا والقطاع الخاص فقد اعتمد بالدرجة الأولى على تقديرات أعدت في هيئة التخطيط الاقتصادي وهذه الأرقام لم تكن موضع انتباه اذ أنها لا تعنى الكثير بالنسبة للمعنيين بالتخطيط الذين ينصرف انتباههم بالدرجة الأولى الى القطاع الممول مركزيا .

ولم تعتنى وثيقة الخطة النهائية كثيرا بالتمييز بين التخصيصات الاستثمارية بمعناها المتعارف عليه في المناهج الاستثمارية وتكوين رأس المال الثابت حسب نظام الحسابات القومية . اذ اعتبرت الاستثمار الممول مركزيا هو تكوين رأس المال الثابت في ذلك القطاع ، وربما حصل ذلك توخيا للسهولة .

رابعاً : الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ :

أعدت الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ في ظروف اقتصادية مشابهة لما كان سائدا عند اعداد الخطة السابقة لها . الا أن كثيرا من الظواهر التي كانت عبارة عن تبوءات في عام ١٩٧٥ أصبحت مشاهدة ومعايشة في عام ١٩٧٩ بل منذ ١٩٧٧ وأصبح واضحا أن فترة التشييد تمتد ويتأخر انجاز المشاريع الاستثمارية ، خاصة وأن الحاجة

ملحة لمزيد من الطاقات الانتاجية في الفروع ذات الصلة المباشرة بتوسيع الطاقسة
الاستيعابية للاستثمار ، ولما كان المفهوم الأخير معاصرا فكرت هيئة التخطيط
الاقتصادي بمؤشرات أخرى مقنعة للوصول الى نتائج ماثلة وان كانت ليست مطابقة .

فدار الحوار حول محددات النمو الأخرى من غير الاستثمار . وأمكن وضع
متطابقة النمو من جانب العمل والتي مفادها أن : نمو الناتج = نمو انتاجية
العمل + نمو القوى العاملة ، موضوع الاهتمام وبعد الاطلاع على تجارب النمو الناجحة
وكما تكشف عنها البيانات الاحصائية تم التوصل الى ترشيح معدل لنمو انتاجية العمل
يعتبر أقصى ما يمكن احرازه ، أما بالنسبة لمعدل نمو القوى العاملة فقد افترض
٤ ٪ سنويا وهو يزيد عن معدل نمو السكان للوصول الى نسبة مشاركة (نسبة السكان
الفعالين اقتصاديا الى مجموع السكان) مقبولة في سنة ١٩٨٥ . على اعتبار انها
لا زالت واطئة مقارنة بما لدى البلدان المتقدمة ومتوسطة التقدم ، حتى ولو أخذ
التركيب السكاني والاجتماعي بنظر الاعتبار .

على ذلك الأساس فقط استهدف نمو القوى العاملة ، لم تؤخذ بنظر
الاعتبار - حسابيا - العمالة الوافدة من خارج العراق رغم أنها بدأت تشكل نسبة
مهمة - على ما يبدو ومن الملاحظة العادية من مجموع القوى العاملة ، وذلك
لأسباب تتعلق بالبيانات الاحصائية وأسباب أخرى .

وظهر أن لدى هيئة تخطيط القوى العاملة ، خطة مؤشرات من الطلب على
القوى العاملة . وهذه استبقت من مقترحات أولية عن نمو نواتج القطاعات وفرضيات
لدى هيئة تخطيط القوى العاملة تتعلق بنمو انتاجية العمل . ولكن تقدير هيئسة
تخطيط القوى العاملة لانتاجية العمل كان تقديرا واطئا من وجهة نظر المعنيين
في هيئة التخطيط الاقتصادي فظهرت تقديرات الطلب على العمل عالية جدا مقارنة
بمعدلات نمو السكان ، وأعلى بكثير - طبعا - من تقديرات الدائرة الاقتصادية .

وفي كلتا الحالتين لم تحتسب معدل نمو الانتاجية بالطريقة المعروفة فـسـى النظرية الاقتصادية : حيث متوسط انتاجية العمل دالة لرأس المال للعامل والتقدم التقنى ، ولعمل المذر فى أن ذلك يتطلب بيانات متقنة عن رأس المال ، ومعلومات وثيقة الصلة بالتحويلات التكنولوجية لـكى يسترشد بها لتقدير معامل التقدم التقنى على افتراض توفر البيانات المتقنة عن رأس المال ، لفترة الخطة باعتباره يـغـاير الماضى ولو بشئ بسيط . واعتقد أنه يمكن ترتيب ومواكبة بيانات تكوين رأس المال الثابت ، كما فعلت الدائرة الاقتصادية أخيرا ، لاستخدامها نيابة عن رأس المال والتضحية بقليل من الدقة بدلا من التضحية بدالة الانتاج ككل .

ولكن العائق الثانى الذى حال دون حساب دالة الانتاج هو غياب البيانات السنية الدقيقة عن القوى العاملة ، إذ أن نتاج تعداد ١٩٧٧ غيرت جذريا السلاسل الزمنية لاحصاءات القوى العاملة التى كانت متداولة قبل ذلك . ولكن بالنسبة للقطاع الاشتراكى على الأقل كانت تتوافر بيانات احصائية لها بعد سنة ١٩٧٢ وفى المستقبل القريب ستصبح هذه السلسلة كافية لحسابات دقيقة فى هذا المجال .

ومع ذلك أجريت احتسابات لنسب رأس المال / للنتاج وقد تمت هذه العملية بطرق مختلفة للقطاعات التجميعية (الزراعة ، التعدين ، الصناعة التحويلية ، التشييد الكهربائى ، الماء ، النقل والمواصلات ، تجارة الجملة والمفرد ، البنوك والتأمين ، المكن الخدمات) ولم تحتسب لفروع هذه القطاعات ، إذ أن الأبحاث التحضيرية لم تصل الى هذا التفصيل . وبعد ذلك جرى حساب الاستثمار المطلوب لتحقيق الزبادات فـسـى النواتج القطاعية ، وتبين من نتيجة الحساب أن مستوى النشاط الاستثمارى كما تـهـبـس هذه الحسابات هو أعلى مما هو مطلوب لتحقيق أهداف النمو ، وتحقيق ذلك بافتراض فترة تأخير سنة فى حالة ما افتراض سنتين فى حالة أخرى . وكل ذلك على نهج دوار وحتى مع التلاعب بمعاملات رأس المال والوصول بها الى مستويات عالية جدا بمقارنتها بالدول الأخرىبقى هذا الاستنتاج قائما .

وجرت الاستفادة من هذه الحسابات في محاولة ٦ نستند إلى أساس محسوب
حين ألا وهي التوصل إلى توزيع الاستشارات نظاميا وذلك من النحو التالي : ما
أن التخصصات الاستشارية المركزة بالغة الارتفاع وهي عبر الطاقة الاستيعابية
للاستشار فعلا من أنها تفوق الطاقة الاستيعابية مستشار فعلا من أنها تحسب
الطاقة الاستشارية . أدن لا يفر من افتراض معدل منتج لم تكن رأس المال
الثابت . وإن كان هذا العمل لا يؤيد البيانات المدعومة بذلك من أجل
عدم نمو الفجوة بين عرض السلع والخدمات الاستشارية ، التي شهدتها رأس المال
الثابت وطبعا بالأسعار الثابتة - أن يبررها . والطلب على الاستشار بالمدى
تلك التخصصات الاستشارية المركزة المنصر الأكثر حيا به والتوصل إلى هذا
التقدير العالي لتكون رأس المال الثابت جرى اختيار المنصر معدل نحن تأهلا
لفترة من الفترات .

ومن جهة ثانية كانت الاستشارات المطلوبة بموجب مبدأ رأس المال كالتابع
مسرقة ، وموزعة حسب القطاعات بأهمية نسبية ، وصحت هذه الأهمية النسبية من
الاستشار المحسوب بالطريقة آنفة الذكر ، وهذا تم التوصل إلى توزيع الاستشارات
حسب القطاعات . بتعبير آخر وفرت نسب رأس المال لتتابع ونهايات التوزيع
القطاعية الحصص النسبية للقطاعات في الاستشار أما الحكم المنقح للاستشار فله
قدر بموجب معدل للنمو مستوحى من البيانات التاريخية . وبعد ذلك يخصص
الحصص النسبية للقطاعات من تكون رأس المال الثابت في سنة الأساس المعخذة كأساس
التي قبلها ، وتم تعديل الحصص النسبية للقطاعات من استشارات المحسوبة -
المنهجية في أعلاه بطريقة تحكمية تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الفعلي لتوزيع
الاستشارات بين القطاعات ، ولأخذ مسألة استمرار النشاط الاستشاري من استراتيج
نعت التجهيز بنظر الاعتبار .

ومن المعروف أن النشاط الاستثماري في القطاع الاشتراكي يمول في قسم من نفسه تمويلًا ذاتيًا ، ولكن هذه المرة كان من الصعب الحصول على بيانات مناسبة عن التمويل الذاتي وجرى إهمال هذه المسألة . وتم ربط تكوين رأس المال الثابت الذي احتسب بالطرق السابقة والمعاد تبريره بموجب المقابلة أعلاه ، نقول ، تم الربط بينه وبين تخصيصات المنهاج الاستثماري عن طريق معاملات البيانات التاريخية . بتعبير آخر ، أهد تبريب بيانات تكوين رأس المال الثابت التاريخية والبهية أساسا وفق التصنيف الدولي للأنشطة في مطلعات أربعة بطريقة تحكمية وفق المقابلات أعلاه ، ونسبت التخصيصات في أبواب المنهاج الاستثماري إلى تكوين رأس المال الثابت . الاشتراكي طبعاً . . وهذه المعاملات المستخدمة ضمنت في تكوين رأس المال الثابت المحتسب للخطة فتم التوصل إلى تخصيصات استثمارية وهذه التخصيصات جرى توزيعها حسب السنوات بموجب معدل نمو مركب عندما يعامل مع بيانات سنة الأساس يحقق المجموع المطلوب للتخصيصات في الخطة . ومع كل ما تقدم بخصوص التقدير العالي لتكوين رأس المال الثابت وما يترتب عليه - نظرياً - من تقدير عالي للتخصيصات كانت تخصيصات المنهاج الاستثماري للسنة الأولى من فترة الخطة أعلى مما توصل إليه الحساب علماً أن تخصيصات سنة ١٩٨٠ شكلت ما يشبه الطفرة بالنسبة للسنوات السابقة والتي بدورها كانت تخصيصاتها مرتفعة .

المبحث الثاني

تقييم عملية تخطيط الاستثمار في العراق

يتناول هذا المبحث تقييم تجربة تخطيط الاستثمار ، من جهة الأساليب المتبعة في الوصول الى المؤشرات الكمية ، ولكن كثيرا من وجهات النظر التي ترد هنا عن الاستثمار تحتسب على جوانب الخطة الأخرى ، بسبب تشابك ووحدة النظام الاقتصادي وكذلك نظام التخطيط أولا ، ولأن تجربة تخطيط الاستثمار في العراق تكاد تكون الأساس للتجربة التخطيطية ، رغم أن الحديث ينصب على الاطر العامة للتخطيط .

أولا : مدى التخطيط وتفصيل الخطة :

وبالملاحظة على الخطط الخمسية في العراق ، انها تبدأ كمؤشرات توجيهية وتنتهي كذلك ، وحتى أن المرء يحار في كيفية الحكم عليها فإذا أخذنا مثلا الخطة ١٩٢٤-٢٠ أو الخطة ٨١-١٩٨٥ (عدا أن الخطة الأخيرة احتوت كميات انتاج من السلع الرئيسية في الزراعة والصناعة ومشاريع أساسية في النقل والمواصلات) . فهذه الخطط هي ذاتها المؤشرات التوجيهية وهي لم تأخذ طريقها الى التفصيل التام وهذه المؤشرات التوجيهية في حقيقتها لا تخاطب جهات محددة فهي مفاهيم كيفية مجردة مبهمة في قطاعات نظرية .

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فإن هذه الخطط لم تتوصل الى أرقامها باستخدام معادلات سلوكية تتضمن أدوات للسياسة الاقتصادية ، كالضريبة والتعريف الجمركية ، والفائدة أو حجم الائتمان فجاءت تقديراتها كنتائج معالجة احصائية صرفة ومن النوع شديد البساطة . وبالتالي لا تستطيع هذه التقديرات أن تستخلص توجيهات محددة للتأثير في سلوك القطاع الخاص . وفيما يتعلق بالربط بين الاستثمار والانتاج فعسني أن الخطة ٢٠-٧٤ لم تتضمن جداول لمعالجة القطاع الخاص وأنظمة تقابل الاستثمار . وبالحال كذلك بالنسبة للخطتين ٧٦-٨٠ و ٨١/١٩٨٥ وان كانت الخطة ٨١ - ١٩٨٥

والخطة التي قبلها حاولت التفصيل في الجداول الرئيسية • وهي كل جداول الخطة - بين القطاع الاشتراكي والخاص لأن هناك أهداف تتعلق بتقسيم العمل بين القطاعين الاشتراكي والخاص • ولعل هناك رأى يقول أن النماذج السلوكية لا تنفع لأن الإجراءات التشريعية هي الأكثر حسماً والتي تلغى الآثار التي تحدث عنها النماذج السلوكية في القطاع الخاص ولكن هذا ليس صحيحاً دائماً وقد يصح هنا في مجال الاستثمار ألا أنه لا يصح في البنوك الأخرى للخطة •

ثانياً : الأسبقيات القطاعية والاتاق

ثمة قضية أساسية وهي الأولويات أو الأسبقيات القطاعية ، فعند دراسة الخطط يتضح تماماً أن هذه المسألة ليست واضحة حسابياً بما فيه الكفاية فوجد في هذه الخطط ، أن الحساب الاقتصادي المستخدم لا يمكن تخصيص الاستثمارات بين القطاعات بشكل يتماشى مع الأولويات المعروفة • إذ ليست هناك أداة تفصيل واضحة كمياً ، إضافة إلى عدم استخدام نماذج استمثال كالبرمجة الخطية مثلاً ثم إن المسائل المحورية للأسبقيات القطاعية (انتاج وسائل الاستهلاك ، تكميل الانتاج المختار ومخامنه فسي الأسبقيات القطاعية ، توزيع الدخل ومعناه الأسبقيات القطاعية ، التبعية والاستقلال الاقتصادي شروط التوازن الحركي) هذه جميعها أصبحت في الوقت الحاضر مكممة ، فضلاً عن أن أغلبها كان مكمماً منذ البداية • ولكن الحساب الاقتصادي للخطط الخمسية في العراق لم يعالج تخصيص الاستثمار بين القطاعات على أساس هذه النماذج الكمية عدلاً أن الخطة ٨١-٨٥ أجري لها اختبار تسقي تجيمى بقصد التأكيد من انسجام أهداف الانتاج القطاعية على المستوى التجيمى وهذا الاجراء لا يعنى الكثير لأنه لا يحسم مسألة الأسبقيات كمياً ، ولا يؤمن انسجاماً تفصيلياً بين الانتاج والاستثمار ثمة وجهة نظر مفادها أن مؤشرات هذه الخطط أساساً كانت توجيهية المراد تفصيلها لاحقاً ، ولكن الأسبقيات القطاعية تحتاج إلى جهد متميز مسبقاً •

ثالثا : العلاقة بين مؤشرات الخطة الخمسية والمنهاج الاستثماري

لا بد من القول أن الصلة الحسابية بين النمو والاستثمار قد جرت ضمن نطاق محدد كما اتضح من مجريات الحساب وأن الصلة موجودة ولكنها تنطوي على نسبة رأس المال للناتج فوق المستويات المعروفة ، ويصعب تفسيرها في حدود المعلوما التي استخدمتها الخطة . كما أن الصلة بين الاستثمار باعتباره رأس متال مضاف وبين القوى العاملة المضافة في سنوات الخطة قد بحثت بشكل محدود ، وينسحب نفس الملاحظة على الصلة الحسابية بين الاستثمار والتخصيصات في المنهاج الاستثماري ، إذ أن المنهاج الاستثماري يستعمل لغة حسابية مغايرة للغة الخطة ، وأن المنهاج الاستثماري ليس مكتوبا بطريقة يسهل معها ارجاع محتوياته الى منظومة الحساب المنهجى للخطة .

رابعا : الانتاج والتاسبات القطاعية :

١ - التصنيف القطاعي وأسمه العامة :

قبل الدخول في كيفية حساب الأهداف الانتاجية لا بد من الاشارة الى مسألة التهييب القطاعي ، وأن العراق يعتمد التصنيف القياسي الدولي في عدة مجالات وخاصة في العمل الاحصائي وتهييب الهيئات وفي اطار اعداد الخطط فان التصنيف لم يكن كافيا في جانب الانتاج ، بالإضافة الى اعتماده على تصنيفات محلية يصعب معها اجراء تحليل تفصيلي لأنشطة الخطة وعقد مقارنات دولية . وإذا ما عدنا الى التطوير التتموى فان النماذج مبنية على التقسيمات القطاعية التالية : قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك كما في نموذج دومار (١٩٥٧) ، وقبل ذلك مهالانوس في الهند ، وقبلهم فيلدمان في الاتحاد السوفيتي كما يعبر الى تجزئة هذه القطاعات الى قطاعات أصغر لأغراض مفيدة تحليليا وتخطيطيا . وأصبح العراق أحوج ما يكون

الى مثل هذا التصنيف بعد عام ١٩٧٣ لأن قطاع انتاج وسائل الانتاج بالتعريف محدد للطاقات الاستثمارية التي أصبحت ضيقة نسبيا . والقول بأن العراق يعتمد على استيراد وسائل الانتاج عدا التشييد الذي يوضحه التصنيف القياسى الدولى للأنشطة لا يكفى لتأكيد عدم الحاجة الى تصنيف الانتاج بين وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك، على الأقل لمعرفة ما ستقدمه الخطة من تغيرات فى الوضع النهوى منظورا اليه من هذه الزاوية فضلا عن أن البحث فى إعادة تهويب المعلومات بموجب هذا التصنيف يثير جملة تساؤلات من المفيد الاجابة عنها تتعلق بالمحتوى الأعق للخطة وتتجاوز الحساب .

وكذلك هناك تصنيفات أخرى فى النماذج التسمية ذات القطاع الحديث والقطاع التقليدى ، ومنها الانتاج السلمى الصغير والانتاج السلمى الكبير وهذه تفيد فى وضعها الى جانب التهويب أعلاه ، لنكشف أيضا عن ما ستقدم الخطة فى هذا المجال وإلى أى مدى ستقضى الخطة الى إعادة صياغة للواقع التنظيمى والتكنولوجى فى الاقتصاد .

طبعاً ان ذلك لا يمنع أبداً من الإبقاء على التصنيف القياسى الدولى للأنشطة ، أو حتى إعادة تهويب المعلومات الى جانب كل ذلك وفق تصنيف فروع الاقتصاد الوطنى للدول الاشتراكية وهذا الجمع بين التبيين قد حصل فى دولة أخرى على الأقل . وهناك تجربة فى العراق لاجراج الحسابات القومية وفق نظام الموازن المادية يمكن احصاؤها وتطويرها ، هذا لكى ننظر الى الحقيقة الاقتصادية من زوايا متعددة بما من شأنه تعميق استيعابها لأغراض التخطيط خاصة فى مرحلة صياغة المؤشرات التوجيهية .

مرة أخرى قد لا يفيد التصنيف الدولي بشكله التجميعي لوحده ، في دراسة مهمات تنمية جمعية والاجابة بشأنها اجابة محددة . ولكن ذلك لا يمنع من امكانية تحقيق بعض الاغراض التخطيطية التوجيهية في حدوده .

٢ - تقييم عملية تخطيط الاستثمار في الخطة ١٩٦٥ - ١٩٦٩

لم تكشف وثائق الخطة عن أسلوب^(٣) محدد يبين الأسهقيات القطاعية حتى ولم تضمن طريقة حسابية محددة للوصول الى معادلات النمو القطاعية انما لجأت الى فرضيات مقدمة أحيانا ، ومجرد فرضيات أحيانا أخرى لتغبين أهداف النمو القطاعية فقد إرادت للقطاع الزراعي ان ينمو بمعدل مركب سنوي هو (٧.٥ ٪) متوقفا على النمو للفترة السابقة للخطط ، أما في بقية القطاعات السلعية فقد أبقت على المعدلات السائدة في الفترة السابقة لها ، وأعطت لقطاع التشييد معدل نمو الاستثمار ، واستخدمت مبرينات النمو المتحققة في الفترة السابقة لها واستخرجت بموجبهها معدلات نمو قطاعات التوزيع والخدمات .

ومن الجدير بالذكر ان الخطة ٦٥-٦٩ اشتملت على دراسات تفصيلية الى حد كبير وكانت هذه الدراسات التفصيلية عبارة عن ما اسسته "البنيان القطاعي للاقتصاد العراقي وتطوره بالخطة" ، وفيه قسمت الصناعات التحويلية الى ٢٢ فرع وأدخلت قطاعات الزراعة والنفط وطاقى التعدين ، والكهرباء ، والماء والتشييد والادارة العامة والدفاع ، وجمعت باقى القطاعات فى قطاع واحد فأصبح المجموع (٢٩) قطاع وقدر لكل قطاع ، الانتاج المحلى ، والمستخدمات ، والقيمة المضافة ، والتصرف بالانتاج المحلى للاستهلاك ، والاستثمار ، والتصدير ، والاضافة الى المخزون والطلب الوسيط ، وقدرت

(٣) ان الخطط اللاحقة لها ليست أفضل منها فى هذا المجال .

والأسلوب الحسابي الذي اتبعته كان يستند الى مجموعة من القروضات هي :
مبدأ التوازن بين العرض والطلب أي ان الطلب الكلي لجميع الأغراض ينبغي أن
يساوي المتاح من تلك المجموعة السلعية ، وينبغي أن لا تزيد نسبة الاستيراد عن المتاح
عن سنة الأساس ، وتم تخفيض هذه النسبة بموجب الطلقات الانتاجية التي متضمنها
المشاريع الاستثمارية التي ستتجز في ضوء الخطة ، وافترض الاكتفاء الذاتي مع بعض
المنتجات الزراعية لنفس السبب أيضا ، وافترض أن ينمو الطلب على السلع الاستهلاكية
بموجب مرونات الطلب الانفاقية التي كانت محتسبة في وثيقة الخطة ، وينمو الطلب على
السلع الانتاجية بمعدل نمو القطاعات التي تستخدمها وافترض ثبات نسبة مستلزمات
الانتاج على الانتاج ، وبالنسبة للصادرات فقد أضيفت الأسمدة الكيماوية الى قائمة
الصادرات المقدرة والتي قدر لها أن تنمو بنسبة نمو الانتاج المحلي للسلع المعنوية ،
وقد بينت الوثيقة أن اللجوء الى الفرض التبسيطى الأخير كان بسبب نقص البيانات .
هذا وتضمنت الخطة المذكورة أيضا جدولا أكثر تفصيلا بمصادر واستخدامات السلع
بالقيمة ل (٥١) فترة .

وفي القطاع الزراعى وضعت جدولا بالموازنين " سلعية الكمية ل (١٥) سلعة
زراعية ، ولبناء هذه الموازن قدر الطلب كذلك على أساس المرونة الكفافية وجاءت
بعد ذلك بالتفصيل على المشاريع الاستثمارية التي اشتملت عليها وكانت جزئية فسي
تحديد الكثير من الأهداف الكمية بما في ذلك ما أسمته وسائل تحقيق الأهداف .

أما بالنسبة للقطاع الصناعى فى الخطة المذكورة ، فقد وضعت صورة تفصيلية ونقشا
لنظام الحسابات القومية وإضافة لما جاء فى " بنیان الاقتصاد العراقى " ، فقد
احتسبت معادلات انحدار لمجموعات سلعية بدلالة معدل الدخل للفرد ، وتضمنت
وثيقة الخطة كل هذه الحسابات بما فى ذلك كيفية استخراج معامل الانحدار ، وكذلك
استخدمت بيانات بحث ميزانية الأسرة بعد اجراء تعديلات عليها للفرض نفسه .

ودرس الخطة التطور المتوقع للطاقت الانتاجية بفعل انجاز مشاريع الخطة فى هذا المجال وحلت (١٧) مشروعا صناعيا لغرض تقييم آثار انجازها وهى من المشاريع الكبيرة منها ما احتوت تحليلا مكتملا ومنها تحليلا جزئيا ، بالمناسبة أن بعض هذه المشاريع لم ينجز خلال فترة الخطة ومن التحليل ما تضمنه هذه المشاريع الى الدخل القومى حسب مكوناته وما تشغله مع قسوة شاملة مباشرة • اثر انجازها على ميزان المدفوعات ، مقارنة بين ما يترتب على اقامة هذه المشاريع من تعويض للاستثمارات بفعل انجازها والصادرات منها ، مع كلفة الفرصة البديلة للعمالات الأجنبية المستخدمة فى انشائها (معرفة بسعر فائدة قدره (٤ %) سنويا والاستثمارات التشغيلية وفوائد القروض المدفوعة للخارج) •

وفى قطاع الوقود والطاقة ايضا ذهبت الى تفاصيل كثيرة وبالوحدات المالية متنوعة العرض والطلب • أما فى قطاع النقل والمواصلات فكان الأسلوب الذى اتبع فيه ذاتى الذى انتهج فى تلخطة ٧٦ - ٨٠ ، عبارة عن وصف للمشاريع التى يتضمنها المناهج الاستثمارية ليس من حيث تكاليفها واثرها أنها من حيث عناوينها وبعض المعلومات الخارجية عنها وان كانت بالكميات ، الا أن قطاع الخدمات فصل على نحو كاف وحتى ان المشاريع الضخمة التى تضمنتها الخطة حسبت تكاليف تشغيلها • الا أن الخطة لم تتضمن فى تفصيلها قطاع الاسكان •

٣ - تقييم عملية تخطيط الاستثمار فى الخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤

ان الحساب الاقتصادى للخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ الذى استخدم فى اقتراح الأهداف الانتاجية هو من النوع البسيط ويبدو أنه لم يتم الاستفادة بما فيه الكفاية من فكرة التحولات البنوية • الا أن ضرورة استخدام النماذج التخطيطية كانت أقل حد اعداد هذه الخطة مقارنة بالخطط اللاحقة لها حيث يلاحظ آنذاك من فوضى فى

طاقات الانتاج ومطالة القوى العاملة في وقت اعدادها الا أن ذلك لا يبرر كل البساطة التي اتبعت في بناءها .

بما لا يبرر كل ذلك التجريد الذي وصل الى حد عدم تفصيل أهداف الانتاج والعمالة بين القطاعين الخاص والعام . وكما نرى على اللجوء للحلول الشكلية أحيانا ما حدث لقطاع السكن ، اذ وضعت الخطة (٣٤٪) سنويا كمعدل نمو مركب لخدمة السكن معبرا عنها بالناتج المحلي والحقيقة أن مثل هذا الهدف لا يصح اقتراحه في خطة مهما كانت الظروف لأنه أقل من معدل نمو السكان الحضري الذي يزيد عن (٥٪) وكانت هذه الحقيقة معروفة آنذاك ، ولكن لو نفتش في كتابات الجداول الأخرى نجد أن الخطة وضعت استثمارات قليلة نسبيا للسكن في حدود (١٤٪) من مجموع الاستثمار ، فإذا ما وضع هدف لخدمة السكن أعلى من (٣٤٪) سينخفض معامل رأس المال كثيرا ، وهو في حقيقة الأمر منخفض حتى مع هذا الهدف الانتاجي البسيط اذ كان حوالي (٥) ولكن لماذا لجأت الخطة الى وضع هدف واطئ للسكن فسان الجواب على ذلك موجود بهدف النمو العام (٧١٪) فلكي يتحقق مع حجم محدود من الاستثمار لا بد من تخصيص استثمارات أكثر للقطاعات التي تكون معاملات رأس المال فيها أوطأ ، ومثال آخر على منهجية حساب الخطة ٧٤-٢٠ ، وهو الهدف الانتاجي للكهرباء ، اذ اقترحت أن نمو الناتج المحلي للكهرباء بمعدل مركب سنوي هو (١١٤٪) مما أدى الى انخفاض في معامل رأس المال الى حوالي (٢) كما تقدم في الفصل السابق .

٤ - تقييم عملية تخطيط الاستثمار في خطة ١٩٧٦ - ٨٠ و ٨١ - ١٩٨٥

وفي هذه الفترة يمكننا الجمع بين هاتين الخطتين في معالجة واحدة نظرا :
لتماثل الظروف وتشابه الموقف التحليلي ازاوها كما سيتم تبيان ما جاءت به خطة
١٩٨١ - ١٩٨٥ من جديد على ما كان قبلها ثم تقسم اساليب الخطتين اجمالا .

اعتمدت خطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بهذا الحوار مع الدوائر القطاعية لتحديد معدلات نمو القطاعات ومن الواضح أن الاتجاه السائد كان هو اقتراح أعلى معدل ممكن حداً بهم إلى قبول معدلات نمو شبه خيالية ، على الأقل فيما يتعلق بالصناعة التحويلية ٣٢% وخاصة فيما يتعلق بالمرحلة النهائية . ولكن قبل ذلك يبدو أن الأهداف القطاعية افترضت أيضاً من خلال معالجة البيانات التاريخية من قبل مجاميع العمل ويلاحظ في الوثائق الأولية وضوح فكرة التغيرات البنوية لدى العاملين آنذاك .

أما عند إعداد الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ فقد اتضحت أكثر من أى وقت مضى مشكلة التباين بين نية الطلب المحلي والعرض المحلي من السلع والخدمات ، حيث أن مستوى الطلب الكلى غير محدد بالانتاج الذى يتجه نحو السوق المحلية لان الانتاج الذى يتجه داخلياً ليس هو المصدر الرئيسى للدخل أما مورد النفط والنفقات الحكومى المترتب عليه له أكبر الأثر فى صياغة بنية الطلب المحلي فمورد النفط ، والتصرف به ، استطاع أن يفصم العلاقة المعروفة بين قطاعات الخدمات وقطاعات السلع حيث بغياب المورد النعلى لا تتمكن قطاعات الانتاج غير السلمى أن تتجاوزاً كثيراً ما تسمح به قطاعات السلع ، إذ أن قطاعات السلع هو الممول بالتحليل الأخير للانفاق على قطاعات الخدمات كذلك فإن امكانية الاستيراد تجعل من الممكن للقطاعات السلعية أن تتخلف عن مواكبة الطلب ، وكما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً على الخارج أصبح من الممكن التلمس أكثر فائز من التناسبات الضرورية بين الفروع الانتاجية ، إلا أن هناك ما لا يمكن استيراده ، وعندما يرتفع مستوى الطلب الكلى فهو ينسب ، وأن كان بشدة متفاوتة تبعاً لمرونة الطلب على ما يستورد وما لا يستورد ومن النادر والأكثر ندرة ، وإذا ما استمر الطلب فى تعاظمه لا بد من مواجهة اختناقات حادة .

ولغرض اقتراح أهداف الانتاج مع الاستفادة من الأفكار آنفة الذكر جرت دراسة من بيانات مقارنة دولية حديثة لأكثر من ثلاثين دولة ، وأن كانت هذه الدراسة غير

مرشحة وهي عبارة عن ربط المساهمات النسبية للقطاعات التجميعية العشرة بمعدل الدخل للفرد أو ما ينوب عنه ، والسكان ، ونسبة المشتغلين الى مجموع السكان . واستخرجت من هذه الدراسة ممرضات النمو القطاعية من المعادلات المستخرجة ، وكذلك احتملت هذه الممرضات من البيانات التاريخية للعراق ، وجرى مقارنة بين الاثنين ، وتم التوصل الى ممرضات جديدة بطريقة تحكمية ولكنها على معرفة بنتائج الحساب ، للانحياز بهذا القدر وذلك نحو القطاعات التي تنخفض مساهمتها مقارنة بالنمط العام . أما بالنسبة لقطاع التشييد فجرى ربطه بالاستثمار والنسبة للخطة ٦٥ - ١٩٦٩ استخدمت مبدأ ممرضات النمو الى حده . ولكن بطريقة الحساب التشييدي تكاد تكون بسيطة جداً - وعندما كان معدل النمو الاجمالي قد تحدد بموجب ما تبين في الفصل السابق تتم التوصل الى معدلات النمو القطاعية بضرب الممرضات بمعدل النمو الاجمالي ولم يجرى حوار كاف مع الدوائر بخصوص هذه الأهداف سوى أن دائرة النقل والمواصلات اعترضت على هدف الانتاج لقطاع النقل الاشتراكي اذ اصررت على تثبيت معدل النمو الذي تنطوي عليه البرامج الجارية في الدوائر المعنية كما هو ولم تناقش هدف قطاع النقل الخاص على حد تعبيرهم ليس لهم علاقة بذلك .

ومع علمنا بحجة التفصيل اللاحق ، لا بد من القول أن الأهداف الانتاجية المذكورة أعلاه لم تدقق بالرجوع الى امكانيات النمو الفعلية ، مثلة بالطاقات الانتاجية الموجودة والتي ستضاف ودرجات استعمالها الحالية والمقبلة ، ولم تدقق لاحقا باستخدام دوال الانتاج معتمداً بها ومن أسباب غياب شبكة المواصلات التخطيطية الموضوعة اضافة الى مشاكل المعلومات وكانت علاقة أهداف الانتاج بمكونات الطلب النهائي (الاستهلاك الاستثمار) مثلة بجدول الموارد والاستخدامات الكلي . وعندما يتبين عجز الموارد مثلة بالسلع والخدمات المنتجة محلياً والاستيرادات ، يصار الى اقتراح توازني بتخفيض الاستخدامات لمساواتها مع الموارد ، واقتراح حل وسط بوسـن

الاثنين ، ولما كان حال هيئة التخطيط الاقتصادى هو عسى أن يلتزم بهذا الحسل
الوسيط من أجل تخفيض الضغوط التضخمية .

بينما كان المفروض أن تفصل أهداف الانتاج هذه تفصيلا كافيا ، ومستلزمات
الانتاج ، وتذكر الى جانب كل فرع من فروع الانتاج الاستيرادات المنافسة ، والمستلزمات
المستوردة ، ويربط كل ذلك مع الاستهلاك والاستثمار اللذان ينبغي تخطيطهما أيضا
للكشف عن اتساق الخطة من جهة ، وما ستقدمه من تغيير ومن توسيع للطاقة الاستثمارية،
حيث الاصرار على عدم تخفيض الانفاق الحكومى آنذاك ، ليس لأغراض التوازن فحسب
انما لأن الارتفاع بمستوى النشاط الاستثمارى مفيد شريطة ألا يستبدل هذا الهدف
بتعظيم الانفاق كما لو أنه هدف بذاته .

البحث الثالث

النماذج التخطيطية

أولاً : نموذج هارود - دوما

ان تحديد حجم الاستثمار الكلى فى بلد يأخذ بأسلوب التخطيط يتأثر بالاستراتيجية التى ينتهجها هذا البلد والتى تشمل التغيرات الجذرية والهيكلية التى يحتاجها ليصبح الاقتصاد القومى قادراً على النمو الذاتى السريع ، فكل استراتيجية وسائلها وأدواتها وهذه الوسائل والأدوات اذا ما اختبرت فكان لها تأثير مباشر على مستوى وتوزيع اجمالى الاستثمار القومى المرغوب فيه (١) .

ان تقدير أو تحديد حجم الاستثمار الكلى يحتل المرتبة الأولى عند تصميم الخطة ، وثانى أهمية هذا التقدير فى أن الاستثمار اكثر الأدوات أهمية لاحداث التقدم الاقتصادى .

اما بالنسبة للجهات التى تقوم بتحديد حجم الاستثمار ، فان التحديد يقوم به السلطات التخطيطية فى البلدان الاشتراكية بناءً على الاهداف الموضوعة للخطة أما فى الدول التى يحاهم فيها القطاعين العام والخاص فى بناء عملية التنمية ، فان استثمارات القطاع العام تحدد بواسطة سلطات التخطيط استناداً الى الاهداف المحددة فى الخطة أما استثمارات القطاع الخاص فان حجمها يتحدد بواسطة مجموعة القرارات الفردية إضافة الى استخدام الدولة للمؤثرات الاقتصادية أو ما يسمى بسياسة التوجيه وفقاً لمتطلبات التنمية القومية ، أما فى المجتمعات الرأسمالية فان حجم الاستثمار يتحدد بواسطة مجموعة القرارات الفردية التى يتخذها الأفراد .

وهناك نماذج وطرق عديدة يمكن استخدامها عليا في تحديد الحجم الكلى للاستثمار
الا أن أكثرها شيوعا هو نموذج هارود ودومار (١) .

وقد استخدم هذا النموذج في العراق بشكل واسع اعتبارا من الخطة ٦٥ - ١٩٦٩
لأغراض تخطيط الاستثمار على الصعيد الإجمالى (تقدير حجم الاستثمار الكلى) فى الاقتصاد
ويمثل نموذج هارود ودومار مركزا رائدا من بين نماذج تقدير حجم الاستثمار ويحسب
ذلك الى بساطته فى التعبير عن العلاقة بين معدل نمو الدخل (الناتج) القومى ورأس
المال . ويمكن التعبير عن النموذج بافتراض ما يلى :

N : معدل النمو

S : الادخار خلال فترة الخطة

Y : الدخل القومى فى فترة الخطة

B : معامل رأس المال / الدخل

حيث أن :

$$I = S$$

$$I = B - Y$$

$$-\frac{I}{Y} = b \frac{Y}{Y}$$

$$N = \frac{S}{Y} - \frac{I}{B}$$

وفقا لهذا النموذج فإن معدل الادخار $(\frac{S}{Y})$ ومقلوب معامل رأس المال الدخل $(\frac{I}{B})$

هما العاملان اللذان يحددان معدل الاستثمار بافتراض تحديد معدل النمو .

(١) معامل رأس المال / الدخل (الناتج) عبارة عن كمية الاستثمارات اللازمة للوصول على
وحدة من الناتج .

ويتبين في نموذج هارود - دوناو أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين :

١ - اما تخفيض معامل رأس المال / الدخل

٢ - أو زيادة معدل الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل) بالنسبة

بالنسبة للطريقة الأولى فان معامل رأس المال / الدخل مرتفع في البلاد النامية وخاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية لأسباب متعددة منها النقص في الخبرة الفنية واستنزاف قدر كبير نسبياً من موارد رأس المال بسبب استخدام الوسائل البدائية في الإنتاج وكذلك تصور رأس المال الاجتماعي والذي يتمثل في النقل والسكان ٠٠٠ الخ .

أما بالنسبة الى الطريقة الثانية فهناك صعوبة في رفع نسبة الادخار الى الدخل في الدول النامية الا بمعدلات بطيئة وذلك بسبب انخفاض الدخل وبالتالي ضالة القدرة الادخارية ويفترض نموذج هارود - دوناو ما يلي ^(١) وبالتالي تعبر بدورها عن نواحي الضعف في النموذج :

١ - ان النظام الاقتصادي لا يمر بتغيرات هيكلية ، ويستتج من ذلك أن النموذج يفترض تجانس الانتاج .

٢ - ان التحليل الذي يستند اليه النموذج يتناول نطاق الاقتصاد القومي دون الاعتبار بمشكلة التداخلات الصناعية والتبادل بين القطاعات .

٣ - ان النموذج لا يتناول التجارة الخارجية (اقتصاد مغلق) .

٤ - لا يتناول النموذج مسألة استهلاك رأس المال (اندثار) .

(١) انظر : وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، خطة دراسات التجارة ، استخدام النماذج الرياضية في تخطيط الاستثمار " أيلول ١٩٨٤ .

٥ - يرجع النموذج كل الزيادة في الدخل القومي الى الاستثمارات ولم يأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى التي تؤثر في الدخل .

٦ - ان النموذج لا يأخذ في الاعتبار نسبة الزيادة في السكان .

ويمكن تعديل النموذج بحيث يأخذ معدل نمو السكان قيد الاعتبار ويمكن بذلك استخلاص ما قد نسميه بالمعدل الصافي للنمو الاقتصادي .

وبذلك يمكن التعبير عن النموذج بافتراض ما يلي :

N = المعدل الصافي للنمو الاقتصادي

S = الادخار في فترة الخطة

Y = الدخل القومي في فترة الخطة

K = معامل رأس المال / الدخل

B = معامل الاستثمار

P = معدل نمو السكان

$$N = \frac{S}{Y} \cdot \frac{I}{B}$$

$$N = \frac{K}{B} - P$$

وهنا قد يثار تساؤل هام عن المعدل الأمثل للاستثمار في الاقتصاد المتخلف الذي يدخل طور التخطيط الاقتصادي ، لقد كان معدل الاستثمار في الدول العربية يتراوح بين ١٠% - ١٥% من الدخل القومي في بداية مرحلة التصنيع . أما اليابان وهي دول صناعية حديثة فان المعدل كان يتراوح ما بين ١٦% - ٢٠% في فترة ما بين الحربين العالميتين . أما الاتحاد السوفيتي فقد احتفظ دائما بمعدلات استثمارية عالية تتراوح بين ١٥% - ٢٠% أما بالنسبة للدول المتخلفة فيعتقد الخبراء ان معدل

الاستثمار الذي يحقق نموا اقتصاديا سريعا الا يقل عن ١٥% من دخلها القومي
ان لم يزد عن ذلك .

ثانيا : نماذج المستخدم - المنتج في العراق

١ - وصف جدول المستخدم / المنتج في العراق

مقدمة :

يلاحظ بهان جدول المستخدم / المنتج . يعتبر أحد الوسائل المفضلة من
الفعاليات والعلاقات الاقتصادية التي تدور في الاقتصاد القومي (أو الاقليمي) ، وذلك
من خلال اظهار التشابكات الاقتصادية بين القطاعات المكونة للاقتصاد والتي تبين تدفق
السلع والخدمات بين القطاعات المنتجة والمستهلكة . حيث يرينا الجدول كيفية
توزيع الانتاج لكل قطاع الى جميع مستخدميها سواء كان المستخدم وسيطا أو نهائيا .
والمستخدم النهائي يعرف كطلب نهائي ويتضمن مشتريات القطاع العائلي والاستثمار
والصادرات والاستهلاك الحكومي ، بالإضافة الى توزيع انتاج كل قطاع في الاقتصاد ،
فان الجدول يوضح مشتريات كل قطاع من القطاعات الأخرى من عوامل الانتاج وغيرها من
المدخلات المستخدمة .

٢ - أركان وقطاعات جدول المستخدم / المنتج

جدول المستخدم / المنتج في العراق ^(١) لا يختلف في فكرته الأساسية عن جدول
المستخدم / المنتج الذي اقترحه ليونتييف بحيث يتألف الجدول من أربعة أركان رئيسية هي :

(١) وزارة التخطيط وهيئة التخطيط الاقليمي ، خطة دراسات الوزارة ، دراسة رقم ٢٢٥
"مستلزمات اعداد نموذج للمستخدم المنتج الاقليمي في العراق " أيلول ١٩٨٥ .

الركن الأول : مصفوفة الطلب الوسيط — والتي تتألف من القطاعات الرئيسية للاقتصاد المرافق حيث أن كل قطاع تضمن مجموعة من الأنشطة المتجانسة والتي صنف حسب النشاط الغالب فيها ، حيث رتب الجدول حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية وهي (٣) :

١ — الزراعة ، الصيد ، الغابات وصيد الأسماك .

٢ — استخراج النفط الخام

٣ — استخراج الكهرباء

٤ — أنواع أخرى من التعدين

٥-٣٣ الصناعة التحويلية

٢٤ — الكهرباء والماء

٢٥ — التشييد والبناء

٣٦ — تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات .

٣٧ — خدمات التجهيل ، التأمين ، العقارات والخدمات المقدمة لقطاع الأعمال .

٣٨ — الخدمات الاجتماعية والشخصية .

٣٩ — استخدام غير مهم

ولما كان جدول المستخدم / المنتج يركز على التداخل الصناعي فإن قطاع الصناعة التحويلية قد قسم الى (٢٨) قطاعا متجانسا ، وتأخذ تسلسلا في الجدول (٥-٣٣) ، إذ تضمن كل قطاع مجموعة من الصناعات المصنفة حسب دليل النشاط الاقتصادي

(٣) الأرقام المذكورة بمن (١-٤٩) تخص تسلسل القطاعات كما هو عليه في جدول المستخدم / المنتج القومى .

(ISIC) (٨) ، والتي تم توضيحها لاحقا .

الركن الثاني : ويشمل قطاعات الطلب النهائي (الأمددة ٤١-٤٩) والمتشعبة
بالقطاعات التالية :

٤١ - الاستهلاك المائلي

٤٢ - الاستهلاك الحكومي

٤٣ - الصادرات

٤٤ - اجمالي تكوين رأسمال الثابت

٤٥ - التخزين في المخزون

٤٦ - بالاضافة الى :

٤٦ - مجموع الطلب النهائي ويشمل مجموع قطاعات الطلب النهائي (٤١-٤٥) .

٤٧ - مجموع الطلب يساوي مجموع الطلب الوسيط والطلب النهائي (٤٥+٤٦) .

٤٨ - الاستيرادات

٤٩ - الانتاج المحلي بسعر المقتري ويساوي مجموع الطلب مطروحا منه الاستيرادات .

الركن الثالث والرابع : ويشمل المدخلات الأولية للطلب الوسيط والطلب النهائي
(الاسطر ٤١-٤٥) وتعمل :

٤١ - تمهينات العاملين

٤٢ - فائض العمليات بضمنها الاندثارات

٤٣ - القيمة المضافة (بسر التكلفة) وتساوي (الاسطر ٤١-٤٥) .

٤٤ - صافي الضرائب الغير مباشرة (الضرائب المباشرة ناقصا الاعانات)

٤٥ - مجموع الاستخدامات الكلية (بسمير المشتري) .

٣ - الافتراضات الأساسية للجدول

ويقوم جدول المستخدم المنتج على مجموعة من الافتراضات الأساسية وهي :

(١) ان كل سلعة أو مجموعة من السلع تنتج بواسطة نشاط واحد فقط : وهذا الافتراض يعنى أن لكل قطاع انتاج رئيسى واحد وتستخدم طريقة واحدة لانتاج هذه السلعة أو مجموعة السلع وعدم وجود احلال فى طريقة انتاج أى سلعة أو مجموعة من سلع القطاع .

(٢) ان الزيادة فى الانتاج تحتاج الى زيادة الاستخدامات (المشتريات) من القطاعات الأخرى ، وهذه الزيادة خطية أى بنسبة ثابتة تقريبا ، وهذا يفنى أن زيادة الأنتاج يترتب عليها زيادة الاستخدامات بنفس النسبة ، وهذا الفرض يتضمن استخراج المعاملات الفنية والتي تستخرج بقسمة المشتريات على الانتاج الكلى .

(٣) وجود علاقة ثابتة بين وحدة الانتاج فى أى قطاع وبين الكميات المستخدمة فيه ، ولما كانت هذه العلاقة تتوقف على الأساليب الفنية وخواص الموارد المستخدمة وهى جميعها لا تتغير فى الأجل القصير فهذا يعنى التفاضل عن امكانية جمع عناصر الانتاج بنسب مختلفة تبعاً للتغيرات التى تطرأ على الأسعار ومعبرة أخرى يفترض أن كل وحدة من مخرجات أى قطاع تتطلب استخدام مقادير من المستلزمات من القطاعات الأخرى .

(٤) ثبات الأسعار لفترة زمنية ، ذلك أن التغير فى الأسعار يمدى الى تغير المعاملات الفنية المعبر عنها بصورة نقدية .

٤ - العلاقات الأساسية للجدول

يمكن الحصول من الجدول المستخدم / المنتج على عدد من العلاقات الأساسية وهي كما يلي :

(١) الانتاج المحلي لكل قطاع من قطاعات الطلب الوسيط يساوي مجموع استخداماته الكلية : أى :

$$\text{أقيا : مجموع الطلب الوسيط + مجموع الطلب النهائي - الاستيرادات} = \text{الانتاج المحلي}$$

$$\text{عموديا : مجموع المستلزمات + القيمة المضافة + صافي الضرائب غير مباشرة} = \text{مجموع الاستخدامات}$$

(٢) على المستوى الاجمالى ، يعتمد الجدول فى تركيبه على المعادلات الهيكلية لتوازن الاقتصاد القومى .

الطلب

المعرض

$$١ - \text{الانتاج المحلي} + \text{الاستيرادات} = \text{الطلب الوسيط} + \text{الطلب النهائي}$$

$$٢ - \text{الانتاج المحلي} = \text{الطلب الوسيط} + \text{الطلب النهائي}$$

$$- \text{الاستيرادات} ٠٠٠ \text{ من (١)}$$

$$٣ - \text{الانتاج المحلي} = \text{الطلب الوسيط} + \text{القيمة المضافة}$$

$$٤ - \text{الناتج المحلي} = \text{الانتاج المحلي} - \text{الطلب الوسيط}$$

$$= \text{القيمة المضافة} ٠٠٠ \text{ من (٣)}$$

$$٠٠ \text{ القيمة المضافة} + \text{الاستيرادات} = \text{الطلب النهائي} ٠٠٠ \text{ من (٢) و (٣)}$$

$$\text{القيمة المضافة} + \text{الاستيرادات} = \text{الطلب النهائي} + \text{صافي الضرائب غير المباشرة}$$

٥ - تقييم الصفقات في الجدول

يتم تقييم الصفقات في الجدول إما بسعر المنتج (الكلفة) أو بسعر المشتري (المستخدم النهائي) ، حيث أن سعر المنتج يساوي سعر التكلفة مضافا اليها الضرائب غير المباشرة ناقصا الاعانات ، أما سعر المشتري (المستخدم) فيساوي سعر المنتج زائدا الهوامش المختلفة (هامش التجارة والنقل والخزن) وهذا فان الفرق بين السعرين يغطي كلفة التسويق أو الهوامش المختلفة (من نقل وتجارة جملة وتجزئة مرتفعين وتخزين وصافي الضرائب الغير مباشرة) . ويمكن أن تعد جداول المستخدم / المنتج بأى من السعرين ويتوقف ذلك على الكيفية التى تعالج بها هوامش التوزيع اضافة الى صافى الضرائب الغير مباشرة لهذا قومت الجداول بسعر المنتج فهذا يعنى ان الهوامش المضافة الذكر قد حملت على القطاع المستهلك والمستخدم لتلك السلعة فمنتجات قطاع الزراعة فى هذه الحالة ستقيم بسعر المزرعة وتوزع فى كل خلايا صف الزراعة على القطاع الانتاجية وقطاعات الاستهلاك النهائى بنفس السعر ، وترحل الهوامش جميعها الى القطاع الذى ينتهى اليه أى أن هامش التجارة والنقل سيرحل الى صف قطاع النقل والتجارة تحت كل قطاع مستخدم للسلع الزراعية ، كما أن الضرائب غير المباشرة سترحل الى صف قطاع الحكومة تحت كل قطاع يدفع الضريبة المفروضة على السلعة التى يستهلكها . أما اذا أقيمت الجداول بسعر المشتري أو المستخدم ، فيضاف هامش التوزيع (هامش التجارة والنقل) وصافى الضرائب غير المباشرة الى القطاع المنتج لتلك السلعة . ومن هنا تقويم منتجات قطاع الزراعة بسعر المشتري وتوزع على القطاعات المستهلكة أو المستخدمة لها بذلك السعر ينطوى جدول المستخدم / المنتج على ازدواج فى الحساب ، اذ تحتوى كل خلية على نصيبها من هوامش التوزيع وصافى الضرائب الغير مباشرة كما تظهر الهوامش وصافى الضرائب مرة أخرى فى صف التجارة والنقل والحكومة .

٦ - تطور اعداد جداول المستخدم / المنتج في العراق (١)

لقد جرت عدة محاولات لبناء جداول المستخدم / المنتج للاقتصاد العراقي ، وكان اولى هذه المحاولات هي في اطروحة للحصول على شهادة الدكتوراة للميد طاهر كنعان حيث أعد جداول للسنتين ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ، وكانت مصفوفة الطلب الوسيط بترتيب (٣٢ x ٣٢) .

أما المحاولة الثانية فهي التي قام بها الخبير خالد الشاعر من الام المتحدة والذي أعد جدول لسنة ١٩٦٦ ، وكانت مصفوفة الطلب الوسيط بترتيب (٤٧ x ٤٧) ، بعدها تم اعداد جداول للسنوات ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، اعتمادا على المعاملات الفنية لعام ١٩٦٦ .

بالاضافة الى المحاولات الفردية أعلاه ، فقد تبينت دائرة الحسابات القومية فسي الجهاز المركزي للاحصاء القيام بمهمة اعداد جدول المستخدم (في أوائل عام ١٩٧٠) لعام ١٩٦٨ ، وكانت مصفوفة الطلب الوسيط (٤٣ x ٤٣) وذلك اعتمادا على الصيغة التي وضعها الدكتور طاهر كنعان ولكن الجدول المنشور يمثل (٢٠ x ٢٠) ومع ذلك تم اعداد جدول لأغراض الدائرة لسنة ١٩٧١ والذي يمثل (١٩ x ١٩) .

ثم أعد جدول لعام ١٩٧٤ والذي شمل (١٧ x ١٧) قطاع وتبّع ذلك محاولة لاعداد جدول لعام ١٩٧٦ والذي أمكن فيه التغلب على الكثير من التفهيرات الاحصائية التي كشفت عنها المحاولات السابقة ، وتضمن هذا الجدول (٣٨ x ٣٨) بالاضافة الى اعتماد جدول التداخل الصناعي حيث وزعت المستلزمات الى محلي ومستورد في كل عنصر من عناصر الجدول .

(١) باسم يوسف مشير (الحسابات القومية) مجموعة المحاضرات المعدة لطلبة المعهد القومى للتخطيط ، دورة في الاحصاء والتخطيط ، ١٩٨٢ .

وأعقب ذلك محاولة لاعداد جدول لعام ١٩٧٨ والذي شمل (٤٠ x ٤٠) قطاع
اعتمادا على طريقة جدول عام ١٩٧٦ . وتجري محاولة لاعداد جداول المستخدم
المنتج لعام (١٩٨٢) والذي يشمل (٤٠ x ٤٠) قطاع والذي انتهى العمل به
خلال عام ١٩٨٥ .

البحث الرابع

الحسابات القومية

يتألف اقتصاد كل دولة من مجموعة من التظيمات المتشابكة والمعتمدة والتي لها ابعاد مختلفة من حيث تأثيرها على واقع الحياة الاقتصادية ضمن هذا الاطار من التظيمات تتم العمليات والصفقات في كل أوجه النشاط الاقتصادي ، وتتلحق هذه العمليات بالفعاليات الأساسية للحياة الاقتصادية من انتاج واستهلاك وادخار واستثمار وتوظيف الأموال وتبادل واتجار بالسلع من بضائع وخدمات داخلها وخارجها وما ينتج عن ذلك من تداخل وتشابك بين القطاعات المختلفة والمؤسسات المتعددة بما يحاسب ذلك من تغيير في تدفقات الأموال أو عوامل الانتاج أو الموجودات والمطلوبات في المستوى القومي سواء كانت العمليات محصورة مملوكة بعاجها تبادل فعلي ، أو كانت ضمنية يجب تقديرها . هذا ولما كانت الاحصاءات التي تصف هذه العمليات والصفقات تشكل مجموعات ضخمة من عناصر النشاط الاقتصادي ، كان لا بد من تصويب هذه الاحصاءات وتلخيصها بشكل متوازن منسجم يبرز خواص هذه الاحصاءات ويهيئ استعمالها ويساعد على تحليلها ومقارنتها للاستفادة منها في البحث العلمي ورسم السياسة الاقتصادية لهذا عهد الاحصائيون والاقتصاديون الى ايجاد أنظمة وأطر محاسبية خاصة يرتبون بواسطتها هذه الاحصاءات على شكل حسابات قومية تظهر وفقاً للأماليب المحاسبية واعتبار مجازي فان الحسابات الاقتصادية القومية انما هي البناء أو الهيكل أو الوعاء الذي تنصب فيه جميع الاحصاءات الاقتصادية لتتصهر فيه وتمام عرضها بشكل مرتب منسجم متوازن يظهر جميع الفعاليات الاقتصادية ووضع مختلف العلاقات فيما بينها (١) .

(١) وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء ، " ورقة عمل الحسابات القومية ١٩٨٦ " ،
الاطار التطبيقي " ، تموز ١٩٨٦ .

وقد تمت تدريجها ، حسب اهتمامات الاقتصاديين والاحصائيين اعداد خمسة
انواع اساسية من الحسابات الاقتصادية القومية كل منها يعالج وجهة من وجهات
الاقتصاد ويركز عليها بالبحث والتحليل وهذه الحسابات هي :

١ - حسابات الدخل والنتاج القومى :

وتتعلق هذه الحسابات بعمليات الانتاج والدخل ، وهى موضوعة بشكل
يظهر بقيم مالية انتاجية القطر ، وتركز هذه الحسابات حول الانتاج
والانفاق والادخار والاستثمار .

٢ - جداول المستخدم - المنتج :

ويهتم هذا النوع من الحسابات باظهار التشابك والترابط والمعاملات
الفنية التى تنشأ من خلال عمليات الانتاج فى الاقتصاد وتركز على اظهار القطاع
الذى انتجت به السلعة وأين تم استعمالها .

٣ - تبيان تدفقات الأموال :

وهذا النوع من الحساب يشمل عمليات النقد والاعتادات والتسهيلات
الائتمانية كافة ، فهو يصف العمليات المالية وعمليات الانتاج معا كما يقدم
معلومات عن التغيرات فى الموجودات والمطلوبات المتعلقة بكل القطاعات شاملا
لكل التيارات والتدفقات المالية .

٤ - ميزان المدفوعات :

وأخص هذا النوع من الحساب كل مدفوعات الدولة الى / وكل موارد
من الخارج ، فهو يشمل خلاصة التجارة الخارجية وخلاصة العمليات المالية
الخارجية أيضا .

٥ - الميزانية القومية :

وهي تبين موجودات الدولة ومطلوبتها ، فهي أشبه بملخص لميزانيات القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وقد نشأ كل من هذه الحسابات في ظروف وفترات مختلفة ومعظمها قد يسم ظهور أفكار عامة في الأدب الاقتصادي أو ضمن سباق النظريات الاقتصادية المختلفة ، إلا أن أعداد هذه الحسابات بأشكالها الحالية تأخر حتى أوائل القرن العشرين حيث أخذت تتوالى أعداد هذه الحسابات وتتطور إلى أن وصلت إلى أشكالها المعروفة في سنوات الخمسينات ومن ثم بدأت تظهر محاولات من أجل إظهار كل هذه الحسابات يتضمن إطار واحد .

ويعتبر نظام المحاسبة القومية المعدل الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٦٨/١٩٦٨ خطوة ناجحة في سبيل دمج وتوحيد هذه الحسابات ضمن إطار موحد .

أهداف وفوائد الحسابات القومية :

للحسابات الاقتصادية القومية أهداف وفوائد عدة من حيث أنها تشكل إطارا متاسقا للإحصاءات الاقتصادية وتضمن انسجاما في المفاهيم والمضامين وتشكل قاعدة للتصنيف وتقديم نظاما لعرض المعلومات الإحصائية ومن ثم تشكل أداة هامة لرسم السياسات الاقتصادية وأعداد الخطط الإنمائية .

١ - تشكل الحسابات القومية إطارا فكريا متاسبا يمكن بواسطته تنظيم الإحصاءات الاقتصادية المختلفة ، ولما كانت الحسابات الاقتصادية تتألف من العديد من الإحصاءات لذلك فإن تعاريف ومفاهيم الحسابات القومية تشكل قوة دافعة من أجل أعداد الإحصاءات بشكل منسق ومنسجم مع أهداف الحسابات القومية .

ب - تعتبر الحسابات القومية أداة هامة للرقابة على جودة الاحصاءات فأية سلسلة لا تتسجم مع أهداف الحسابات سوف يعاد النظر فيها أو تعدل أو تراجع حتى تصبح ملائمة في جودتها وتركيبها لما تتطلبه الحسابات الاقتصادية القومية .

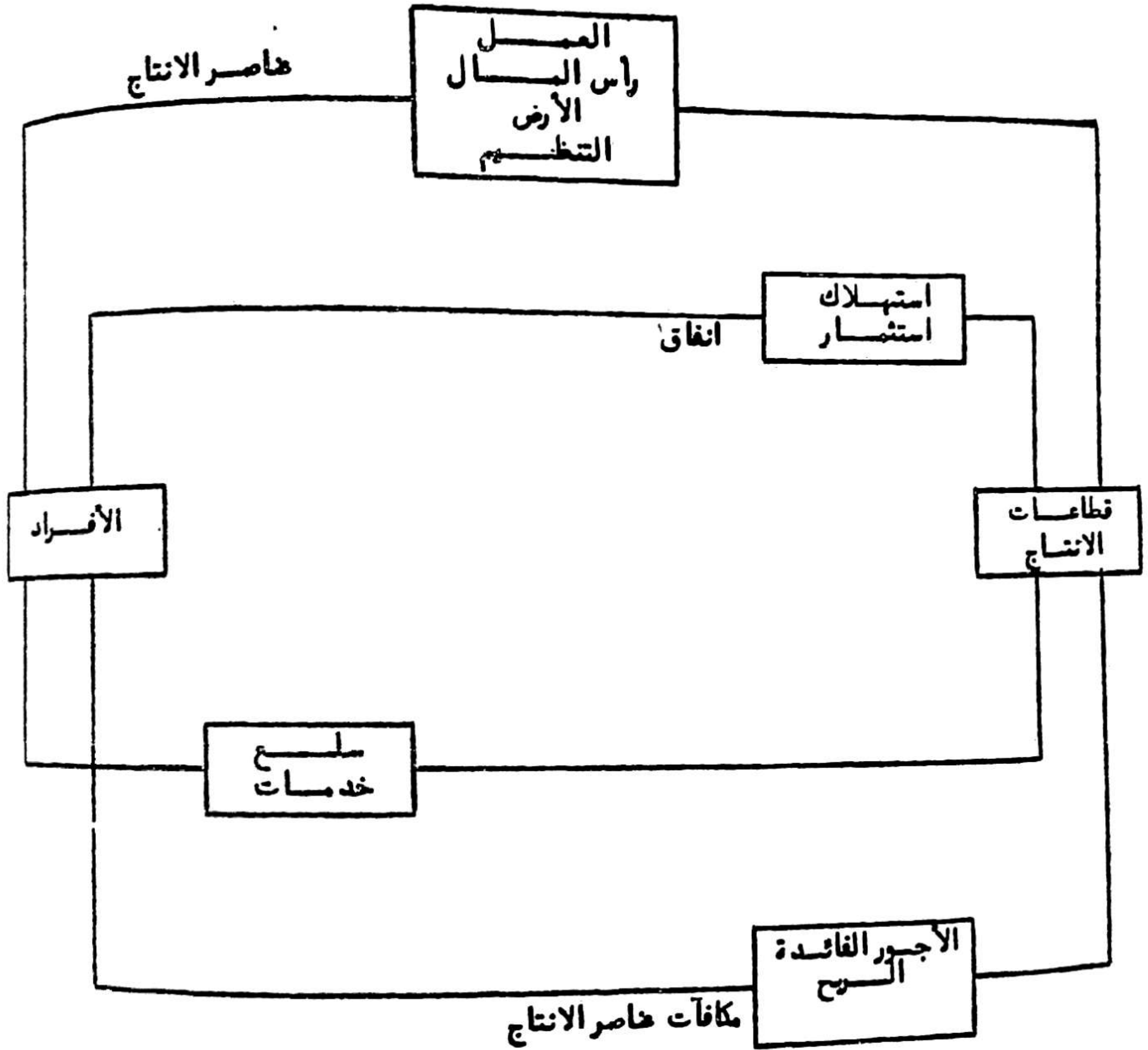
ج - تؤلف الحسابات القومية قاعدة للتصنيف والتعريف فالانسجام اللازم توفره المفاهيم الإحصائية والتعاريف المنتظمة يقتضى أن تكون هناك قدرة في النظام المحاسبي القومى على عرض القيم والمجاميع الاقتصادية وعلى عرض مكوناتها وعناصرها بنفس الدرجة من الوضوح والانسجام وإظهار مختلف الصلات المتبادلة السائدة ما بين مختلف الأجزاء ، وهذا يتطلب بدوره وضع قواعد محددة (لإجراء واعداد التصنيف اللازمة وتعريف كل منها بشكل منسجم مع أهداف الحسابات .

د - ان النظام المحاسبي القومى هو أداة لعرض التطورات الإحصائية سواء على شكل مجاميع كلية ، أو على شكل مجاميع جزئية من أجل تصور الواقع الاقتصادى وبيان ما تم من انتاج واستهلاك وإدخار واستثمار وعلاقات ما بين القطاعات والصناعات والتدفقات المالية وتغيرات الأصول والخصوم ، ولا يمكن وضع ذلك كله بشكل واضح الا ضمن نظام عرض منسجم متكامل .

هـ - ان الفائدة الأساسية والرئيسية للحسابات القومية والتي دفعت بالاقتصاديين لاعداد هذه الحسابات وتطورها ، تتجلى في كون الحسابات القومية تشكل أداة هامة من أدوات التخطيط الاقتصادى ووسيلة من وسائل رسم السياسات الاقتصادية واعتماد الاجراءات التنفيذية لها ، فالحسابات أداة تساعد على تحليل الأداء للاقتصاد كله وقطاعاته المختلفة ، وعن طريق هذا التحليل يمكن اقتراح السياسات والحلول والخطط لمعالجة المشاكل الاقتصادية أو تحسين الأداء وتنمية الاقتصاد .

الا أنه يجب أن لا يستتج ما تقدم أن الحسابات الاقتصادية القومية هي أكثر من إطار وصفي أنها في الحقيقة ليست الا محاولة لتصوير ما يتم في الاقتصاد وليست علاجاً لمشاكله وهي أداة مساعدة على التحليل وليست الحل المناسب ، كما وأنها تصور فقط للاقتصاد ، وعلى المحلل الاقتصادي أن يستفيد منها ليقتراح الحلول التي يراها مناسبة وملائمة ، وهذا المعنى فان أهم ما تقوم به الحسابات الاقتصادية القومية هو أن تؤمن تلقائية الانسجام في تصنيف المعلومات الاقتصادية وتلخيصها بشكل منسجم يبرز العلاقات الأساسية العائدة في تركيب الاقتصاد ويساعد بالتالي على التحليل واجراء التنبؤات والمقارنات التحليلية والتركيبية زمنياً وجغرافياً .

وقد دأبت دائرة الحسابات القومية منذ فترة طويلة على احتساب واخراج مؤشرات الحسابات القومية على شكل تقارير الدخل القومي واجمالى تكوين رأس المال الثابت والموازنين السلعية وجدول المستخدم المنتج الذى يعد بين فترة وأخرى ، الا أن هذه المؤشرات لا تعطى فائدتها الحقيقية الا في وضعها في نظام متكامل لغرض البيانات الذى يعكس التفاعل والتداخل الاقتصادي بين الأنشطة الاقتصادية تتبادل فيها بينها السلع والخدمات من أجل خلق دورة نقدية يكون أدائها الافراد (كمنتجين ومنفقين) وهو لا يتداولون النقد فيما بينهم من أجل زيادة انتاج السلع والخدمات وهكذا تستمر الدورة الاقتصادية وتنظيم لتخلق علاقات اقتصادية متشابكة وعلى المحاسب القومي ادراكها ورصدها لاصلاح الخلل وتنمية مواطن القوة وهذه الدورات يمكن رسمها بالشكل التالى :



يقوم الأفراد بتزويد قطاعات الانتاج بعناصر الانتاج فتقوم القطاعات بمكافئة
عناصر الانتاج بموائد عناصر الانتاج التي يستلمها الافراد وتقوم باعادتها الى قطاعات
الانتاج كاتفاق لتستلم مقابلها سلع وخدمات ... وهكذا .

ان حسابات الدخل القومى واجمالى تكهن رأس المال الثابت وغيرها من
مؤشرات الحسابات القومية ومجموعات الحسابات فى الحقيقة الأمر ما هى الا مرآة
تعكس حركة هذه التيارات من خلال القطاعات الانتاجية والقطاعات التطهية .

وقد قامت دائرة الحسابات القومية وضع الأسس والضوابط العملية لتطبيق نظام
الحسابات القومية الذى وضعته هيئة الامم المتحدة عام ١٩٦٨ المعدل (SNA) .
والعمل على وضع الاجراءات اللازمة لمعالجة البيانات الخاصة بتقديرات الدخل القومى
على مستوى القطاعات الاقتصادية ومعالجة الهيئات المتعلقة باعتماد تقديرات اجمالى
تكهن رأس المال الثابت . واعداد جداول المستخدم - المنتج والموازن العلمية ،
واعداد مؤشرات التحليل المالى للقطاعات الاقتصادية بالاضافة الى اعداد الحسابات
الاقتصادية والجداول المساعدة وهى الحسابات الموحدة للدولة وحسابات الانتاج
(تدفق ملى) ، حسابات الدخل والاتفاق (تدفق مالى ونقدى) وهى تشكل ثلاث
مجموعات بـ (١٤) حسابا رئيسيا .

الفصل الخامس

تطور النشاط الانمائي في العراق

المبحث الأول

مؤشرات النمو الاجمالية

حققت عمليات تنفيذ خطط التنمية القومية تحولات عميقة في الاقتصاد والمجتمع العراقي ٠٠٠ اذ قادت هذه الخطط نشاطات بناء التكوين الرأسالي الثابت في النظر وتطهير القدرات البشرية وما تبع ذلك من نمو سريع في الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي في القطر ٠ يتناول هذا الفصل متابعة تطور مؤشرات النشاط الانمائي للاقتصاد العراقي والتعبيرات الهيكلية فيه ٠

أولاً : تطور الدخل القومي

لقد أظهرت بيانات متابعة تطور مؤشرات النمو في الاقتصاد العراقي أن الرقم القياسي للدخل القومي قد ارتفع من ١٠٠ في سنة ١٩٥٣ الى ١٢٨٠ سنة ١٩٨٠^(أ) وفي فترة السبعينات التي أعقبت قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ تحققت في الدخل القومي زيادات محدودة في السنوات الأولى وحتى عام ١٩٧٣ (كما يظهر من الجدول رقم ٤) إلا أن السنوات اللاحقة حصلت زيادات طالية ٠ اذ تضاعف الدخل القومي بمقدار ١١٤ مرة بين سنتي ٧٤ و ١٩٨٠ ومعدل نمو سنوي مقداره ٣٢٫٧ ٪ ٠

ونظراً لأن أرقام الجدول بالاسعار الجارية فانها تحمل الكثير من آثار التضخم سواء المتولد محلياً أو المستوردة من الأسواق العالمية لذلك فان متابعة اتجاهات تطور الدخل القومي تتطلب استبعاد أثر الاسعار باستخدام الاسعار الثابتة أو بالاعتماد على هذه الاسعار فانه يلاحظ أن الدخل القومي خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٤

(أ) عاد الدخل الى الانخفاض عام ١٩٨١ الى ٣٧٤٩ مليون دينار بسبب آثار قيام الحرب وتوقف تصدير النفط العراقي عن طريق موانئ الخليج ٠

مثلا قد ارتفع من (٢١٣٩٠) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٦٩٢٤١) مليون دينار عام ١٩٨٠ بزيادة تبلغ نسبتها ٢٢٣٪ ومعدل نمو سنوي مركب مقداره (١٢.٥ ٪) . ان ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي خلال هذه الفترة يعود بشكل اساسي الى ارتفاع العوائد المتأتية من قطاع النفط الخام ، نتيجة لتصحيح أسعاره وارتفاع الكميات المنتجة والمصدرة منه ، بالإضافة الى ظروف الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الاقتصاد العراقي ككل كانعكاس مباشر للتأثيرات الانمائية التي حققتها موارد النفط في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ فقد انخفض هذا الدخل من (٦٩٢٤١) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (٤٥١٣٠) مليون دينار عام ١٩٨٤ ، ومعدل انخفاض سنوي مقداره (- ٧.٣ ٪) جدول رقم (٤) .

ونتيجة لارتفاع معدلات نمو الدخل القومي في العراق ، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٢٧٦ دينار عام ١٩٧٠ الى ٥٢٤٦ دينار عام ١٩٨٠ وبأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ ، وقد بلغ معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (٨.٧ ٪) خلال الفترة أعلاه .

أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٥٢٤٦ دينار عام ١٩٨٠ الى ٢٩٨٩ دينار عام ١٩٨٤ ، ومعدل انخفاض سنوي قدره (- ١٠.٤ ٪) نتيجة لتأثر هذا الدخل بظروف الحروب (جدول رقم ٥) .

جدول رقم (٤)
تطور متوسط حصة الفرد من الدخل القومي
للفترة ٥٣ - ١٩٨١ بالأسعار الجارية

السنوات	الدخل القومي		متوسط حصة الفرد	
	م. د	الرقم القياسي	دينار	الرقم القياسي
١٩٥٣	٢٤٤ر٠	١٠٠ر٠	٤٣ر٠	١٠٠ر٠
١٩٥٤	٢٨٤ر٠	١١٦ر٤	٤٨ر٢	١١٣ر٣
١٩٥٥	٢٨٩ر٣	١١٨ر٦	٤٨ر٢	١١٢ر١
١٩٥٦	٣٣٤ر٨	١٣٧ر٢	٥٤ر٢	١٢٦ر١
١٩٥٧	٣٥٢ر٧	١٤٤ر٥	٥٥ر٦	١٢٩ر٣
١٩٥٨	٣٧٤ر٠	١٥٣ر٣	٥٧ر٢	١٣٣ر٣
١٩٥٩	٣٩١ر٦	١٦٠ر٥	٥٨ر٢	١٣٥ر٣
١٩٦٠	٤٣٧ر١	١٧٩ر١	٦٣ر١	١٤٦ر٢
١٩٦١	٤٨٤ر٢	١٩٨ر٤	٦٧ر٨	١٥٧ر٢
١٩٦٢	٥٢٦ر٥	٢١٥ر٨	٧١ر٥	١٦٦ر٣
١٩٦٣	٥٢٥ر٣	٢١٥ر٣	٦٩ر١	١٦٠ر٢
١٩٦٤	٥٩٥ر٨	٢٤٤ر٢	٧٥ر٩	١٧٦ر٥
١٩٦٥	٦٩٣ر٣	٢٧٠ر١	٨١ر٤	١٨٩ر٣
١٩٦٦	٧٠٥ر٣	٢٨٩ر١	٨٤ر٤	١٩٦ر٣
١٩٦٧	٧١٤ر٨	٣١٣ر٠	٨٢ر٨	١٩٢ر٦
١٩٦٨	٧٨٢ر٩	٣٢٠ر٩	٨٧ر٨	٢٠٤ر٢
١٩٦٩	٨٢٦ر٨	٣٣٨ر٩	٨٩ر٨	٢٠٨ر٨
١٩٧٠	٩٠٥ر٤	٣٧١ر٧	٩٥ر٣	٢٢١ر٦
١٩٧١	١٠٢١ر٢	٤١٨ر٥	١٠٤ر١	٢٤٢ر١
١٩٧٢	١١١١ر٠	٤٥٥ر٣	١٠٩ر٦	٢٥٤ر٩
١٩٧٣	١٣٣٩ر٤	٥٤٨ر٩	١٢٧ر٩	٢٩٧ر٤
١٩٧٤	٢٨٤٧ر١	١١٦٦ر٨	٢٦٢ر٩	٦١١ر٤
١٩٧٥	٣٤٩١ر١	١٤٣١ر١	٣١٢ر٢	٧٢٦ر٠
١٩٧٦	٤٨٢٦ر١	١٩٧٧ر٩	٤١٧ر٢	٩٧٠ر٢
١٩٧٧	٥٥٢٦ر٥	٣٢٦٥ر٠	٤٥٨ر١	١٠٦٥ر٣
١٩٧٨	٦٧٠٩ر٩	٣٧٥٠ر٠	٥٣٨ر٢	١٢٥١ر٦
١٩٧٩	١٠٥٨٨ر٥	٤٣٣٩ر٥	٨٢٥ر٩	١٩٢٠ر٧
١٩٨٠	١٥٣٢٣ر٠	٦٢٧٩ر٩	١١٥٧ر٤	٢٦٩١ر٦
١٩٨١	٩١٤٧ر٠	٣٧٤٨ر٨	٦٦٦ر١	١٥٤٩ر١

المصادر : د . خير الدين حسوب / مصدر سابق .
د . عادل عبد الغنى / مصدر سابق .
المجموعات الإحصائية السنوية

جدول رقم (٥)

الدخل القوي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥
للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤

السنة	الدخل القوي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ (مليون دينار) ^(١)	عدد السكان (بالمليون)	متوسط نصيب الفرد من الدخل القوي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ (بالدينار)
١٩٧٠	٢١٣٩,٠	٩ر٤	٢٢٧,٦
١٩٧١	٢٢٤٦,١	٩ر٨	٢٢٩,١
١٩٧٢	٢٣١٤,٧	١٠ر١	٢٢٩,٢
١٩٧٣	٢٩١٠,٠	١٠ر٤	٢٧٩,٨
١٩٧٤	٣١٠٣,٤	١٠ر٨	٢٨٧,٤
١٩٧٥	٣٦٩٣,١	١١ر٢	٣٢٩,٧
١٩٧٦	٤٦٦٤,٨	١١ر٥	٤٠٥,٦
١٩٧٧	٤٧٤٧,٨	١٢ر٠	٣٩٥,٧
١٩٧٨	٥٧٢٢,٣	١٢ر٤	٤٦١,٥
١٩٧٩	٧١٤٤,٥	١٢ر٨	٥٥٨,٢
١٩٨٠	٦٩٢٤,١	١٣ر٢	٥٢٤,٦
١٩٨١	٥٢١٥,٩	١٣ر٦	٣٨٣,٥
١٩٨٢	٥٦٣٠,٦	١٤ر١	٣٩٩,٣
١٩٨٣	٤٢٧٥,٣	١٤ر٦	٢٦٢,٨
١٩٨٤	٤٥١٣,٠	١٥ر١	٢٩٨,٩

(١) بيانات الدخل القوي بالأسعار الثابتة لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ تبين
استخراجها باستخدام المنخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي وذلك
بقسمة قيمة الدخل القوي للسنتين أعلاه على المنخفض الضمني لقيمة
الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة .

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الاحصائية السنوية .

ثانيا : تطور الناتج المحلي الاجمالي :

بالرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي قد لا ينعكس صورة حقيقية من مدى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الا أنه يعتبر من مؤشرات النمو الاقتصادي المهمة ، اذ أن مقارنة الناتج بين فترة وأخرى تظهر مدى التطور الاقتصادي الذي يحققه المجتمع .

- لقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاسعار الجارية في عام ١٩٥٢ - : (٣٣٢١) مليون دينار ارتفع الى (٥٤١٥) مليون دينار في عام ١٩٥٩ بمعدل نمو سنوي قدره (٨,٢%) للفترة ٥٢ - ١٩٥٩ .

- كما وارتفع الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٥٩ - ١٩٦٨ لمعدل النمو (١٠,٣٤%) مليون دينار في عام ١٩٦٨ محققا بذلك معدل نمو سنوي قدره (٧,٢%) .

- أما خلال الفترة ما بعد عام ١٩٦٨ ولغاية ١٩٨٤ فان معدل النمو السنوي بلغ (١٨,٥%) حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (١٠٢٤٢) مليون دينار عام ١٩٦٩ الى (١٣٦٢٥) مليون دينار عام ١٩٨٤ .

- وعند احتساب الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للاحظ أن الناتج (بالاسعار ١٩٧٥) بلغ في عام ١٩٥٣ (١٣٨٩) مليون دينار ارتفع الى (١٣٦٨٩) مليون دينار عام ١٩٥٩ بمعدل نمو سنوي قدره (٥,٦%) .

- أما خلال الفترة ٥٩ - ١٩٦٨ فيلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي قد نما بمعدل سنوي (٦,٨%) حيث ارتفع الى (١٤٧٦٠) مليون دينار عام ١٩٦٨ .

- مبلغ معدل النمو السنوي في الناتج (بالاسعار الثابتة ١٩٧٥) حوالى (٤٨٪) خلال الفترة ٦٩ - ١٩٨٤ .

ان مسارات التطور في الاقتصاد العراقي قد تهلورت بشكل خاص منذ أوائل السبعينات نتيجة للتزايد المضطرد في موارد النفط واستثمار هذه الموارد فى مشاريع انماية طموحة ساهمت بشكل فعال فى توسع الاقتصاد واجراء تغييرات هيكلية كبيرة فيه .

وقد صاحب النمو فى الناتج المحلى الاجمالى عدد من التغييرات المهمة فى بنية الناتج ، أى فى الموقع النسبى لمساهمة كل قطاع فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى وهذه التغييرات سيتم متابعتها فى البحث القادم من هذا الفصل .

وبلاحظ تطور مساهمة القطاع الاشتراكى فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى بصورة مستقرة خصوصا خلال فترة عقد السبعينات وبعد تأميم عمليات انتاج وتصدير النفط الخام حتى أصبحت حصة القطاع ٨٠ ٪ من اجمالى هذا التكوين عام ١٩٨٠ ، أما فى الناتج المحلى الاجمالى فقد وصلت حصة القطاع الاشتراكى الى ٢٩٣ ٪ فى عام ١٩٨٠ بعد أن كانت ٢٦٦ ٪ فقط فى سنة ١٩٧٠ مثلا .

وقد ارتفعت حصة القطاعات السلعية فى اجمالى الناتج المحلى بشكل مستمر حتى بلغت ٧٧٨ ٪ عام ١٩٨٠ ، الا أنها عادت الى الانخفاض فى العام التالى ١٩٨١ حتى وصلت الى ٥٨٥ ٪ بسبب انخفاض ناتج قطاع التعدين والمقالح (النفط الخام) .

ثالثا : تحسنت ظروف العيش للإنسان فى العراق بوتائر عالية نتيجة لتطبيقات خطط التسيبة القومية ، اذ بالإضافة الى تحسين توزيع الدخل ونمو قطاع الخدمات العامة / الذى يعنى ارتفاعا فى الدخول غير النقدية فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكى الخاص بمعدل نمو سنوى مقداره ٢١١ ٪ ، وهو معدل يعنى زيادة حقيقية فى الاستهلاك

نظرا لأن معدل زيادة الرقم القياسى للأسعار خلال تلك الفترة كان ١٢٩٪ سنويا .

رابعاً : يلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع وتأثير النمو الاقتصادى وخاصة خلال عقد السبعينات ، إلا أن تطور معدلات نمو الانفاق الاستثمارى والتي ازدادت بمعدل نمو سنوى مركب قدرها ٣٦٤٪ خلال الفترة ١٩٢٤ - ١٩٨١ مضافا اليه انفاق الميزانية الجارية قد ساهما فى تحقيق زيادة واسعة فى الطلب النقدى فى السوق المراقية الأمر الذى أدى بدوره الى رفع كلفة المستلزمات المحلية والا بصورة حادة خلال هذه الفترة . لذلك فقد اضطرت الخطط الانمائية الى انفاق هائل اضافية لغرض تغطية هذه الزيادة فى الأسعار والأجور ، والذى أدى الى حدوث ظاهرة تضخم فى الاقتصاد العراقى . ان خفض الانفاق الاستثمارى خلال فترة الحرب كان سيؤدى الى ارتفاع الأعباء الناجمة عن هذا التضخم . وعلى هذا الأساس فقد اضطرت الخطة الى مواصلة الانفاق بوتائر عالية لكى لا يؤثر التضخم المفاجئ الى ظهور الارتفاع التى تتجم عادة عن وجود متداول نقدي عالى مع الكساد فى النشاط الاقتصادى .

خامساً : تكوين رأس المال الثابت :

ان الاستثمار هو وسيلة كل مجتمع الى تحقيق نموه الاقتصادى والاجتماعى ، اذ هو التعبير عن خلق طاقات انتاجية جديدة الى جانب الحفاظ على الطاقات القائمة وادامتها وتحسينها . وكلما زادت قدرة القطر على الادخار والاستثمار أمكن له الاسراع فى دفع عملية التنمية ورفع المستوى المعاشى .

وفى هذا الخصوص يلاحظ ما يلى :

- ' بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت فى العراق بالأسعار الجارية فى عام ١٩٥٣ (٨٢٢) مليون دينار ، وارتفعت الى (٨٢٤) مليون دينار فى عام ١٩٥٩ ،

أى بمعدل نمو سنوى قدره (٤.٠%) ، ثم ارتفعت الى (١١٧.٠) مليون دينار فى عام ١٩٦٨ ، أى بمعدل نمو سنوى قدره (٤.٠%) خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٨ ، كما ارتفعت فى عام ١٩٦٩ الى (١٢٤.٩) مليون دينار والى (٣٦٤.٢) مليون دينار فى عام ١٩٨٤ ، أى بمعدل نمو سنوى قدره (٢.٥) خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٤ .

- أما قيمة تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ فقد بلغت فى عام ١٩٥٣ (١٩٨.٥) مليون دينار التفت الى (٢١٥.٠) مليون دينار عام ١٩٥٩ ، أى بمعدل نمو سنوى قدره (٣.١%) ، ثم ارتفعت الى (٢٧٠.٥) مليون دينار فى عام ١٩٦٨ ، أى بمعدل نمو سنوى قدره (٢.٦%) خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٨ ، كما ارتفعت الى (٣٢٦.٩) مليون دينار فى عام ١٩٦٩ ، والى (١٨٠.٤) مليون دينار فى عام ١٩٨٤ ، أى بمعدل نمو سنوى قدره (١.٢%) خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٤ .

ان المؤشرات الواردة أعلاه موضحة فى الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتكوين أسعار
بالأسعار الجاهزة والثابتة لعام
١٩٧٥

الفترة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %		معدل تكوين أسعار الثابت والمحلي	
	معدل النمو بالأسعار الجاهزة	معدل النمو بالأسعار الثابتة عام ١٩٧٥	معدل النمو بالأسعار الجاهزة	معدل النمو بالأسعار الثابتة عام ١٩٧٥
١٩٥٦-١٩٥٢	٨,٦٥	٦,٤٩	٠,٠٤	١,٢٤
١٩٦٨-١٩٥٦	٧,٦٨	٦,٨١	٢,٩٢	١,٥٨
١٩٨٤-١٩٦٩	١٨,٤٥	٤,٧٩	١,٥١	١,١٩

المبحث الثاني اتجاهات تطور بنية الاقتصاد العراقي

تعتبر التغييرات البنوية للناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية البارزة التي تعكس هيكل الاقتصاد الوطني واتجاهات تطوره من جهة ومدى فعاليتها السياسية الاقتصادية في تغيير بنية هذا الناتج وفق ما تستهدفه الخطط والبرامج الانمائية في القطر من جهة ثانية ، لذلك فان هذا المبحث يتناول متابعة التغييرات التي حصلت على بنية هذا الناتج من خلال استعراض المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في توليد هذا الناتج خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٨٤ ونظرا لاهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي سيتم تحليل بنية الناتج على مستويين الاول مع النفط الخام والثاني بدون النفط الخام .

أولا : بنية الناتج المحلي الاجمالي (مع النفط الخام)

ان اهم الخصائص التي رافقت تطور الناتج المحلي الاجمالي هي ما يلي:-

- ١- تشير البنية الاجمالية لتطور الناتج المحلي الاجمالي في القطر خلال السنوات ١٩٢٠-١٩٨٤ التي زينة دور قطاع انتاج وتصدير النفط في توليد هذا الناتج حيث ارتفعت الهمية النسبية لهذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي من ٣٠٪ عام ١٩٢٠ الى ٦٠٪ عام ١٩٨٠ بذلك فقد احتل المرتبة الاولى من توليد الناتج المحلي الاجمالي . اما خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ فقد تقلص دور هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب ظروف الحرب التي ادت الى انخفاض انتاج وتصدير النفط ، بالاضافة الى انخفاض اسعاره . حيث انخفضت الهمية النسبية لهذا القطاع في توليد هذا الناتج من ٦٠٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٠٪ عام ١٩٨٤ (جدول رقم ٧) .

٢- أن مستوى مساهمة القطاع في الاقتصادية الأخرى (هذا القطاع الطاقة) وتوليد الناتج المحلي الاجمالي يحتل بحصة متزايدة ومساهمة قطاع الكهرباء في الناتج الخام في الناتج المحلي الاجمالي . ونتيجة لارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٠ فقد انخفضت الأهمية النسبية للقيمة المضافة في الاجمالية المتزايدة في قطاع الخدمات الاقتصادية (هذا القطاع الخام) من ١٩٩٠ عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٠ عام ١٩٩٠ . أما خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٠ ونتيجة لانخفاض القطاع في الناتج المحلي مقارنة بالسنوات السابقة بحسب تعريف العرب فقد ارتفعت مساهمة القيمة المضافة في الاقتصاد في الناتج من ١٩٩٠ عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٠ عام ١٩٩٠ .

٣- لقد احتل قطاع الخدمات الاجتماعية وتضمن قطاع الإدارة العامة المرتبة الثانية بعد قطاع النفط الخام في توليد الناتج المحلي الاجمالي . حيث بلغ متوسط المساهمة النسبية لهذا القطاع ١١٪ خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٠ . أما خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٠ فقد ارتفعت المساهمة النسبية لهذا القطاع من ٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٠ عام ١٩٩٠ . وبذلك استمرت في احتلال المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي الذي ارتفعت مساهمة القطاع الأخير ٢٢٪ في هذه السنة (١) .

٤- وقد بلغ متوسط المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٠ حوالي ٧٪ . وقد ارتفعت هذه المساهمة خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٠ لتصل إلى ٩٫٤٪ عام ١٩٩٠ . أما القطاع الزراعي فقد بلغ متوسط المساهمة

(١) وزارة التخطيط * تحليل وتقييم واقع تطور الاقتصاد العراقي لغاية عام ١٩٩٠ * بغداد / ١٩٩٠ .

النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ .
حوالي (١٠.٣ %) ، اما خلال الفترة اللاحقة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ فقد
ارتفعت هذه المساهمة لتصل الى ١٣.٧ % عام ١٩٨٤ . اما قطاع البناء
والتشييد فقد بلغ متوسط المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي
الاجمالي ٦.٠ % خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ثم ارتفعت خلال السنوات
اللاحقة لتصل الى ١١.٠ % عام ١٩٨٤ .

٥ - اما بقية القطاعات فقد كانت مساهمتها محدودة في الناتج المحلي الاجمالي
خلال فترة الدراسة .

٦ - اما عن نمط هيكل المساهمة النسبية للقطاعات الرئيسية الثلاث (السليمية
والتوزيعية والخدمية) في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ،
فقد بلغ متوسط المساهمة النسبية للقطاعات السليمية في توليد الناتج المحلي
الاجمالي (عدا النفط الخام) خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ حوالي
٢٤.٧ % ، ثم ارتفعت هذه النسبة في السنوات اللاحقة لتصل الى ٣٣.٣ % عام
١٩٨٤ . اما قطاعات التوزيع فقد بلغ متوسط مساهمتها النسبية ١٢.٦ % في
السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، ارتفعت في الفترة اللاحقة لتصل الى ٢٢.٨ %
عام ١٩٨٤ . وقطاعات الخدمات فقد بلغ متوسط مساهمتها ١٦.٢ % خلال
السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، ارتفعت في الفترة اللاحقة لتصل الى ٢٠.٧ %
عام ١٩٨٤ .

ثانها : بنية الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط الخام)

ان متابعة تطور بنية الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعاد قطاع النفط
الخام في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ يظهر
النتائج التالية :-

- ١ - ان قطاع الخدمات الاجتماعية احتل المرتبة الاولى من ناحية مساهمته فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ، اذ بلغت مساهمته النسبية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ حوالى ٢١,٦ % ، اما خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ فقد استمرت هذه المساهمة بالارتفاع لتصل الى ٢٢,٣ عام ١٩٨٤ .
- ٢ - جاء القطاع الزراعى فى المرتبة الثانية من حيث مساهمته فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ، اذ بلغت مساهمته النسبية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ الا ان هذه المساهمة انخفضت خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ الى ١٣,٧ % .
- ٣ - اما قطاع الصناعات التحويلية فقد احتل المرتبة الثالثة فى مساهمته النسبية فى توليد الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، حيث بلغت مساهمة هذا القطاع ١٣,٧ % ، الا ان هذه المساهمة انخفضت خلال السنوات اللاحقة لتصل الى ١٢,٢ % عام ١٩٨٤ .
- ٤ - وجاء قطاع التشييد والبناء فى المرتبة الرابعة ، حيث بلغت المساهمة النسبية لهذا القطاع فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ١٢,٣ % خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، اما خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، فقد انخفضت هذه المساهمة الى ١١,٨ % عام ١٩٨٤ .
- ٥ - وجاء قطاع تجارة الجملة والمفرد فى المرتبة الخامسة من ناحية المساهمة النسبية فى توليد الناتج المحلى والاجمالى ، حيث بلغت هذه المساهمة ١١,٣ % خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، وقد ارتفعت هذه المساهمة لتصل الى ١٤,٢ % عام ١٩٨٤ .
- ٦ - اما قطاع النقل والمواصلات فقد بلغت مساهمتها النسبية فى الناتج المحلى الاجمالى ٩ % خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، وقد انخفضت هذه المساهمة نسبيا الى ٧ % فى عام ١٩٨٤ .

جدول رقم (٧)
الاهمية النسبية لقطاع النفط الخام في توليد الناتج
المحلى الاجمالى للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٤

السنة	الناتج المحلى الاجمالى (مليون دينار) (١)	القيمة المضافة في قطاع النفط الخام (مليون دينار) (٢)	الاهمية النسبية (%) ١ : ٢
١٩٧٠	١١٩٩ر١	٣٦٢ر٦	٣٠ر٢
١٩٧١	١٣٩٦ر٣	٥٠٧ر٨	٣٦ر٤
١٩٧٢	١٣٩٨ر٩	٤٠٠ر٠	٢٨ر٦
١٩٧٣	١٥٩٨ر٦	٥٦٣ر٤	٣٥ر٢
١٩٧٤	٣٥٢٢ر٦	٢٠٢٢ر٧	٥٧ر٤
١٩٧٥	٤١٠٥ر١	٢٠٤٢ر٨	٤٩ر٨
١٩٧٦	٥٣٨١ر٧	٢٨٠٣ر٧	٥٢ر١
١٩٧٧	٥٩٢٨ر٧	٣٠٨٩ر٦	٥٢ر٠
١٩٧٨	٧٢٢٥ر٤	٣٧٠١ر٨	٥١ر٢
١٩٧٩	١١٦٥٢ر٩	٦٧١٣ر٠	٥٧ر٦
١٩٨٠	١٥٧٩٤ر٩	٩٥٩٤ر٤	٦٠ر٨
١٩٨١	٩٤٩٥ر٣	٢٢١١ر٧	٢٣ر٣
١٩٨٢	١٢٨٩٨ر٤	٢٩٠٥ر١	٢٢ر٣
١٩٨٣	١١٨٨٢ر٨	٢١٧٨ر٤	١٨ر٣
١٩٨٤	١٤٢٣٦ر٣	٢٨٦٣ر٨	٢٠ر١

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للاحصاء ، المجموعات الاحصائية السنوية لاسواق
مختلفه . .

٧- اما مساهمة القطاعات الاخرى في توليد الناتج المحلي الاجمالي (معدا النفط الخام) فقد كانت محدودة (جدول رقم ٨).

جدول رقم (٨)
المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي
للسنوات ١٩٢٠ - ١٩٨٤

القطاعات	١٩٢٠-١٩٨٤	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الزراعة والغابات والصيد	١٠ر٣	١٠ر٣	٩ر١	١١ر٢	١٣ر٢
التعدين والمقالع	٤٦ر٩	٢٣ر٩	٢٢ر٩	١٨ر٨	١٣ر٢
النفط الخام	٤٦ر٩	٢٣ر٣	٢٢ر٩	١٨ر٣	-
باقي التعدين	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٤	٠ر٤	-
الصناعة التحويلية	٧ر٣	٦ر٣	٦ر٨	٩ر٨	٩ر٤
التشييد والبناء	٦ر٠	١٧ر٣	١٦ر١	١٢ر١	٩ر١
الكهرباء والماء	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٩	١ر١	١ر١
النقل والمواصلات والتخزين	٥ر٠	٧ر٦	٨ر٦	٦ر٨	٥ر٨
تجارة الجملة والمفرد	٦ر٠	٩ر٠	١١ر٩	١١ر٦	١١ر٠
البنوك والتأمين	١ر٢	٣ر١	٢ر١	٥ر٢	٦ر٠
ملكية دور السكن	٣ر٣	٤ر٦	٣ر٩	٤ر٢	٣ر٩
الخدمات الاجتماعية	١١ر٢	١٦ر٩	١٦ر٤	١٨ر٢	١٧ر٢
الخدمات الشخصية	١ر٣	٠ر٧	٠ر٩	١٢ر٦	-
القطاعات السلعية	٧١ر١	٥٨ر٩	٥٦ر٢	٥٣ر٩	٥٦ر١
القطاعات السلعية (معدا النفط الخام)	٢٤ر٧	٣٥ر٢	٣٣ر٧	٣٥ر١	٣٣ر٣
قطاعات التوزيع	١٢ر٦	١٩ر٧	٢٣ر٠	٢٣ر٦	٢٢ر٨
قطاعات الخدمات المجموع (معدا النفط الخام)	١٦ر٢	٢١ر٨	٢٠ر٨	٢٢ر١	٢٠ر٢
	٥٣ر٩	٧٦ر٧	٧٧ر٩	٨١ر٦	٧٦ر٨

المصدر: (١) وزارة التخطيط، خدمة بحوث الوزارة، دراسة رقم (١٤)، "الدخل القومي في العراق" جدول رقم (١٥)، ص ٢٥، الملاحق الإحصائية.

(٢) وزارة التخطيط: خطة بحوث الوزارة، دراسة رقم (٩٩)، "تحليل وتقييم واقع تطور الاقتصاد العراقي لعامة عام ١٩٨٢"، جدول رقم (٥)، ص ٧٢.

(٣) وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة النشر والعلاقات بالنسبة لبيانات عام ١٩٨٤.

جدول رقم (١)

المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي
(عدا النفط الخام للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٤)

القطاعات	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الزراعة والغابات والصيد	١٨٣	١٣٤	١٢٨	١٤٤	١٢٨
التعدين والمقالع	٠٩	٠٧	٠٦	٠٥	٠٥
الصناعة التحويلية	١٣٧	٨٢	٨٨	١٢٠	١٢٢
التشييد والبناء	١٢٢	٢٢٦	٢٠٨	١٤٨	١١٨
الكهرباء والماء	١	٠٩	٠٧	١٤	١٤
القطاعات السلعية (عدا النفط)	٤٦٢	٤٥٨	٤٢٦	٤٣٠	٤٣٢
النقل والمواصلات والتخزين	٩	١٠	١٩	٨٣	٧
تجارة الجملة والمفرد	١١٣	١١٧	١٤٨	١٣١	١٤٢
البنوك والتأمين	٣٢	٤٠	٣٧	٦٤	٧٨
القطاعات التوزيعية	٢٤٠	٢٥٧	٣٩	٢٨٨	٢٩
ملكية دور السكن	٦٠	٦٠	٤٦	٥٢	٥٠
خدمات التنمية					
الاجتماعية	٢١٦	٢١٥	٢١٢	٢١٥	٢٢٣
الخدمات الشخصية	٢٣	٠٩	١	١	
القطاعات الخدمية	٢٩٨	٢٨٥	٢٦٩	٢٨١	٢٨٣

المصدر: (١) وزارة التخطيط ، خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم (١٤) ، الدخل القومي
في العراق ، جدول رقم (١٦) ، ص ٢٦ ، " الملاحق الاحصائية " .

(٢) وزارة التخطيط ، خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم (٩٩) ، " تحليل وتقييم وان
تطور الاقتصاد العراقي لغاية عام ١٩٨٣ " جدول رقم (٦) ص ٧٣ .

الجزء الثاني : التنمية في الوطن العربي والمصري

الفصل الأول

دراسة في التنمية المصرية

المبحث الأول : الخصائص الأساسية للاقتصاد المصري
المبحث الثاني : الإطار العام للتنمية الاقتصادية المصرية

المبحث الاول دراسة في التنمية العربية

اولا : الخصائص الاساسية للاقتصاد العربى :

يتميز المجتمع العربى حاليا بظاهرة التفاوت فى مستويات النمو والتطور بين اجزاء الوطن العربى حيث يمكن تمييز ثلاثة مستويات للنمو ، على النحو التالى :-

أ - يمر عدد من المجتمعات العربية بمرحلة الاقتصاد التقليدى التى تتسم بالتخلف فى كلفة المبادىء وخاصة فى ميدان التقدم العلمى واساليب الانتاج وتعتمد هذه المجتمعات على ناتج قطاع اولى متخلف هو الزراعة اساسا تمارس فيه اساليب الانتاج القديمة ، لذلك ينخفض متوسط حصصة الفرد من الدخل القومى والناتج المحلى الاجمالى . . ونتيجة لاعتماد هذه المجتمعات على الظروف الطبيعية للحصول على الانتاج فان اقتصادها يكون عرضه للهيئات والاضافة الى وجود نظام علاقات انتاج متخلف يحمل الطابع القطاعى مما يبطئ توزيع الدخول بطابع الاختلال الواضح ويخلق فوارق طبقية واسعة (١) .

ب - تجاوز بعض الاقطار العربية مرحلة الاقتصاد التقليدى ووصل الى مرحلة الانطلاق فى طريق التنمية وذلك فقد تحققت ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية توفرت فيها هذه الاقطار لوضع برامج تنموية قادرة على ان تضعها فى اول سلم النمو نتيجة امكانياتها فى تعبئة مدخرات كافية لتمويل هذه البرامج ، الا ان مشكلة هذه المجموعة هى اعتمادها على مصدر احدى للدخل هو انتاج وتصدير النفط الخام ، الامر الذى يترتب عليه انخفاض حصة القطاعات الاساسية كالقطاعات السلعية الاخرى وفى مقدمتها الصناعات التحويلية .

(١) الدكتور على لطفى : التنمية الاقتصادية . . دراسة تحليلية . صفحة ٩٣ .

جـ - حققت المجموعة الثالثة من الاقطار العربية تطورات هامة على صعيد الوصول الى مرحلة الانطلاق في مسار التنمية بسبب توفير هياكل اساسية واقتصادية قادرة على استغلال موارد ها البشرية والمادية في تحقيق التقدم الاقتصادي حيث تم تطوير البنى الهيكلية للاقتصاد كالنقل والمواصلات وخدمات التعليم والصحة .

الا ان الخصائص الاساسية المشتركة للاقتصاديات القطرية العربية تجتمع في النقاط التالية التي تمثل السمات العامة للاقتصاد العربي التي تتلخص بالتخلف الاقتصادي العام .

١ - سوء توزيع الثروات بين اجزاء الوطن العربي ، وفي الاقطار التي تمتلك الثروات الطبيعية الغالية فانها غالبا ما تتجه نحو استثمارات غير منتجة ، او الاتجاه نحو الاحتفاظ بالارصد ، النقدية الاجنبية .

٢ - عدم تلائم توزيع السكان مع توزيع الثروات مما ادى الى انتشار البطالة المقنعة خصوصا في قطاعات وانشطة محددة كالزراعة والخدمات والاجهزة الحكومية حيث يلاحظ انخفاض الكثافة السكانية في اجزاء الوطن العربي ذات الثروات العالية نسبيا .

٣ - سيادة نمط الانتاج الاولى سواء في الزراعة او انتاج المواد الأولية وفي مقدمتها النفط الخام وضعف التصنيع بوجه عام .

٤ - انخفاض مستوى دخل الفرد نتيجة لانخفاض الانتاج مقارنة بعدد السكان ، اضافة الى التفاوت في الاجتماعي للدخول ضمن القطر او بين الاقطار العربية .

٥ - انخفاض كفاءة الاجهزة الحكومية وتخلف اساليب ادارة المنشآت وعدم توفير كوادر قيادية كافية في اجهزة الدولة المختلفة بسبب عدم وجود مؤسسات

- تعنى بزيادة كفاءة العمل وتطوير القدرات القيادية لدى الكوادر المتقدمة .
- ٦ - تعاني الاقطار العربية من مشاكل ديموغرافية متعددة تتمثل في ارتفاع معدلات الولادات والوفيات واتساع قاعدة الاطفال الامر الذي يفرض توفير خدمات تعليمية وصحية واسعة لاهلهم اضافة الى انخفاض توقعات الغير .
- ٧ - محدودية مساهمة المرأة في الانشطة الاقتصادية بوجه عام وفي بعض الاقطار العربية يصل تشغيل المرأة الى مستويات متدنية جدا .
- ٨ - انخفاض مستوى التعليم بالمهارات وشيوع ظاهرة الامية وقلة الكفاءات العالية والمقتدرة .
- ٩ - التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية والمجتمعات المتقدمة ، نتيجة انتاج اصناف محدودة من المحاصيل والمنتجات مقابل ارتفاع الطلب على مختلف السلع التي لا يتمكن الوطن العربي من انتاجها .
- ١٠ - انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي مقارنة بحاجة المجتمع العربي للاستثمارات مما ادى الى تخلف الفن الانتاجي المستخدم ، وانخفاض انتاجية العمـل ورأس المال ووجود طاقات غير مستغلة وسيادة نمط استغلال مختلف المـوارد المتاحة .

ثانيا : الملامح الاساسية لاستراتيجية التنمية العربية :

شهدت الاقطار العربية خلال النصف الثاني من القرن الحالي توسعا كبيرا في تدهفقات رؤوس الاموال اليها من الاسواق المالية العالمية لاستغلال المصادـر المرئسية لشوائها الزراعية والمعدنية ولتطوير قطاعات معينة في اقتصادات هذه البلدان تخدم الاسواق العالمية وعجلة الانتاج الرأسمالي .

تعانى الموارد الطبيعية من الاستغلال غير المرشد ومن حصول الشركات الاحتكارية الدولية على عائدات ضخمة نتيجة استثماراتها في الوطن العربي اضافة الى التخلّف العام الذى تعاني منه كافة ارجاء الوطن العربي وسيادة انماط الانتاج البدائية وانخفاض حصة قطاع الصناعات التحويلية فى اجمالي الانتاج القومى ، ولمعالجة هذه الاوضاع المتردية فان استراتيجية التنمية العربية لابد وان تتضمن المفاصل التالية :-

١ - التأكيد من السيطرة التامة على الموارد الطبيعية والاقتصادية العربية وتعبئتها لخدمة الاهداف القومية والعمل على تحسين وترشيد استخدامها بما يحفظها من الهدر ويدعم الاستقلال والامن الاقتصادى العربى ويزيد من فرص وامكانيات الاعتماد على القدرات الذاتية للامم العربية .

٢ - رسم دور محدد لكل جزء من الوطن العربى ضمن الجهد الاقتصادى والاجتماعى العام فى عملية التنمية الشاملة والمتكاملة بين اجزاء الوطن العربى تمهيدا لبناء القاعدة المادية لانطلاق الثروة العربية فى اداء رسالتها الانسانية الخالدة .

٣ - تحقيق التفاعل بين الاهداف الانمائية للخطط القومية وبين مسيرة بناء المجتمع الاشتراكى العربى بتحقيق المصاحبة المتفاعلة بين الوصول الى وتأثير نمو مرتفعة وبين تصاعد مشا ركة القطاع العام فى مختلف القطاعات الاقتصادية وتعميق دوره فيها واتساع دور الدولة فى الفعاليات الاقتصادية .

٤ - العناية بالانسان العربى باعتباره محور عملية التنمية فهو الهدف الاعلى لبرامجها وهو اداة تنفيذها ، الامر الذى يتطلب رفع مستوى الموارد البشرية والقوى العاملة وزيادة نسبة المشاركين فعلا فى قوة العمل من اجمالى السكان على امتداد الوطن العربى .

- ٥- إعادة هيكلة قطاع انتاج السلع بما يؤمن تحقيق تنمية متوازنة وتوفير
المستلزمات الرئيسية لتوسيع الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المحلية،
لذلك فان استراتيجية التنمية العربية تؤكد على خلق صناعات اصيلة تعتمد
على الموارد المحلية .
- ٦- اتخاذ اسلوب التخطيط منهاجا ثابتا لرفع مستوى الاداء الاقتصادى والعمل
على تحسين توزيع الدخل وتطوير انماط الاستهلاك والاستثمار بما يلائم
ومتطلبات عملية التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين مختلف
ارجاء الوطن العربى .
- ٧- العمل ضمن جهود دولية منسقة لاصلاح النظام النقدى العالمى والسوق المالية
الدولية بصيغ تؤمن سيولة نقدية دولية كافية للاستثمار فى مجال الانماء بما
يؤدى الى دعم الجهود الانمائية الدولية يضمنها جهود الاقطار العربية .
وفى هذا الصدد فان استراتيجية التنمية العربية لا بد وان تؤكد على ضرورة
استثمار رؤوس الاموال العربية داخل الوطن العربى وعدم السماح بهجراتها
الا لغراض قومية عليا ، اضافة الى اجراء اصلاح الشامل للاطوار
الذى يحكم التجارة الدولية باعادة تشكيل قسمة العمل الدولية بما ينسجم
والامكانيات المتصاعدة للدول النامية والعربية .
- ٨- التأكيد على المبادئ الاساسية التى يجب ان تسود العلاقات الدولية وفى
مقدمتها انها الاستعمار والعنصرية والصهيونية وكافة اشكال التبادل غير
المتكافى بين الدول وتحريم انتهاك السيادة الاقتصادية للامة العربية .

ثالثا : مشا كل عملية التنمية العربية :

تواجه محاولة الاقطار العربية بناء نهضتها التنموية مخاطر وعراقيل متعددة يعود قسم منها الى اسباب معينة في حين يأتي القسم الاخر نتيجة لمدخلات اجنبية ، ويمكن اجمال المشاكل المتعددة التي تعاني منها عملية التنمية العربية بالنواحي التالية :-

١ - تعتبر مسألة انخفاض الفاض الاقتصادى وكيفية التصرف به مشكلة رئيسية تعاني منها المجتمعات المتخلفة والسائرة في طريق النمو وهى السبب فى احكام طوق حلقة التخلف على هذه الشعوب ونظرا لان الفاض الاقتصادى العربى يتسم بالانخفاض الشديد لذلك فان جهود التنمية العربية ستصطدم بمتعده وديرة الموارد المتاحة مقارنة مع الاستخدامات المتعددة لها .

٢ - تشكل بعض القوى الاقتصادية الدولية المتقدمة عائقا كبيرا امام تقدم ونمو المجتمعات العربية وهى بفاعلياتها لتحقيق مجتمع الرفاهية لشعوبها فانها تقف بوجه عمليات التنمية فى الاقطار العربية عن طريق الممارسات التالية :-

أ - النهب المباشر للثروات القومية عن طريق الشركات الاحتكارية والمتعددة الجنسية .

ب - النهب غير المباشر عن طريق ارتفاع اقيام السلع المصنعة واستغلال مسارات التجارة الدولية والنظام الاقتصادى الدولى القائم للحصول على ثروات الوطن العربى .

٣ - تمثل عملية تصعيد استغلال الموارد والطاقات فى النشاط الانتاجى مشكلة رئيسية امام تقدم الاقتصاد القومى العربى فقط وصلت درجة استغلال هذه الموارد الى حدود متفاوتة بين اجزاء الوطن ، كما ان درجة تقدم المؤسسات

الاقتصادية والاجتماعية تعاني من التباين الحاد الذي يمنع الوصول الى
الدرجة المطلوبة من تشييد طاقات الانتاج ومواجهة التحديات التي
خلقها التخلف العام الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية العربية .

٤ - خطر تعميق التجزأة . . . يشهد مضي السنوات على قيان الكيانات القطرية
جهودا واسعة لتكريس التجزأة القائمة سواء بتعميق التفكير القطري او خلق
مستويات نمو متباينة تجعل عملية التنمية الجماعية امرا محفونا بالمصاعب في
المستقبل الامر الذي ادى الى حدوث التفكك بين وحدات الاقتصاد العربي
مقابل تكامله مع الاسواق العالمية والبلدان المتقدمة مع تطور عمليات التنمية
القطرية (١) .

٥ - خطر نضوب البترول . . . تشير العديد من التوقعات الى ان معظم
المصادر البترولية العربية ستكون معرضة للنضوب في اوائل القرن القادم و اذا
اخذنا بنظر الاعتبار ان قسما محدودا فقط من عوائد استخراج وتصدير
النفط الخام هو الذي يستثمر في عملية اعادة الانتاج وان معظم هذه العوائد
ينفق لاغراض استهلاكية او تسليحية او يتسرب الى الاسواق العالمية فان
نضوب هذا المصدر الهام سيؤثر سلبيا على عملية التنمية العربية في الوقت
الذي تكون فيه بأحوج الاوقات للموارد المالية لبناء وحدتها الاقتصادية .

٦ - الكيان الصهيوني . . . لم يعد الكيان الصهيوني يمثل خطرا عسكريا بحسب
بل تهديدا اقتصاديا سواء عن طريق الاستنزاف الذي يفرضه على الميزانية

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية " صياغة اولية لنظام اقتصادي عربي جديد "
ورقة مقدمه الى المؤتمر القومي لستراتيجيات
العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بغداد /

العربية أو بواسطة جسر يمتد الاقطار نحو قيام علاقات اقتصاد يسيرة
وتكنولوجية أو بواسطة الجسور المفتوحة والحدود المقابلة للاختراق لمصاحبة
الاقتصادية .

٧ - التبعية التكنولوجية . . . لقد تطورت المعادلة التبعية الدولية من الأسلوب
العسكري الى السياسى ثم الى التبعية الاقتصادية واخيرا التبعية التكنولوجية
حيث يكون مقدرات التنمية والتطور رهن بقرار مالكي التكنولوجيا . لذلك
فان الامن السياسى والاقتصادى والعسكرى والغذائى للامم العربية يعتمد
على قدراتها التكنولوجية التى تزيد من امكانياتها فى خلق الرفاه الاجتماعى
والاقتصادى الامر الذى يفرض وضع سياسات محددة على الامد القصير والامد
البعيد لاكتساب التكنولوجيا وتعميمها فى المجتمع (١) .

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية : " السياسات العربية المشتركة لتطبيق
التكنولوجيا ، وثيقة مقدمة الى مؤتمر وزراء
الخارجية والاقتصاد العربى ، عمان / ١٩٨٠ ،
صفحة ١٠ .

المبحث الثاني الاطار العام للتنمية الاقتصادية العربية

تعنى التنمية الاقتصادية للوطن العربى بمفهومها العام تحقيق النمو الاقتصادى المتمثل بزيادة انتاج السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان والتحرر من الاعتماد على انتاج سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع بالوصول الى مرحلة تنويع الانتاج اضافة الى تطوير الانسان وتهيئته واستبدال العمل البشرى بالمكائن والالات ، كما ان التنمية الاقتصادية للوطن العربى تعنى انتاج السلع الانتاجية بالاضافة الى السلع الاستهلاكية وبذلك فان المطلوب ليس تحقيق التقدم الاقتصادى للمجتمع بل التنمية الاقتصادية^(١) وقد اطلق اصطلاح (البلدان النامية) على البلدان ذات المستوى المنخفض من النشاط الاقتصادى والمعتمدة فى دخلها على القطاعات الاولى (الزراعة ، الاستخراج) وهى بلدان ذات دخول فردية منخفضة اذا ما قورنت باوضاع الدول المتقدمة لذلك يصح أن يطلق على هذه البلدان أيضا تعبير (البلدان المتخلفة) للدلالة على المناطق التى يقل فيها مستوى الرفاهية المادية وينخفض فيها الاستهلاك والتى يتسم رأس المال فيها بالندرة الشديدة قياسا بالطلب الواقع عليه وبطبيعة الحال فان هذه الخواص تنطبق بشكل كلى على مجموعة الاقطار العربية ، ومن جهة اخرى فان المفهوم الاشتراكى للتنمية يشمل اضافة الى تحقيق الزيادات فى الدخل القومى والقيمة المضافة ، تحقيق عدالة اجتماعية اوسع بإعادة توزيع الدخل وتقليل الفوارق الداخلية وانهاء الصراعات الطبقيّة لصالح القوى المنتجة .

(١) د . سعدون حمادى : القومية العربية والتحديات المعاصرة

دار الحرية للطباعة / بغداد - ١٩٨٥

الوطن المرسي فيها بميزة نسبية او مطلقة كمصادر النفط والغاز بحيث تكون الخيرات الناجمة عنه لصالح المجتمع باجمعه ، كما يقوم بهرمجة عملية التنمية وفق سلم الاولويات يأخذ في اعتباره تحقيق تنمية متوازنة على امتداد الوطن مع الاخذ بنظر الاعتبار تطوير قطاعات معينة كالقطاع الزراعي الذي يمثل المصدر الثاني للدخل بعد المصدر النفطي ، اضافة الى تطوير قطاع الصناعات التحويلية ليكون قطاعا قائدا في عملية التطور الاقتصادي .

ان عملية التنمية لا يمكن ان تحدث بمعزل عن الظروف العامة للحياة في الوطن العربي ، اذ ان التنمية في ظروف التجزأة الحالية تصطدم بنقاطات استنزافية متعددة تارصلها الجهات المعادية للامة العربية سواء بخلقها للكيان الصهيوني او بايجاد طبقات متغلبة مرتبطة عضوا بالصالح الاقتصادية الاجنبية بتحويل اجزاء متزايدة من مواردها الى الاسواق العالمية في منهجية منظمة تستهدف امتصاص القدرات الاقتصادية للوطن العربي ووضوح العثرات امام عملية التراكم الاقتصادي العربي ، يضاف الى ذلك ان خلق الكيانات القطرية قد ادى الى حدوث ظاهرة محدودة السوق المحلية الامر الذي عرقل قيام صناعات تعتمد على اسلوب الانتاج الواسع النطاق وهي صناعات تكون عادة اساسية ولا غنى لعملية التنمية عنها . كما ان الاقتصاد العربي يعاني من نمط آخر من انماط الاستنزاف يتمثل في المواجهة بين بعض اجزائه وبين جهات اجنبية سخرت لممارستها وتقويض عملية التنمية فيها مثل الصراع على الحدود الصومالية الاثيوبية والصراع على الحدود العراقية الايرانية

أن محاولة تأطير عملية التنمية الاقتصادية العربية لابد وأن تغطي
الاسس التى تقوم عليها هذه التنمية والابعاد العامة لها إضافة الى
الاساليب التى يمكن استخدامها لتحقيق التنمية من وجهة نظر فنية صرفة
بل كاتجاهات عامة وعلى النحو التالى :-

أولاً : اسس التنمية للوطن العربى :

لاشك فى ان انعدام حالة التوازن بين ارجاء الوطن بسبب
تركز المواد الأولية والخدمات فى اجزاء والعماله فى اجزاء اخرى وامكانيات
التركيب الرأسمالى فى اجزاء ثلاثة ، يخلق صعوبات متعددة امام
تطوير الاقتصاد القومى ، يضاف الى ذلك عدم تمكن اجهزة التخطيط القطرية
العربية من تجاوز حالة الاخلال التام بالنسبة لاجزاء الوطن العربى
تعانى من عدم التوازن القطاعى والسكانى نتيجة قلة الخبرات ومحدودية
الامكانيات المادية والادارية والفنية والامر الذى ادى الى تخلف هياكل
الانتاج بشكل عام وسيطرة قطاعى الزراعة والاستخراج على الفعاليات
الاقتصادية .

ولغرض التهيئة لصياغة اسلوب التنمية الاقتصادية للوطن العربى
فأنه ينبغى وضع المعالجات التالية للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية
السائدة :-

- ١- اعتماد اسلوب للتنمية القومية يقوم على اساس وحدة اجزاء -
الوطن العربى وتبادل الامكانيات الامر الذى يفرض العمل
على ازالة القيود امام انتقال العمالة ورأس المال على

امتداد الوطن العربى بما يتيح للوحدات الاقتصادية العمل على اساس تغطية السوق العربية واستخدام عناصر الانتاج المتاحة فيها مما يفرض حسابات اقتصادية قومية موحدة تعتمد على المدخلات المتاحة فى خدمة عملية الانتاج القومية والمخرجات الناجمة عن تكامل الساحة العربية وبناء نموذج اقتصادى قومى يعتمد على توازن اجزاء الوطن ومشروعات بهدف التركيز على الاجزاء الاقل نموا منه وتحقيق التوازن فى العملية الانمائية لمعالجة الاختلالات فى الهياكل الانتاجية العربية ضمن اطار توازن عربى موحد يعتمد على الاستغلال الكامل وتحقيق التناسق لكافة عوامل الانتاج المتاحة على امتداد الوطن .

٢- العمل على تحقيق التوازن القطاعى حيث تسود الفعاليات الاستخراجية والزراعة فى النشاط الانتاجى العربى ، لذلك فأن اسلوب التنمية فى ظل التكامل الاقتصادى العربى ينبغى ان يستهدف زيادة حصة القطاعات السلعية الاخرى فقد عملت الاقطار المصدرة للنفط الخام على زيادة حصة قطاع البناء والتشييد كما تحققت تطورات مديدة بالنسبة لقطاع ملكية دور السكن ولكن المهمة العاجلة حاليا هى زيادة حصة قطاع الصناعات التحويلية بجانب انتاج وسائل الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك ، كما ينبغى تطوير قطاع انتاج الطاقة الكهربائية لتهيئة القاعدة المادية لتحقيق النمو الصناعى نظرا للعلاقة الايجابية العميقة بين توفر طاقة الكهرباء وامكانيات تطوير القطاع الصناعى .

٣ - بعد تحرير الاقطار العربية من السيطرة الاستعمارية المباشرة وخروجها من اطار الاستعمار العالمي وتمتعها بالاستقلال السياسي ، فإن المهمة العاجلة هي تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق زيادة قدرات الانتاج الذاتية للامة العربية وتخصيص قدر اكبر من دخولها القومية لزيادة الانتاج والعمل على برمجة حصص الاستهلاك العالي في المراحل التنموية الاولى بوجه خاص ، اضافة الى تحقيق الاستقلال التكنولوجي بخلق تكنولوجيا قومية اعتمد على الامكانيات الذاتية للامة العربية .

٤ - احلال التكامل الاقتصادي العربي محل التكامل القائم حاليا بين الاسواق العربية والسوق العالمية وتعرض هذه الاسواق لمخاطر تقلبات السعر الذي تعاني منه الاسواق الدولية ، اضافة الى ما يحمله التكامل القائم حاليا من تهديد للاستقلال السياسي والاقتصادي ، ان التكامل الاقتصادي العربي يواجه مشكلة تنافس بعض اجزاء الوطن العربي فيما بينها نتيجة لتشابه النشاط الانتاج حيث تسود الفعاليات الزراعية وتنخفض حصة القطاعات الصناعية بوجه عام وحيث تتوفر احتياطات نفطية لدى اكثر من نصف الاقطار العربية .

٥ - نظرا لان القروض التي تقدم من قبل الدول المتقدمة والمؤسسات المصرفية والمالية الدولية الى الاقطار العربية تخصص في الغالب لاجراض غير انتاجية (على الاخص لشراء المعدات العسكرية وغيرها) ، اضافة الى ان هذه القروض تستهدف تسهيل

نشاط رأس المال الاجنبى والمحلى عن طريق اقامة منشآت قاعدية
تخدم ذلك لذلك فأن الاعتماد على هذه القروض يحافظ الى حد
بعيد على الطبيعة الاستغلالية والتوسعية لاشكال تصدير رأس
المال التقليدية^(١) الامر الذى يستوجب ان تحدد ايرادات
الميزانية العربية بالحدود التى تكفل تنمية محلية سليمة خارجية
عن الارتباطات بالاسواق العالمية الدولية .

٦- تلعب معايير توزيع الاستثمار دورا بالغ الاهمية فى تحقيق التنمية
العربية المتوازنة ولا شك ان اعتماد عامل الربحية التجارية
بحساب الايرادات والنفقات او حساب فترة الاسترداد او حتى
بالاعتماد على معيار الخصم لاحتساب صافى القيمة الحالية
للمشروع كل هذه الاساليب لاتصلح لتقييم عملية الاستثمار العربية
لانها تعبر عن جانب واحد هو مقدار الربح السنوى ، فى حين
يفترض وضع معايير مختلفة تتلاءم وطبيعة كل جزء من اجزاء الوطن
العربى باحتساب الاثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار واحتساب
التفضيل الزمنى للمجتمع ويمكن التأكيد فى هذا الصدد ان —
المشروعات المطلوبة فى ظل الوحدة العربية هى التى تحقق
اقصى زيادة فى الطاقة الانتاجية للاقتصاد لتجاوز الاثار السلبية
لمحدودية هذه الطاقة فى ظل التجزأة^(١) .

٧- لغرض تحقيق التنسيق الاقتصادى بين أجزاء الوطن العربى
والوصول الى مرحلة التوازن ولتجاوز آثار التوزيع بين
التناسب للطاقات والامكانيات العربية فإنه ينبغى اتباع اسلوب
التخصص والتبادل بين هذه الارجاء بتطوير الامكانيات التى

س.أى . كولياتوف : "الاقتصاد السياسى للبلدان النامية"
مكتبة الاهرام الحديثة - دمشق
١٩٧٤ .

تتمتع بها الاجزاء. بميزة نسبية لغرض تحقيق الاستخدام الافضل لهذه الطاقات وتحقيق العمالة الكاملة ضمن برنامج يساعد على تحقيق تنميه اقليمية عربية متوازنة لتصنيع الاقتصاديات العربية وزيادة الانتاج ودعم التكامل الاقتصادى العربى (٢)

٨ - ينبغى لاسلوب التنمية العربية ان يعمل على معالجة الاختلالات المتعددة التى يعانى منها الاقتصاد العربى وفى مقدمتها :

أ - عدم توازن الادخار مع الاستثمار والسدى يظهر على شكل نقص فى الادخارات المخصصة للاستثمار لدى القطاع الخاص وعدم قدرة الاجهزة المصرفية على تعبئة المدخرات للاغراض الاستثمارية .

ب - عدم توازن ايرادات الميزانية العربية مع نفقاتها الجارية والاستثمارية حيث تعاني الميزانيات الحالية من العجز الواسع وان انتقال هذه الظاهرة الى الميزانيات العربية الاستثمارية ينقل الاختلال الى الاوضاع الاقتصادية فى ظل التكامل الاقتصادى العربى .

ج - عدم توازن العرض مع الطلب ، حيث يعاني الاقتصاد العربى من عجز العرض المحلى عن تلبية الطلب الكلى الفعال الموجود فى السوق العربية الامر الذى يخلق اختناقات تعاني منها معظم الاقتصاديات القطرية مما ينبغى معه وضع العلاج اللازم فى ظل التكامل الاقتصادى العربى .

د - اختلال الموازين التجارية وموازن المدفوعات نظرا لتعدد الاحتياجات الاستيرادية ومحدودية قدرة جهاز الانتاج على توفير فائض تصدير مقابل لها مما يخلق اوضاعا تجارية غير ملائمة لمتطلبات التنمية كما ينغص على شكل عجز دائم فسي ميزان المدفوعات .

هـ - القضاء على حالة الاختلال الناجمة عن احادية الاقتصاد العربى نتيجة اعتماده على انتاج سلعة واحدة او مجموعة سلع محدودة فسي حين تحتاج عملية الاستثمار والاستهلاك الى مجاميع سلعية متعددة .

ثانيا : الابعاد العامة للتنمية العربية :

نظرا لان هدف عملية التنمية العربية هو خلق تغييرات هيكلية في التركيب الاقتصادى والاجتماعى للاقطار العربية باتخاذ تدابير وسياسات تستهدف اطلاق القوى الذاتية للامة باتجاه تحقيق معدلات عالية لنمو الدخل القومى ومتوسط نصيب الفرد فيه فإن العمل من اجل تصحيح البنيان الهيكلى للاقتصاد يتطلب تحقيق التعبئة الشاملة لموارد الانتاج التى يملكها المجتمع بالاستغلال الكامل للموارد الطبيعية واستخدام التكنولوجيات الملائمة لتطوير القطاعات الاساسية على اساس يستمد مقوماته من نموذج يقدم تصورا عاما لكيفية استغلال الموارد المتاحة فسي تحقيق التطور الجماعى لاجزاء حقت مستويات نمو متباينة نتيجة للتجزاة التى يعاني منها الوطن واختلاف السياسات الحكومية العربية .

لقد عانت الاقطار العربية من خلف تاريخى تمثل بالتبعية بالاقتصادى للقوى الرأسمالية الاجنبية واستنزاف منتظم للدخل من قبل رؤوس الاموال الاجنبية

ومن اقتصاد مفكك ذو طابع مفتوح وبنية مشوهة الامر الذي يحتم اجراء اصلاحات الهيوية وخلق اسلوب تطور ديناميكي يضمن استمرار عملية التنمية وفق قوى ذاتية تؤدي الى تحقيق التكامل الداخلي للاقتصاد وتقتضي على (١) الازدواجية القائمة فيه وتؤدي الى تفتت العلاقة بين فروعها المختلفة ولا شك في ان تحقيق هذا الهدف بموجب على مخطط التنمية العربية ان يهتم بالاعتبارات التالية لمعالجة حلقة التخلف التي يعيشها الوطن العربي :-

- ١- معالجة القطاع الخارجى لغرض تجاوز التنمية الاقتصادية العربية للرأس مال الاجنبى والاسواق العالمية عن طريق العمل على تحقيق نسب تصنيف اعلى للوارد اولية المحلية وعدم تصديرها بشكلها المقام بالاستفادة من الاتساع الجغرافى للوطن العربى فى اقامة صناعات اقتصادية بعيدة عن التلوث الذى تعاني منه الدول المتقدمة نتيجة للكثافة السكانية العالية فيها .
- ٢- الاهتمام بالاطر التنظيمية للمجتمع العربى بزيادة فاعلية الميزانية الحكومية الجارية للاتفاق على اقامة الاجهزة المؤسسية اللازمة لعملية التنمية واقامة التنظيمات التى تتولى اداراتها وتهيئتها الكوادر الفعالة لقيادة عملية الانماء القطاعى والمكانى للوطن العربى
- ٣- القضاء على ظاهرة الانتاج الاولى المتمثل بالزراعة او النشاط الاستخراجى وتجاوز قصور هيكل الانتاج العربى ما ينعكس على شكل زيادة فى معدل نمو الدخل القومى وتصحيح اوضاع ميزان المدفوعات والقضاء على البطالة الهيكلية لبعض عناصر الانتاج وسوء توزيع الدخل

(١) توماس سنتش : الاقتصاد السياسى والتخلف " الجزء الثانى

قوانين التخلف والبيئة : دار الفارابى : بيروت ١٩٧٨

صفحة ٢١٠ .

(١)

والخدمات بين المناطق الحضرية والريفية .

٤- معالجة الندرة النسبية للتكوين الرأسالى الناجم عن ارتفاع الميسل الحدى للاستهلاك وللإستيراد وتختلف مؤسّسات تجميع المدخرات ولا يمكن ان يتم ذلك الا بسياسة استثمار تلتزمها الدولة وتقوم بها بشكل كل يعطى القطاع الخاص دورا مرسوما ومحددا مسبقا فى حين تقوم الدولة بتنفيذ الإستثمارات وفق خطط تستهدف القضاء الى الندرة - لنسبة فى رأس المال .

٥- معالجة اسباب الجمود الاقتصادى الذى يعانى منه الاقتصاد العربى والناجم عن عوامل مختلفة فى مقدمتها (اضافة الى ما ذكر اعلاه) تخلف البنى الارتكازية التى تقوم عليها عملية التنمية والتى تشكل عائقا اساسيا فى مراحل النمو ويقصد بها منشآت الطرق والمواصلات واماكن الخزن ومنشآت الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة .

٦- وضع نموذج عام للتنمية يأخذ باعتباره المتغيرات التالية :-

أ- التركيز على درجة استغلال الموارد الطبيعية بتحسين استغلال الارض ورفع مستوى الانتاج الاستخراجى وزيادة عمليات استغلال انشطة انتاج النفط الخام باتباع اساليب متقدمة للانتاج وتطوير الانشطة الصناعية التى تعتمد عليه كصناعة التكرير والبتروكيمياويات .

ب- تطوير بيئة المعيش للانسان العربى ، من اجل تطوير الاوضاع الاقتصادية اضافة الى اهمية وجود شروط عيش انسان ملائمة لانطلاق الفرد ومشاركته فى النشاط الانتاجى بكفاءة عالية ، ولا شك فى ان خلق

الانسان المنتج والمؤمن بدوره في بناء وطنه ورفعته أمته سيكون له تأثير كبير على مستوى كفاءة الاداء لتنمية الوطن العربي .

جـ - الاهتمام باوضاع الموازين التجارية العربية ومعالجة العجز الدائم الذى يعانى منه ، اضافة الى اعتمادها فى التصدير على مجموعة سلعية محدودة تتكون من المواد الاولية ولاشك فى ان معالجة اوضاع القطاعات السلعية وتحسين اساليب الانتاج ستؤدى الى تصحيح اوضاع الموازين التجارية العربية وجعل معدلات التبادل لصالح الانفاق الاستهلاكى لتقليص الاستيرادات غير الضريبية خصوصا فى مراحل التنمية الاولى .

٧ - اعادة النظر فى تسلسل الاولويات للانفاق الاستثمارى بتقديم المشروعات التى تؤدى الى تطوير صناعة انتاج وسائل الانتاج وتطوير مصادر الطاقة باعتبارها تمثل الاساس الذى تقوم عليه التنمية الصناعية اللاحقة وتعتبر الركيزة لنشر التكنولوجيا الحديثة المتطورة ، اضافة الى اعطاء اولوية متميزة للمشروعات التى تقوم على تصنيع المواد الاولية المحاية وتطوير عملية التوطن الصناعى بما يخدم تحقيق تنمية مكانية متقدمة للوطن العربى بكافة ارجائه .

ثالثا : اساليب التنمية العربية :

١ - زيادة الاهمية النسبية للقطاع الصناعى .

نظرا لاهمية التصنيع فى عملية التنمية الاقتصادية ، فإن البلدان الدامية تسعى الى زيادة حصة ناتج قطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى بسبب العلاقة الوثيقة

بين تطور القطاع الصناعى وتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ذلك ان ميل الهيكل الاقتصادى لصالح القطاعات الاولى يوجب تحويل البنيان الاقتصادى للمجتمع لصالح قطاعات اخرى يقف التصنيع فى مقدمتها لغرض توفير عرض سلعى محلى اكبر ولتنويع الصادرات •

ومع ان تطور القطاع الصناعى يعنى خفض الاهمية النسبية للقطاع الزراعى الا ان ذلك ينبغى ان لا يعنى انخفاض الرقم المطلق للناتج الزراعى نظرا للعلاقة التشابكية بين القطاعين الامر الذى يفرض تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف القطاعات (١) •

ان زيادة حصة الناتج الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى تنعكس بطبيعة الحال على شكل زيادات فى عدد العاملين فى القطاع ، واذا كانت هذه الزيادة تعتمد فى المراحل الاولى على امتصاص العمالة الفائضة فى القطاعات الاخرى ~~ومخصوصا~~ القطاع الزراعى فان المرحلة اللاحقة تستوجب اللجوء بشكل واسع الى اتخاذ اساليب انتاج تكنولوجية متقدمة تؤدى الى زيادة انتاجية العاملين بدلا من اللجوء لزيادة حجم العمالة المستخدمة •

٢- تطوير القطاعات غير السلعية :

تتضمن هذه المجموعة قطاعات التوزيع التى تشتمل :-

- أ- تجارة الجملة والمفرد •
- ب- النقل والمواصلات والخزن •
- ج- البنوك والتأمين والمال •

(١) الدكتور على لطفى •• مصدر سابق صفحة ٩٦ •

كما تضم قطاعات الخدمات التي تشمل :

أ - ملكية دور السكن .

ب - خدمات التنمية الاجتماعية (كالتعليم والصحة والاسكان الاجتماعي) .

ج - الخدمات الشخصية (كالخدمات الحاسبية ومكاتب المحاميين ، الخ)

هذه القطاعات يتزايد الطلب عليها كلما ارتفع مستوى الدخل ومتوسط دخل الفرد وتطور المجتمع . . ونظرا لان هذه الخدمات تعتبر متخلفة على امتداد الوطن العربي فإن تقدم ونمو القطاعات السلعية سيؤدي الى حدوث الاختناقات فيها نتيجة لعدم كفاية عرضها لمواجهة الطلب المتزايد عليها .

وبما أن هذه القطاعات لا تستطيع الحصول على العمالة المدربة للاشتغال فيها نظرا للمهارات العالية التي تتطلبها فإنه يتوقع ان تبقى في وضع متخلفة كما يتوقع ان ترتفع اسعارها خصوصا وان معظمها لا يمكن التعويض عنه عن طريق الاستيراد ، الامر الذي يفرض اما اعادة توزيع القوى العاملة ضمن مساهمة القطاعات نفسها بسحب العاملين في مهن غير منتجة كالغراشين والهوابيسين والخدم والباء المتجولين واما تحسين اساليب العمل باستخدام المكننة كلما كان ذلك ممكنا والقضاء على البطالة المقنعة فيها ورفع انتاجية العاملين ، يضاف الى ذلك امكانية هذه القطاعات الواسعة على تشغيل المرأة التي تعاني من الحرمان من النشاط الاقتصادي في ارجاء متعددة من الوطن العربي .

كالاتجاه نحو الانتاج الواسع النطاق :

يمكن ان تشكل السوق العربية مجالا واسعا لتصريف المنتجات المحلية نتيجة لعدد المكان وارتفاع القدرة الشرائية في ارجاء عديدة من

الوطن العربى ، الامر الذى يفرض اتجاه الوحدات الانتاجية نحو الاتساع مع الاخذ بالاعتبار اهمية توسيع الانتاج فى خلق الفائض الاقتصادى الملائم لعملية التركيم الرأسالى .

لقد عانت الصناعة القطرية العربية من مشكلة ضيق السوق نتيجة لعدم كفاية الاسواق المحلية لاستيعاب منتجات صناعات معينة لا يمكن ان تقوم الا على اساس واسع النطاق كالبتروكيماويات والحديد والصلب ، اضافة الى العراقيل التى تضعها الجهات الاجنبية فى وجه الصناعات العربية الناشئة لذلك فأن توحيد الاسواق العربية سيعطى الصناعة زخما واسعا للانطلاق فى سبيل التنمية ٤- خفض حصة التجارة الخارجية :

يعانى الاقتصاد العربى من مشكلة ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى اجمالى الناتج القومى ، وتتصاعد حدة المشكلة عند الاخذ بالاعتبار ان تجارة التصدير تعتمد على سلع اولية معينة فى حين تشمل الاستيرادات - مختلف السلع الاستهلاكية والاستثمارية الامر الذى يجعل الاقتصاد العربى مرتبطا بالاسواق العالمية وخاصة الادارة المشترين للمواد الاولى فى السوق المتقدمة والى بائعى السلع المصنعة ، لذلك فأن الاقتصاد العربى يكون معرضا فى خطواته الانمائية الاولى للتفاقم ظاهرة الاستيرادات وارتفاع حصة القطاع الخارجى مقابل ضهور الانشطة الانتاجية المحلية ، الامر الذى يفرض الاتجاه نحو توسيع النشاط الانتاجى وتقليص دور التجارة الخارجية فى مجمل الفعاليات الاقتصادية العربية لتحقيق التوازن الذى يحد من ارتباط الاقتصاد العربى بالاسواق العالمية .

الفصل الثانى

خطوات التكامل الاقتصادى العربى

- البحث الاول : المداخل المؤسسية للتكامل الاقتصادى العربى
- البحث الثانى : المشروعات العربية المشتركة وعملية التكامل الاقتصادى
- البحث الثالث: مشاكل العمل الاقتصادى العربى المشترك
- البحث الرابع : مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك

الفصل الثانى

خطوات التكامل الاقتصادى العربى

البحث الاول : المداخل المؤسسية للتكامل الاقتصادى العربى

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورا واضحا ولموسسا فى العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصا فى مجال اقامة تجمعات أو تكتلات اقتصادية بين الدول المتقاربة فى الخصوصية وسواء اكانت تلك الدول متقدمة أم نامية . وايا كان نظامها الاقتصادى والاجتماعى يقصد الاستفادة من زوايا السوق الواسعة وتحريرو التجارة ومزايا التخصص وتقسيم العمل على المستوى القطرى ومنافع الانتاج الواسع باستخدام التكنولوجيا المتقدمة فى الوطن العربى كوحدة جغرافية ووجدة قومية يتطلع الى مغادرة حالة التخللف الاقتصادى والاجتماعى ، والتبعية الاقتصادية .

ولقد جاء العمل الاقتصادى العربى المشترك بفعل الحاح الجماهير اولا والشعور بالحاجة اليه ثانيا ، سيما وان التكتلات الاقتصادية اصبحت تمثل سمة العصر ان المضمون الاقتصادى للعمل العربى المشترك ~~الذى ظهر~~ هدف عام ١٩٥٠ نتيجة عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى . . . ونتيجة هذه الفترة بمرحلة التعاون وتم انشاء عدد من المنظمات العربية وعدد من الشركات التابعة للجامعة العربية . وبعد منتصف الخمسينات ويغفل انجازات مرحلة التعاون السابقة وعنوان حركة الثورة العربية المتمثلة بادارة الجماهير العربية فى توحيد الامة العربية بدأت تظهر مرحلة الاتجاه نحو التكامل .

وبما أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٣، لتؤكد هذا الاتجاه في حين عقدت اتفاقية صندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في نهاية سنة ١٩٧١، ثم جاءت اتفاقية صندوق النقد العربي في نيسان ١٩٧٦ وهذا معارضة العمل بها فعلا في نفس المكان ١٩٧٧. ويمكن القول أن هذه الاتفاقيات الثلاث، مثلت خطوة متقدمة من الانجاز، كان عليه الأمر في مرحلة التعاون العربي قبل منتصف الخمسينات.

أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية تلزم الجهاز الدائم التمثيل بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بوضع خطة عمل لتحقيق الوحدة الاقتصادية اضافة الى عملها هذا فان الاتفاقية تتضمن نصوما بما يخص تشريع العمل والضمان الاجتماعي وتنسيق السياسات النقدية والمالية وانظمتها، وتوحيد اساليب التصدير في الاحصائي وحريات انتقال الاشخاص ودروس الاموال والاقامة والعمل والنقل والترانزيت واستعمال الموانئ والقطارات وحقوق التملك وتؤكد نصوما تحدد وسائل بلوغ أهداف الوحدة الاقتصادية مثل :

- جعل اقطار الاتفاقية منطقة كمركية واحدة وتوحيد التشريعات الكمركية.
- توحيد سياسات الاستيراد والتصدير.
- توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة.
- تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والطاقة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي.

اما اتفاقية الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي فتؤكد القيام
بالاسهام في عملية تمويل المشروعات ذات الطابع الاستثماري بقروض ميسرة وتشجيع
توظيف الاموال العامة والخاصة في اعمال التنمية الاقتصادية اضافة الى توفير الخبرات
والمعونات الفنية لها .

اما بالنسبة لاتفاقية صندوق النقد فمن مهامها الاساسية العمل على تصحيح
المعجز في موازين المدفوعات واستقرار اسعار صرفه العملات العربية ، وتنسيق
مواقف الدول الاعضاء ازاء القضايا النقدية والمالية على المستوى العالمي .

لقد نصت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية
العربية على : " تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية
وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في
الزراعة والصناعة شروطا متكافئة " .

لقد اختارت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار انشاء السوق العربية
المشتركة اسلوب ايجاد اطار موحد للسياسة الاقتصادية ورفع الحواجز الجمركية بين
الاقطار الاعضاء وهذا شبيه بالاسلوب الذي اخذت به السوق الاوربية المشتركة
والذي يدعى بالاسلوب الانشائي للتعاون والذي يتضمن حرية تداول السلع وانتقال
الاشخاص ورؤوس الاموال وكذلك توحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية .
وذلك بهدف خلق التنافس بين المؤسسات الانتاجية عن طريق التجارة الخارجية بحيث
يتحقق الوصول الى الاستفادة من الميزة النسبية للاقطار الاعضاء وتخصيصها الامر
الذي يجعل هذه المؤسسات تعمل في وضع اقتصادي ، ومن ثم قيام التبادل التجاري

بين الاقطار الاعضاء . ولا شك في ان هذا يرجع الى الفلسفة الرأسالية من الانسحاب
من مزايا السوق فاك. الامم مليارات الانتاجية وموجها لها ، وبالنسبة للاقطار العربية
ماي هذا يعطى معنى الواسع النطاق للصناعات الصغيرة والمشاريع الانتاجية للاقطار
الاربعاء . بين الدول الاعضاء او التي يسود فيها الطابع الزراعى . في حين
تتميز الدول الاخرى كدولة الكويت اكبر للاقطار الاكثر تقدما او التي تتمتع بوفرة مالية مستثمرا
في مشاريع التنمية البشرية . كما انه قد يؤدي الى بقاء الاقطار المناسفة
الزراعية رابعة . لذا نجد بأن اغلب الاقطار العربية قد لحأت السير
بشعارات مع تدابير لمبات السوق ومطلبات التأمل للحفاظ على المنافع
بمناشئ صراع تنازعت فيه بمائل الوحدة وبوامل التفرقة . وبالرغم من
الانسحاب الصناعي المتخذة عام ١٩٦٦ بأن تراعى الدول الاعضاء هذا
في الانمائية الاثار التي تنجم عن اقامة صناعات متماثلة وان لكل عضو ان يتقدم
بمبادرة الى مجلس الوحدة الاقتصادية اذا شعر ان تصرف عضوا اخر يضر بمصالحه .
في حين حدثت في العام التالي الفروع الصناعية التي يمكن اخضاعها للتنسيق واقترحت
بمجلس للصناعات للاقائمة برغم كل ذلك فان الصراع بقى قائما بين العوامل الاقتصادية
والميل العمومية . كما يلاحظ ان في حين يقود القطاع العام الفعاليات
بعض الاقطار فان اقطارا اخرى تؤمن بالحرية الاقتصادية . كما توجد
من الاعضاء في مدى التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية وخصوصا
البيات التجارية . . ولا شك في أن الاقطار العربية السائرة في طريق
الاشتراكي تستطيع من خلال حصر تجارتها الخارجية ان توقف اثر قانون المنافسة
المحلية . واذا اخذنا هذه الامتيازات ضمن الاطار العام المتطلب
العربية فاننا نستطيع تصور الصعاب القائمة امام التكامل الاقتصادي
طبع اتفاقية الوحدة والسوق تحقيقا لخطوات جديدة على هذا الطريق لذلك
بالاقطار العربية الاخذ بالاساليب الانتاجية للتعاون والتنسيق المتبادل

يكفل الاستخدام الافضل للطاقات الانتاجية المتاحة وتنسيقه، أدو تدعيم لطاقت الانتاج للاقتصاديات الاضعف عن طريق المنافسة وذلك بواسطة رفع انتاجية المعمل وتصنيع الاقطار الضعيفة التطور والاسراع فى تحقيق التقدم الاقتصادى والتكنيكسى . . ويتحقق ذلك عن طريق التنسيق بين الفروع الاقتصادية ، وتحقيق التخصص والتعاون فى فروع الانتاج والبناء المشترك للمؤسسات الصناعية الكبرى ومشاريع توليد الطاقة واستغلال مصادر الموارد الاولى عن طريق الاعتماد على مجموعة من المشروعات المشتركة فى ذلك ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية زكزت على التبادل التجارى ولم تعط الاهتمام الكافى لمسألة تطوير الانتاج .

فقد اظهرت تجارب السنوات العشرين المنصرمة منذ بدأ تطبيق الاتفاقية أن وسيلة التبادل التجارى بين الاقطار العربية لوحدها غير كافية للنهوض بواقع المعمل الاقتصادى العربى المشترك لاسباب متعددة اذ اظهرت التجربة حاجة الاقطار العربية الى جهاز انتاجى متقدم يوفر كفاية لحاجة السوق العربية وتنوعية تتمتع بميزة تنافسية مع السلع الاجنبية . . لهذا تعد عظمة الاهتمام بالمشروعات المشتركة مسألة ضرورية جدا كوسيلة فاعلة فى الاسراع بالتنمية الاقتصادية العربية وكصيغة متقدمة للمعمل الاقتصادى العربى المشترك حيث يمكن من خلالها تجميع الموارد العربية القومية وتوجيه استغلالها استغلالا امثل لتحقيق مزايا المشروعات الكبيرة التى تتوفر لها موارد مالية وفنية مالية نظرا لان التنمية القطرية لم تكن قادرة على بلوغ مستوى متقدم لاستغلال الموارد الاقتصادية العربية ولان المشروعات الاقتصادية احدى الوسائل التكاملية التى تضمن تحقيق مصالح متبادلة للاقطار المشاركة فى المشروع اولا وتساهم بخلق وعى قومى ثانيا وتخلق نقطة التقاء منتجاتها مع المنتجات الاجنبية ثالثا . . ويمكن ان تكون المشاريع المشتركة الصيغة المناسبة لمعالجة الاختلالات الهيكلية والتنظيمية التى

تعانى منها الاقطار العربية ذات الفائض التى اخذت تتراكم موارد ها المالية بشكسل
يفوق فرص الاستثمارى القطرى وقد رتها على الاستيعاب كما تشكل نالجا لاضاع الاقطار
العربية ذات العجز التى تعانى من نقص الموارد المالية بالقياس الى فرص الاستثمار
المتاحة لها وعلى قدر لها فى الاستيعاب .

المبحث الثانى : المشروعات العربية المشتركة وعملية التكامل الاقتصادى

اتجه العمل الاقتصادى العربى المشترك نحو الجانب الانتاجى بعد ان ظهرت
صعوبات واسعة امام اسلوب الحرية التجارية والغاء الحواجز الجمركيه لتحقيق التكامل
كذلك فقد تم اتخاذ الاجراءات التى من شأنها حماية الاستثمارات الموظفة فى
المشروعات المشتركة من الهيمنة او التدخل القطرى من قبل الاقطار المضيفة ولتحقيق
هذا الهدف فقد تم وضع الاتفاقيات التالية : -

١ . اتفاقية تشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية

٢ . اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار

٣ . اتفاقية منع الازدواج الضريبى

٤ . اتفاقية التعاون فى تحصيل الضرائب

وكان من نتيجة هذه الاجراءات تأسيس عدد كبير من الشركات المشتركة فى
مختلف حقول الانتاج يقدر عدد ها بحوالى ٧٠٠ مشروع عربى مشترك وعربى دولى
منها الثنائية ومنها الجماعية مع تأسيس عدد من الصناديق والمؤسسات التمويلية التى
يقدر مجموع رؤوس أموالها بحوالى ٤٧ مليار دولار امريكى .

لقد شارك العراق في عدد من هذه المشروعات والجدول المرفق بهذا المعرض يبين عددا من المشروعات التي ساهم فيها موزعة على النحو التالي : -

- اولا : ستة مشروعات في الصناعات الاستخراجية
- ثانيا : تسعة مشروعات في مجال الانتاج الزراعي
- ثالثا : تسعة مشروعات في قطاع الصناعات التحويلية
- رابعا : ستة مشروعات في مجال النقل والمواصلات

١. الصناعات الاستخراجية

ت	اسم الشركة	رأس المال	العملة	حصة المراق	%	الملاحظات
+١	الشركة العربية للتعمدين	١٢٥ مليون	د / كويتي	١١ مليون	٩,١٢	تبلغ كلفة المشروع ١٦٥ م د / اردني
+٢	شركة البوتاس المربية المحدودة	٦٣ مليون	د / اردني	٦ مليون	٥,٦٨	تبلغ كلفة المشروع ١٦٥ م د / اردني
+٣	الشركة المربية لصناعة المحاور ذ م م	١٥ مليون	ريال سعودي	٥ مليون	١٠,٠٠	
+٤	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنتيم)	٩٠٥ مليون	اوقية موريتانية	٩٠ مليون	١١	ويعادل رأس المال (٢٠٠) مليون دولار
+٥	الشركة المربية لمعادن انشيري (سامين)	٧٢ مليون	دولار	٥٩ مليون		
+٦	الشركة العراقية - الصومالية للتعمدين (سوارميكسو)	١٥ مليون	دولار	٥ مليون	٣٣,٣٣	تحت الموافقة على تصفية الشركة

٠٢ قطاع الزراعة

ت	اسم الشركة	رأس المال	المطله	حجم العراق	%	الملاحظات
١	الهيئة العامة للاستثمار والانشاء الزراعي	٩٩ مليون	د / كويتي	٢٢ مليون	١٢,٣٢	
٢	الشركة العربية لتنمية الثروة المائية العراقية (ش.م.ع.م)	٥٩ مليون	د / كويتي	١٠ مليون	١٦,٨١	
٣	الشركة العربية لمصادر الاسماك	٧٠ مليون	ريال سعودي	(٧٠٠) الف ريال	١,٠	
٤	الشركة العربية السودانية لادراجين الحديدية	٣٢ مليون	جنيه سوداني	٢٥ مليون	١٢,٥	
٥	الشركة العربية السودانية للخضروات والفواكه المحدودة	١٢ مليون	جنيه سوداني	١ مليون	١٢,٥	
٦	الشركة العربية السودانية للالبان المحدودة	٤٠ مليون	جنيه سوداني	٠ مليون	١٢,٥	
٧	الشركة العربية السودانية للتعبئة والكثير المحدودة	٢٢ مليون	جنيه سوداني	٢,٧٥ مليون	١٢,٥	
٨	الشركة العراقية للمراقبة لتنمية الثروة الحيوانية المائية	١١١ مليون	د / عراقية	٢ مليون	٠,٠	شركة العراق المحدودة
٩	الشركة العراقية للمياه للاسماك (شركة)	٠ مليون	د / كويتي	١٠ مليون	١٩	شركة العراق المحدودة

٣. قطاع الصناعة التحويلية

ت	اسم الشركة	رأس المال	العملة	حصة العراق	النسبة
١	الشركة العراقية للتخدمات البترولية	١٥ مليون	د / لبي	٤٥٠ ألف	٣٠
٢	الشركة العراقية للاستثمارات البترولية	٤٠٠ مليون	دولار	٤٠ مليون	١٠٪
٣	الشركة العراقية للاستثمارات الصناعية	١٦٦ مليون	د / عراقى	٤٨ مليون	٢٨٥٢
٤	الشركة العراقية لكيمياويات المنفقات	٣٦ مليون	د / عراقى	١١ مليون	٢٢
٥	شركة الخليج لد رفلة الالمونيموم	٢٤ مليون	د / بحرينى	٣ مليون	١٢٣٣
٦	الشركة العراقية لصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	٧٢٥ مليون	د / كويتى	١٥ مليون	٢٠٥٢
٧	شركة الخليج للصناعات الدوائية (حلفار)	١٨٢ مليون	د رهم امارات	١٨ مليون	٩٨٩
٨	الشركة العراقية لصناعة المضادات الحيوية ومستلزماتها (أ)	١٦٨٠ مليون	د / عراقى	٤٠٠ مليون	٥٠
٩	الشركة العراقية لصناعات الادوية البترولية ومستلزماتها	١٥ مليون	د / اردنسى	٧٥٠ ألف	٥

٠٤ قطاع النفط

ت	اسم الشركة	رأس المال	العملة	حصة العراق	%	الملاحظات
١	الشركة العربية البحرية لنقل البترول	٥٠٠ مليون	دولار	٦٧,٢٨,٢٠٠	١٣,٥٦	
٢	الشركة العربية لبناء واستصلاح السفن	٣٤٠ مليون	دولار	١٦,٥٤٦,٠٠٠	٤,٧٢	
٣	الشركة العربية للملاحة البحرية	٣٠٠ ألف	جنيه مصري	٧٦١ ألف دينار		ما يعادل رأس المال ١٢,٦ مليون دولار امريكي .
٤	شركة الملاحة العربية المتحدة	٢٨٠ مليون	د كويتي	٢٠ مليون	٢,١٤	
٥	المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عويسات)	٢٢,٢٦٢ ألف	دولار	٣,١٠٠,٠٠٠	١,٩	
٦	شركة النقل البري العراقية - الاردنية	٢٥ مليون	دولار	١٢ مليون	٥٠	

المبحث الثالث : مشاكل العمل الاقتصادى العربى المشترك

برغم المطالبة الملحة بتنشيط المسار نحو وحدة الاقتصاد العربى وتعدد المؤتمرات والندوات العلمية والحكومية التى تدعو الى تحقيق العمل الاقتصادى العربى المشترك ، فان هناك مشكلات مستفحلة امام التكامل الاقتصادى العربى يمكن حصرها بثلاث مجاميع اساسية هى :-

أولا : المتغيرات التى تحيط بالعمل الاقتصادى العربى المشترك .

تواجه الامة العربية هجمات خارجية تهدف الى تفتيت النضال القومى عن طريق التصدى لمحاولاتها التنموية . . وقد برزت بشكل واضح اتجاهات الاحتواء والوصاية من قبل الدول المتقدمة للاقطار العربية لادراك الدول المتقدمة بأنها ستفقد وظائفها الاقتصادية وامدادها بالمواد الخام والسلع الأولية بأسعار رخيصة اضافة الى تصريف فوائضها من الانتاج السلعى الذى يفوق الطاقة الاستيعابية لاسواقها واستثمار فوائض رؤوس الاموال والحصول على معدلات عالية من الارباح ، ولهذا ازداد نشاط الدول الصناعية لتكريس واقع التجزئة والتعبئة ومجابهة الجهود التى تسعى لتحقيق الوحدة العربية . واعاقبة عملية التنمية والنهوض الشامل فى الوطن العربى وعزل اقطاره بعضها عن بعض ، وفك الارتباطات الاقتصادية بين اقطار الوطن العربى وتقوية الارتباطات الاقتصادية مع العالم الخارجى من خلال تنمية المعوقات وتزايد الاتجاهات القطرية المرتبطة بالمنفعة الاتية على حساب المصلحة القومية .

مقابل هذا برزت حالات ضعف وعدم اهتمام فى تطور وتنظيم الاطار المؤسسى للعمل العربى المشترك وعدم تصعيد فعاليته لصالح تعزيز التعاون بين هيئاته التنظيمية اضافة الى بطء تطوير ميثاق جامعة الدول العربية الذى أصبح بعيدا عن طموحات جماهير الامة العربية فى المرحلة الراهنة التى تتضمن من المؤسسات العمل الاقتصادى ان تقدم أكثر من أجل الوفاء بالمتطلبات الاساسية اللازمة لتنفيذ استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك بأهدافها ومنطلقاتها ومنهجيتها وألياتها .

لقد أخذت المتغيرات السلبية تتفاقم مما أدى الى ظهور محاولات مباشرة وغير مباشرة تستهدف الخروج من الاطار القومى الشامل بخلاف ما يؤكده عليه العمل الاقتصادى العربى المشترك لتكوين اطار تعاون وتنسيق اقتصادى جزئى وهذا النوع من التنسيق والتعاون لا يمكن أن يكون بديلا أو منافسا للاتفاقيات الجماعية المعقودة ضمن اطار المجتمع العربى على المستوى القومى الشامل ، ويمكن ان تؤدى هذه الصيغ الى نتائج هامة ليس على مستوى التعاون الجزئى بل على مستوى التعاون العربى الشامل خصوصا اذا تم فعلا وضع مسارات تلك الصيغ فى اطار المسيرة الكلية لحركة التنسيق والتكامل الاقتصادى باتجاه تسريع الخطرات نحو العمل الاقتصادى العربى المشترك .

ان استمرار المعوقات امام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة كأتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بالاخص بعد تأكيد قرارات قمة عمان ١٩٨٠ على العمل من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى على طريق الوحدة الاقتصادية العربية وبعد أن أصبح هدف الوحدة الاقتصادية العربية مسؤولية مشتركة لمؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك مما يؤشر بشكل حازم الحالية التى يلغىها الجهد العربى المشترك الذى

بدأ ضعيفا ومتراجعا عن بلورة المضامين والتفاصيل التي توفر امكانيات دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الامام بالفكر والعمل لتعزيز وتطوير المبادئ والأهداف المنهجية التي وردت في مقررات قمة عمان ١٩٨٥ . .

ثانيا : المشكلات التي تتعلق بالهناك الاقتصادي والسياسي للاقطار العربية وذلك ان تعدد اقطار الوطن العربي بفعل عوامل سياسية مفروضة على جماهيره - جعل ثرواته البشرية والطبيعية لا تتوزع بشكل عادل ولهذا تكونت ثلاث مجاميع من الاقطار هي^(١)

- اقطار مرتفعة الدخل

- اقطار متوسطة الدخل

- اقطار منخفضة الدخل

كانت حصيلة الجهود والتدابير التي عبرت عنها استراتيجيات التنمية الاقتصادية في اقطار الوطن العربي كمحاولات من الاقطار العربية لتنمية اقتصادها حصول تطور غير متسق للاقتصاد العربي نظر لان الجهود التي بذلتها بعض الاقطار العربية في توسيع القاعدة الانتاجية لم تستطع حل المشكلات الاقتصادية لسكان الوطن العربي ولم تعوض حاجة الاقتصاد العربي الى الاقتصاد العالمي .

(١) استعمل متوسط دخل الفرد كمعيار لتصنيف مستويات الدخل .

ان ماتم بناؤه من صناعة عربية خالت حلقاته التكنولوجية غير متكاملة ولا يستدعى
أن يوفد الصناعة العربية بالمستلزمات اللازمة لإخراجها من طرق التبعية وحل مشكلة
المطالة أو أحداث تنميرات نوعية في الزراعة لكي تتمكن من مواجهة الحاجات إلى الغذاء
وتزويد للصناعات باحتياجاتها يضاف إلى ذلك أن بعض الصناعات نشأت في ظروف
أدت إلى ربط الاقتصاد القومي ربطاً محمياً بأوضاع في خارجها ، مما جعل النتيجة
النهائية لحماية الإنتاج لغير صالح الوطن العربي وتزيد من درجة التبعية الأجنبية .
وقد رأينا هذه الجهود وغيرها تفاقم في الفوارق بين الريف والمدينة وبين شرائح
المجتمع داخل الأقطار العربية وفيها منها (١)

كما أن طبيعة الانظمة الاقتصادية التي تتبع من الفكر السياسي للسلطة فسي
كل قطر عربي تختلف من حيث حجم القطاع الخاص والقطاع الاشتراكي وطبيعة الدور
المحدد لكل منها مما يسبب صعوبات كبيرة في إمكانية الدمج الاقتصادي العربي
المشترك لأن لكل نظام أهداف ووسائل تتباين في وجهات نظرها في كثير من المسائل (١)

(١) مزيد من التفاصيل انظر هاشم الدبلر والدكتور اسامة العربي بمنوان (ابعاد
العمل الاقتصادي العربي المشترك على التنمية الاقتصادية العربية) مقدم
الى المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب بغداد ١٩٨٥ .

(٢) للمزيد من التفصيل راجع البحث الثاني من ورقة الامانة العامة لاتحاد
الاقتصاديين العرب المقدمة الى مؤتمر الاقتصاديين العرب بغداد ١٩٨٥ .
بخصوص العمل الاقتصادي العربي المشترك .

يضاف الى ذلك ان تخلف وسائل الاتصال والنقل بين الاقطار العربية يحد
واحدا من المشكلات التي تواجه فتح الاسواق العربية بعضها البعض لصعوبة انتقال
السلع وارتفاع تكاليف النقل مما يجعل الاستيراد من الخارج أقل تكلفة من استيراد السلع
العربية في احيان كثيرة اضافة الى انه يشكل قيда على حركة انتقال اليد العاملة
العربية داخل الوطن العربي^(١)

ان لبعض الاقطار العربية مصالح ذاتية خصوصا الاقطار غير النفطية بحكم
اعتماد ايراداتها العامة على مصادر غير النفط الضرائب الجمركية فان التكامل الاقتصادي
الذي يترتب عليه الغاء الضرائب وحرية التجارة ولا بد وان تؤدي الى انقراض ايراداتها
من الضرائب الجمركية الامر الذي يجعلها لا ترغب بالتكامل الاقتصادي العربي .

ثالثا : المشكلات التي تعكسها عملية التنمية القطرية

أ - الاخطار السياسية : وتظهر من خلال الضغوط السياسية التي يمارسها
أعداء الامة العربية ، والتي تجد في انماط التنمية القطرية حالة مناسبة
لشبه التبعية بسبب ما تحمله التوجهات القطرية من تناقضات في المواقف
السياسية والتي تتفاقم وتتغذى بفعل استمرار العمل التنموي الانعزالي .

اما التنمية اللاقطرية فانها تعكس جوانب موضوعية ابرازها
الموقف العربي الموحد الممكن اتخاذه لمجابهة التحديات
الموجهة للامة العربية ، وكذلك حصول نوع من التكامل بين الاقطار
العربية في جهودها الانمائية .

(١) للمزيد من التفاصيل انظر : + رفعت المحجوب التكامل الاقتصادي والتبعية
الاقتصادية مجلة الاقتصادى العدد الرابع ١٩٢٠ .

ب + الاخطار الناجمة عن المنافسة بين المشروعات المتماثلة

ان نمط التنمية الانعزالية القطرية يعنى غياب السياسة التنسيقية العربية مما يعنى فقد ان المنافع الاقتصادية المشتركة لجميع الاقطار العربية ولهذا يتعزز مفعول الاثار الضارة التى يعكسها استيراد السلع المتصلة من الخارج .

ج + اخطار المنافسة الخارجية : يكون نمط التنمية القطرية عاجزا من توفير الحماية للمشاريع الفنية من المخاطر التى تنجم من استيراد السلع من الخارج ، لما لذلك من صلة بين النمط التنموى وبين سياسة الانفتاح التجارى على العالم ضمن علاقات غير متكافئة يعكسها نمط التقسيم العالمى للعمل .

د + اخطار الامن الغذائى : لا يستطيع كل قطر بمفرده ان يواجه تلويج القوى الدولية باستعمال الغذاء كوسيلة للضغط السياسى والاقتصادى وليس بمقدور اى قطر عربى بمفرده ان يحقق الاكتفاء الذاتى من الغذاء اذا لم تكن المجابهة بشكل جماعى وفق تنسيق موحد لتنمية الانتاج الغذائى .

ه + اخطار التسليح : يحتم احتكار انتاج السلاح التصدى للآثار الخطيرة التى انتهت على ذلك وان نمط التنمية القومية يكون دائما فعليا امام انتاج السلاح مما يضعف القدرات العربية فى تحقيق هذا الهدف كما تشكل التنمية القطرية ظرفا مناسبيا للدولة المصدرة للسلاح لتحديد أسعاره ونوعيته وكميته وفق اسس احتكارية .

و + الاخطار التجارية : يؤكد مسار العمل الاقتصادى العربى المشترك حقيقة مهمة هي تدوير معدلات التبادل التجارى بين اقطار الوطن العربى وتدعى شروط التبادل التجارى للاقطار العربية مع العالم الخارجى بسبب عدم التنسيق فى اتخاذ القرارات وضعف المساواة العربية امام التعامل الخارجى .

ز + الاخطار العلمية والتكنولوجية : ان ضعف قدرة الوطن العربى فى الاعتماد على نفسه فى مجال استخدام العلم والتكنولوجيا التى تحتكر عالميا يعود الى اعتماد انماط قطرية انعزالية سواء على صعيد الانتاج او على صعيد استيرادها . ان عدم التنسيق واستمرار القطرية الانعزالية يقود الى جملة اخطار من الجوانب السياسية والامنية من خلال الاحتكار العالمى للتكنولوجيا ونشوء حالة التبعية التكنولوجية كفناء جديدة لظاهرة التبعية . ومن هذا تبرز الاهمية المشتركة لتنسيق مواقف الاقطار العربية فى هذا المجال سواء على صعيد انتاج تكنولوجيا عربية تلائم الواقع العربى اقتصاديا واجتماعيا على صعيد الحصول على التكنولوجيا المناسبة عن طريق الاستيراد .

ح + القطاع المركزى يجعل استمرار نمط التنمية القطرية توزيع المركز الاقتصادية على الاقطار العربية والمناطق العربية محكوما بالعوامل والظروف الطبيعية يعززه واقع التجزئة والتناقض فى المواقف ، وان استمرار الحالة القائمة لتوزيع الموارد يعنى الاستقلال القطرى الانعزالى مما يقود الى حالة الاستغلال غير الكفؤ للموارد ولهذا ينبغى العمل على اعادة توزيع الموارد الاقتصادية سواء كانت بشرية أم معدنية أو موارد مالية .

المبحث الرابع : مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك

مكنت الفترة الزمنية الممتدة من بداية منتصف القرن الحالي
اقدار الوطن العربي من استيعاب المعوقات الأساسية التي تواجهه
السمل-العربي المشترك من خلال تعدد التجارب الواحد ويـــــه
العربية والدوافع التي دفعت الأقطار العربية لاتخاذ صيـــــغ
متعددة ومتنوعة للتعاون العربي الاقتصادي والتي عكست صورة
مفتحة للعمل الاقتصادي العربي المشترك وستستمر الصورة بهكذا
الشكل مادامت المسببات موجودة مما يستوجب دراسته المستقبل وفق
التصورات التالية :-

- ١ - تؤدي سياسة تغليب المنهج السياسي على المنهج الاقتصادي
وعلى حسابه الى تقييد التفاعل بين البنية والبنية التحتية
لوسائل العمل الاقتصادي العربي المشترك مما يجعل
هذه البلى غير قادره وغير مهيئه لاستيعاب التحول الايجابى
نحو وحدة الاقتصاد العربي بحكم تأثير الخلافات السياسية
على العلاقات التجارية والثقافية والمالية والبشرية • اضافة
الى دعم اساليب الهيمنة الاجنبية على الكيانات القطرية
العربية وتوجيه الممكنات الاقتصادية والسياسية والتاريخية
والديموغرافية والنفسية باتجاه معارض لتوحيد الجهود العربية
لذلك فان مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك يتوقف
على امكانيات الفصل بين المنهج السياسى والمنهج الاقتصادى •

٢ - يؤكد واقع حركة الاقتصاد العربي المحالي عمق الآراء التي تدعى بأن التكامل الاقتصادي المتوفر حاليا يوفر إمكانات لدعم العمل الاقتصادي العربي المشترك لعدة أسباب منها :-

أ . تعتمد هذه الآراء أن العمل الاقتصادي العربي المشترك ينطلق من تشخيص التبادل التجاري بين اقطار الوطن العربي الذي ازداد تخلفا بسبب التجزؤة التي تفاقمت على الوطن العربي الواحد اضعف مستوى التبادل التجاري بحكم السبب ذاته او لطبيعة التشابه في منتجات الوطن العربي . لذلك فسان اصفاء الظاهر الانتاجي على الجهد العربي المشترك يقضي الى تنسيق العمل التنوي الذي تتخل فيه الصلة الاساسية لتطوير الحياه الاقتصادية العربية .

ب . القول بأن الاقتصادات العربية في وضعها الحاضر ليست متكاملة لانتاجيا ولا تبادل لا بل متشابهة ومتنافسة بسبب تخلفها وتبعيها هيكلها الى مراكز الهيئة الاجنبية الخارجية وان الانذار العربية تتحمل بكونها تتج بالاساس من أجل التصدير ولا يمكنها تصنيع ما تنتجه لاغراض الاستهلاك وتستهلك ما تستورد وما لا تنتج ولهذا اقتضت مآهتها في التجارة العالمية على تصدير الاوليه الى البلدان المتقدمة في حين ان الاستيرادات العربية جميعها تأتي من البلدان المتقدمة ما نجم عنه اوثيق ارتباطات اقتصادات الاقطار العربية عموديا مع اقتصادات الدول المتقدمة فيما اتسمت ارتباطاتها الافقيه بالتشكك والتأجير . ان هذه الآراء لاتعبر بدقه عن امكانات تصعيد التبادل التجاري البعض لو توفرت الاداره لذلك بسبب تنوع امكانات الانتاج في الوطن العربي .

ج • امكانيه التكامل على مستوى القوى العالميه والكوادر المتخصصة
نتيجه تمتع بعض اجزاء الوطن العربى بوفرة عاليه فى العماله •

٣ - تصعيد فعاليه السوق العربيه المشتركه •

ان السوق العربيه المشتركه وسيله هامه فى العمل الاقتصادى العربى
المشترك ولكن ربطها بخطط التنمية الموحده لاقتصاد الوطن العربى
يشد من فاعليه العلاقه بين البنيه التحتيه والبنيه الفوقيه للاقتصادات
العربيه الموحده ، ذلك ان السوق العربيه المشتركه فى واقعها الحالى
غير فاعله لاسباب منها :-

١ - جاء انشاء السوق العربيه المشتركه نتيجه محاكاة العمل الموحدى الذى
بدأ فى أوربا اى تقليد للسوق الاوربيه المشتركه الامر الذى جعل اسلوب
بناء هذه السوق قاصرا عن الاستجابه لمتطلعات الجماهير العربيه الواقيه
فى التكامل ومن ثم الموحده •

ب - ان واقع السوق العربيه المشتركه يقتصر على اطلاق المبادلات التجاريه
عن طريق تجنب العوائق الجمركيه لكنه يهمل العنصر التنموى وهو
العامل المهم والفاعل فى نشاط السوق ويمكن القول ان السوق العربيه
المشتركة تستمر ضعيفه مادامت امكانيات التبادل بين الاقطار العربيه
ضعيفه هيكلها ولكن الانتاج العربى لا ينفو بشكل موحّد ليلبى الطلب
بالكم والنوع • وهذا يتطلب العمل النشط نحو وضع خطط تنمويه
تستهدف تغير الهياكل القائم وتطور الانتاج الزراعى والتعدين الصناعى
وتوحيد السياسه العربيه للدفاع عن المصالح الاقتصاديه للامم العربيه •

٤ - عزل المشاريع الاقتصاديه العربيه عن استراتيجيه التنمية المتبعه فى كل قطر عربى •

تكاد المشاريع العربية المشتركة ان تكون من اكثر الوسائل فاعليه فى تطوير العمل العربى المشترك نحو وحدة الاقتصاد لكونها تشكل توحيدا وتنسيقا للخبرات والمكانيات العربية فى المجالات التخصصيه • ولكن معظم الاتفاقيات بهذا الخصوص لم تدخل حيز التنفيذ بسبب قطريه السياسات التنموية اضافة الى تواجد معوقات هيكلية قويه التأثير منها •

أ - ضعف طموحات القطاع الخاص وتلكو القطاع العام بسبب العوامل السياسيه • من اقامه المشاريع الاقتصادية فى الوطن العربى رغم عدم وجود معارضة رسميه من الحكومات العربيه • والملاحظ أن راس المال العربى الخاص يولى اهتماما للمضاربة العقارية والخدمات وبعض الصناعات والمشاريع التى تعطى ردد اسريعا ومؤكدا • • • بعيدا عن مخاطره والابتكار •

ويشير الواقع السياسى للاقطار العربيه أن القطاع الخاص قد وتطور بفضل رعايه وحمايه وتشجيع الاداره الحكوميه الا انه يعتمد فى علاقاته الاقتصادية الخارجيه على سياسته الدوله الذى يربط نشاطه بالعلاقات السياسيه بين الاقطار العربيه •

أما القطاع العام الذى يربط بالسلطه السياسيه لكل قطر عربى فقد اظهر عجزا ملحوظا عن الشاء مشاريع اقتصاديه مشتركه كون اتجاه السلطات السياسيه القطريه يعطى الاولويه لدعم مركز الدوله فى المحيط القطرى واستعمال كل الوسائل السياسيه والاقتصاديه لخدمه هذا المركز •

ب - يصطدم قيام مشاريع اقتصاديه عربيه مشتركه بواقع تبعيه الهياكل الانتاجيه القطريه بالاسواق العلميه ومتجلى هذا الواقع فى طبيعه المشاريع الاستخراجيه والمعدنيه والزراعيه المهيئه لتصدير منتجاتها والبتي ترتبط بموانئ تلعب دور الوسيط فى التيارات التجاريه مع البلدان المتطوره • فالعراکز الجغرافيه البتي تعمل على التبادل التجارى تهيئت بشكل يخدم التبادل التجارى

مع الدول المالكه (١) . لذلك فان مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك يتوقف على تحقيق الاستخدام الامثل لهذه المراكز .

هـ - التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية :

يعد تنسيق خطط التنمية بين الاقطار العربية من المداخل الرئيسية للتكامل الاقتصادى العربى والطريق الفاعل فى تحديد سياقات التكامل القطاعى فى الوطن العربى . ليس لانه يحدد صيغ تنفيذ اولويات للاستثمار فحسب بل لكونه ينشط المشروعات العربية المشتركة ويزيد من عددها التنفيذ اهداف الخطط التنموية على المستوى القطرى بجهد عربى مشترك وعلى المستوى القومى بنفس الجهد العربى اضافه الى زيادة فاعليه التبادل التجارى . وخلق ظروف موضوعيه لبلوغ التخصص الانتاجى والتقسيم الاجتماعى للعمل تاسيسا نحو متناسب ليحقق مزايا الاعطاء بالانتاجيه وخفض تكاليف تطوير الهيكل الانتاجى وتنوع الانتاج بما يحقق التكامل بين منتجات اقطار الوطن العربى وتحقيق زياده فى نسب التبادل التجارى بشكل يفوق حجم التبادل التجارى مع العالم الخارجى .

ان مبدأ التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية العربية يعنى تحيين الهيكل الانتاجى بالشكل الذى تسعى اليه الاقطار العربية مجتمعه لان اول متطلبات هذا التنسيق هو توحيد السياسات الاقتصادية بوجه عام وتوحيد حركة السياسات الفرعية الاخرى يمكننا لذلك من اثر على زياده تالاهيه النسبيه لحصه الاقطار العربية فى اجمالي استيراداتها من هذه الاقطار وصادراتها الى العالم الامر الذى يحقق للوطن العربى مربحا افضل فى تجارته الخارجيه ويؤدي الى تحسين نسب التبادل التجارى لها كلها .

ان التنمية الاقتصادية المخططة على مستوى الوطن العربى تضمن الاستخدام

(١) الدكتور فتح الله ولعلو " احدى عشر طروحه فى اشكاليه العمل الاقتصادى العربى - المشترك بالمغرب " ١٩٨٢ .

الفعال لمنجزات العلم والتكنولوجيا وابتكار الطرق الحديثة في الانتاج بغيره رفع الكفاية الاقتصادية نظرا لان ميزه التخطيط هي تحديد المسارات لبلوغ الهدف المرسوم وهو تعجيل التنمية الاقتصادية ومن ثم زياده الدخل القومي ووقف معدلات نموه .

ان التخطيط المتسق لعملية التنمية اضافته الى فاعليته في اضافته مشاريع استثماريه جديده فهو يؤمن التوسع في حجم الطلب الفعال من خلال التوسع في السوق مما يؤدي الى تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المستفله فعلا (التوسع العمودي) . ولكن رغم الجهود التي بذلتها الامانه العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية في اعداد دراسات قطريه واخرى قطاعيه لتكون اساسا لتجميع المعلومات والبيانات الاحصائية وتحليلها الا ان التنسيق لا يزال اغائبا عن العمل الاقتصادي المشترك . ولكن يكون العمل الاقتصادي العربي جديدا فانه يجب ان تنفذ عملية اعداد برامج تنمية قابله للتنفيذ باشراف عربي مشترك وواقع الحال بالرغم من التماثل في منهجيه التخطيط وعلى المستويات كانه فقد ظل التخطيط الاثمانى بتوافر منطقيا وواقعا رغم العديد من الاختلاف بين المستويات التخطيطية المختلفة وخصائص العملية التخطيطية القطريه .

الفصل الثالث

ملاح التنمية في الاقتصاد العراقي

- المبحث الاول : الخصائص الاساسية للاقتصاد العراقي
- المبحث الثاني : المبادئ الاساسية لستراتيجيه التنمية
- المبحث الثالث : تجربه التنمية الاقتصادية في القطر العراقي
- المبحث الرابع : ملاح التطور في الاقتصاد العراقي ٧٠ - ١٩٨٣

البحث الأول

الخصائص الأساسية للاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بخصائص محددة تجعله في بداية التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ففي فترة السبعينات بذلت جهود واسعة لغرض تجاوز مرحلته الاقتصادية التقليدية الناجمة من الاعتماد على قطاع أولى هو انتاج وتصدير النفط الخام والاعتماد على الظروف الطبيعية بالنسبة للقطاع الزراعي ، والعمل على الوصول الى مرحلة الانطلاق في طريق التنمية بتحقيق ظروف اقتصادية واجتماعية تؤهل القطر لتنفيذ البرامج الالمائية ، الا ان ارتفاع اسعار تصدير النفط الخام بعد عام ١٩٧٣ ادى الى ارتفاع حصته في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض حصص القطاعات الاخرى خصوصاً السلمية نظراً لانها حققت معدلات نمو اوطأ من تلك المتحققة في القطاع النفطي وذلك فـان المائدات النفطية برغم دورها الحاسم في تمويل عملية التنمية ، الا انها ادت الى بروز اوسع لظاهرة اختلال الهيكل الاقتصادي للقطر حيث ازداد اعتماده على قطاع تصدير النفط الخام .

لقد حقق القطر نجاحاً واضحاً في توفير المهيكل الاساسية القادرة على استغلال الموارد البشرية والمادية كالنقل والمواصلات وخدمات التعليم والصحة ، الا ان الخصائص الاساسية للاقتصاد العراقي تمثلت في النقاط التالية :-

اولاً : عدم ملائمة توزيع قوة العمل للحاجم الحقيقي للقطاعات الامر الذي ادى الى ارتفاع عرض العمالة في قطاعات معينة وشحتها في قطاعات اخرى مما نجم من ظهور البطالة المقنعة في هذه القطاعات وقد برزت هذه الظاهرة بشكل خاص في اجهزة الدولة المختلفة ، كما كان لها وجود كبير في القطاع الزراعي حيث يبين التوزيع القطاعي للقوى العاملة في القطر برغم عدم وجود مسح دقيق

للعامله في القطاع الزراعي) أن عدد العاملين في القطاع بقى ثابتا تقريبا منذ احصاء عام ١٩٧٥ حتى قيام الحرب مع العدو الايراني في ايلول ١٩٨٠ ، كما ان نصيب العاملين في القطاع من السلع (عدا الزراعه) بلغت حوالي ١٥% من مجموع عدد المشتغلين في القطر خلال النصف الاول من عقد الثمانيات .

ثانيا : اختلاف مستوى النمر الاقليمي بين اجزاء القطر فقد حققت بعض المدن الرئيسيه وضواحيها كبغداد والبصرة طفره واسعه في حجم الاستثمارات فيها مما خلق حركه انمائيه كبيره تمثلت في تغيير نمط الحياه والساليب العيش الا ان مناطق واسعه بقيت متخلفه بفجوه شديده خصوصا في المناطق الريفيه واز جزاء البعيده عن العاصمه .

ثالثا : لم تستطع الاجهزه الحكوميه التطور بمجاراه التوسع الحاصل في النشاط الانمائي للقطر كما بقيت في حاله تخلف واضح عن تغطيه المتطلبات الجديده والمتزايد للمجتمع العراقي نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار في مختلف القطاعات خلق اختناقات واسعه في الخدمات التي تقدمها هذه الاجهزه .

رابعا : عانى العراق من انخفاض شامل في مستوى التعليم المهني والمهارات الفنيه ، ولم يكن بالامكان تجاوز هذه الحاله في ظرف عقد واحد من الزمن لذلك فان التوسع في النشاط الاستثماري لم يكن متصاحبا بشكل متوازن مع توفير الحواجز الفنييه والاداريه والاقتصادي والمحاسبه اللازمه لاعطاء التطور المادي ابعاده الحقيقيه .

خامسا : ادى التوسع في النشاط الانمائي الى زياده اسداد الاقتصاد العراقي الى الاسواق العالميه نظرا لارتفاع الطلب على السلع المصنعه سواء لاغراض تنفيذه خطط التنميه القومييه او للاغراض الاستهلاكيه الناجمه عن ارتفاع متوسط دخل الفرد ، اذ يلاحظ ارتفاع حجم القطاع الخارجى مقارنة بالنتاج المحلى الاجمالى الامر الذى يعود ، في جزء هام منه ، الى ارتفاع استيرادات القطر من مختلف السلع .

سادسا : انخفاض مستوى التكوين الرأسمالى مقاونه بالحاجه الواسعه لهذا التكوين
نتيجه النقص فى كافه مرافق الاقتصاد ، ادى ذلك الى انخفاض انتاجيه العمل
نتيجه محدوديه التعامل مع المكانه الحديثه ومجليزات التطوير التكنولوجى ، ففى
خلال سنوات عقد الستات كان المعدل السنوى للزيادة المتحققه فى تكوين
راس المال بحدود ١٥٠ مليون دينار وفى النصف الاول من عقد السبعينات كان
معدل الزيادة السنوى ٣٣٧٢ مليون دينار بالاسعار الثابته لسنة ١٩٧٥ .

سابعا : محدوديه مساهمه المرأة فى النشاط الاقتصادى بسبب قيود اجتماعيه واسعه ونتيجه
للتكوين الاجتماعيه فى القطر ، لقد اتسعت مساهمه المرأة اثناء الحرب وخصوصا
فى تزايد الناتج الزراعى الا ان نسبة المرأة المشتغله الى اجمالى عدد النساء
فى سن العمل فى القطر كانت بمعدل ١٨% سنويا خلال عقد السبعينات .

ثامنا : بشكل اتساع قاعد الهرم السكانى الفاجم عن ارتفاع نسبة الاطفال الى
مجموع السكان عبئا على الاقتصاد العراقى فى متطلبات واسعه لتوفير المدارس
والمؤسسات الصحيه والخدمات الموجهه للاطفال ، ففى خلال الفترة ١٩٧٦ -
١٩٨٠ كانت نسبة الاطفال ذون سن ١٥ سنة تقارب ٤٨% من مجموع السكان ،
الامر الذى يعنى ارتفاع معدلات الاعاله وانخفاض نسبه قوة العمل الى
مجموع السكان (١) .

(١) المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء / المجموعات الإحصائية المكونين وتقديرات

سكان العراق حسب المحافظات للفترة ٧٧ - ١٩٧٩ .

المبحث الثاني

المبادئ الأساسية لـ استراتيجية التنمية

تبلورت مفاضل استراتيجية التنمية القومية في العراق خلال الخطط الإنمائية التي وضعت بعد عام ١٩٧٠ ، حيث صياغة مواقف استراتيجية بعملية التنمية في التطور استنادا الى طروحات حزب البعث العراقي الاشتراكي ومطلوبته في بناء المجتمع وتطويره نحو التالي :-

- اولا : التأكيد على السيطرة التامة للدولة على الموارد الطبيعية والاقتصاديه وتعبئتها لخدمة الاهداف الانمائية والعمل على ترشيد وسائل استخدامها بما يحفظها من الهدر ويدعم الاستقلال والا من الاقتصادى ويزيد من فرص وإمكانات الاعتماد على القدرات الذاتية للقطر ، وقد تحقق ذلك عن طريق تأميم عمليات استخراج وتصدير النفط الخام لعام ١٩٧٢ ، اهدفه الى التوجه نحو استغلال الموارد الطبيعية استغلال وطنيا كالكبريت والفوسفات .
- ثانيا : تهيئة القطر العراقي بثقله السكانى والاقتصادى ليلعب دورا ايجابيا عميق التاثير على الساحة العربية وعليه التنمية والتكامل الاقتصادى لاجراء الوطن العربى ، وتجسيد الدور الطبيعى الذى يضطلع به التطور لبناء القاعدة المادية واطلاق التنمية العربيه ، وقد ظهر هذا المبدأ واضحا فى خطة التنمية القومية ٧٦ - ١٩٨٠ من خلال التركيز على المهمات القومية للخطة ، كما وجدت له تطبيقات متعددة منذ سنة ١٩٦٨ الحد الان برغم المشاكل والعقبات التى يواجهها العمل الاقتصادى العربى المشترك .
- ثالثا : تحقيق التفاعل بين الاهداف الإنمائية للخطط القومية وبين مسيرته بناء المجتمع الاشتراكي فى القطر ، بتحقيق المصاحبة المتعاضدة بين الوصول الى وتأثر نمو مرتفعه وبين تصاعد مشاركته القطاع المتصارع فى مختلف القطاعات الاقتصادية وتعميق

دوره فيها . وقد تحقّق هذا المبدأ في ارتفاع حصّة القطاع الاشتراكي في
الناتج المحلي الاجمالي من ٢١% الى ٨٢% بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ -
ليحتل بذلك دورا قياديا وموجها في الاقتصاد العراقي .

رابعا : لعنايه بالانسان باعتباره محور عمليه التنمية فهو اداة تنفيذها وهو الهدف
الاعلى لهموا بجهه فقد اتجهت خطط التنمية القوميّه الى رفع مستوى الموارد البشريّة
وتوفير شروط العيش السليم للانسان اضافة الى زياده المشاركين فعلا في قسوة
العمل من اجمالي السكان .

وقد اكد خطبه التنمية القوميّه ٧٦ - ١٩٨٠ على مواصلة الجهود المكثفه في
مجال الاستثمار النوجيه للعنايه بالانسان ورفع الكفاءه الفنيه للطاقه البشريّه
وتحقيق التطور النوعي للانسان ، كما تضمنت الخنطط التي صدرت بعد الثوريّه
تاكيدات على تنميه الطاقه البشريّه ومواصلة العنايه بالاستثمار الموجه للانسان وخاصة
في مجال الخدمات العامه .

خامسا : اعاده هيكله قطاع انتاج السلع بما يؤمن تحقيق تنميه متوازنه وتوفير المستلزمات
الرئيسيه لتوسيع الصناعات المعتمده على المواد المحليه ، والعمل على تطوير
قطاعات الاقتصاد الوطني يوتائر تفوق معدل نمو القطاع النفطي ، ففي خطه
عام ١٩٧٠ - ١٩٧٥ تم التاكيد على القطاعات السلعيه (الزراعيه والصناعات
التحويليه) ، اما هلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٠ فقد تم التركيز على القطاعات
التوزيعيه وخاصة لقطاع النقل والمواصلات مع أن الخطه كانت قد اعطت الاهتمام
الاول للصناعات التحويليه وقد استمر هذا الاتجاه خلال النصف الاول من عقده
الثمانينات .

سادسا : جعل القطاع الصناعي قائدا للعمليه التنمويه .

نظرا لاهميه التصنيع في عمليه التنمية الاقتصاديّه ، لذلك فقد استهدفت

خطط التنمية في العراق زاده الاهميه النسبيه للقطاع الصناعي في تجميعه
الموقف الاستراتيجي ما يجعل الصناعات التحوليه قائدا للاقتصاد الوطني
نظرا للعلاقة الوثيقة القائم بين تطور القطاع الصناعي وبين تقدم المجتمع اقتصاديا
 واجتماعيا ، الامر الذي يفرض احداث تحوير كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد
 هذا القطاع ، ونظرا لما تعنيه زاده حصه الصناعات في الناتج من خفض ضمني
 لحصه قطاعات اخرى كالزراعة ، الا ان ذلك يجب الا يعني خفض الرقم المطلق للقطاعات
 الاخرى نظرا للعلاقة التشابكية فيما بينها وربما يعني الحفاظ على اسلوب تنميه
 متواتره يكون القطاع الصناعي قائدا لها . لقد استهدفت خطه ٧٦ - ١٩٨٠ -
 تحقيق معدل نمو سنوي في القطاع قدره ٢٢٫٩٪ منها من اجل استكمال بنى
 القاعه الصناعيه اللازمه لمواصله تطوير بنيتها لاقتصاد العراق وتحويله من اقتصاد وحي
 وحيد الجانب الى اقتصاد متقدم متنوع فيه بلمس الانتاج وبتكرارات التصدير
 لصالح تعزيز الاقتصاد الوطني * وبطبيعة الحال فان هذا المعدل يفوق معدلات
 نمو كافة القطاعات الاخرى .

سابعاً : الاتجاه نحو الانتاج الواسع النطاق

ظهرت خلال عقد السبعينات تطبيقات واسعه لهذه الاستراتيجيه تمثلت في
 انشاء مجمعات كبرى للصناعات البتروكيمياويه وللحديد والصلب ومشروع السيارات وغيرها
 الا ان هذه الاستراتيجيه التي تقوم على اساس توجه قومي نصت عليه خطه ١٩٧٦ -
 ١٩٨٠ على * التنسيق والتكامل العربي في ضوء الشروط المتطوره وظروفها العربيه
 والدوله خلال المراحل الثميه للخطط القادمه .

لذلك فقد تم البدء بانشاء مشروعات تقوم على اساس الانتاج الواسع النطاق
 لايهدف تغطيه احتياجات السوق المحليه فقط بل التطلع نحو اشباع جزء من طلب
 الافطار العربيه الاخرى على منتجات هذه المشروعات ، كما ان مشروع خطه ١٩٨١
 ١٩٨٥ نص على (التحرك في نطاق السوق العربيه على اساس الضروره الاستراتيجيه

للتكامل الاقتصادي العربي ومنافع تقسيم العمل بين الاقطار العربية .

ثامنا : دعم نشاط القطاع الخاص

نظرا لاهمية تعبئة كافة الجهود في سباق العملية التنموية فقد تم تشريع قوانين متعددة تسمح للقطاع الخاص بمزاولة النشاط في القطاعات الانتاجية المختلفة ، لقد تم الانطلاق من منهج ثابت في دعم القطاع الخاص يعتمد على تحصيل كافة الطاقات الانتاجية وتوظيفها في عملية التنمية ، اضافة الى تخفيض العوامل النفسية والرغبة في التملك والتقدم المادي والاجتماعي لتكون دافعا في عملية التنمية والانتاج .

المبحث الثالث

تجربة التنمية الاقتصادية في القطر العراقي

اتسم النشاط الانمائي في القطر العراقي خلال الفترة التي اعقبت ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ بخصائص مميزة نجمت عن التزام الثورة المبدئي وموفر شروط المعيش السليمة للانسان في تقريرها للخطوات التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا الجزء من الوطن العربي ، فقد اتضح للقيادة السليمة في القطر ان الاقتصاد العراقي عيشه الثورة يقسم بالخصائص التالية :-

اولا : واجهت الثورة اقتصاديا مرتبطا بالسوق العالمية نتيجة لمواقف شركات النفط الاجنبية ولان التجارة الخارجية تشكل الجزء الاعظم من النشاط الاقتصادي ، ذلك ان القطاع النفطي يوفر موارد مالية ومن ثم يخلق دخولا تستوجب توفير عرض سلعي مقابل ، وان مهمه قطاع التجارة الخارجية تتمثل في سد الفجوة المتنامية والناجمة من تصاعد الطلب مقابل عرض سلعي محدود يعبر عن محدودية قدرة الاقتصاد ، اضافة الى تحمل القطاع التجاري مهمات توفير المستلزمات العملية البداء والتنمية في القطر .

ثانيا : اختلاف مستويات النمو والتطور بين القطاعات المكره للاقتصاد الوطني ووجود قطاعات تعاني من التخلف الشديد في مقدمتها القطاع الزراعي مقابل قطاعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم نسبيا مثل قطاع الاستخراج النفطي وقطاع الصناعات التحويلية الامر الذي يستوجب الاخذ بأسلوب تنمية متوازنة الى حد ما لغرض دفع القطاعات المختلفة الى الامام وتحقيق الانطلاق المطلوب للاقتصاد ، وعدم جعل بعض القطاعات عائقا امام عملية النمو الاقتصادي للقطر .

ثالثا : شيوع ظاهرة انخفاض استغلال الموارد والامكانات المتاحة بسبب وجود عفاصل عاطلة في الاقتصاد او انها تعمل دون الطاقة المتاحة لها ، وان عوامل الانتاج ليست في حالة التشغيل الكامل ، وشمل ذلك القوى العاملة التي تعاني من البطالة المقنعة والتشغيل الموسمي خصوصا في القطاع الزراعي .

رابعاً : ضعف التشابكات القطاعية وعدم التكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث تتكامل معظم القطاعات الاقتصادية مع الاقتصادات الأجنبية بدلاً من القطاعات الأخرى بسبب ضعف الصلة بين القطاعات وعدم اعتماد أحدها على الآخر بل على هميش الاستيراد للتوفير مستلزمات التشغيل والانتاج .

خامساً : يعاني الاقتصاد الوطني من العديد من مظاهر الاختناق نتيجة عدم اتحاق النشاط الانمائي قبل الثروة وسبب تدافع اركان الاقتصاد في اتجاهها نحو التقدم وفي طلبها على الامكانيات والموارد المحلية ، لذلك فان قصور العرض السلعي والخدمي المتاح كان يشكل عائقاً أساسياً امام الكثير من الأنشطة الانتاجية .

لذلك فقد وجدت الثروة امامها مهمة إعادة بناء الاقتصاد الوطني على اسس جديدة خصوصاً بعد عمليات تأميم النفط عام ١٩٧٢ وتصادد ايرادات القطر من القطع الاجنبي نتيجة لعملية التأميم وارتفاع اسعار النفط الخام من الاسواق العالمية لذلك فقد كانت المهمة العاجلة امام عملية التنمية هي العمل على تنويع الاقتصاد الوطني بتنمية القطاعات غير النفطية بوتائر تفوق معدل نمو القطاع النفطي وذلك فقد اعطت عملية التنمية زخماً واسعاً للقطاعات السلعية وخصوصاً القطاع الذي يتمتع بعرونة اعلى وهو قطاع الصناعات التحويلية ، وهذا فقد برزت امام عملية التنمية مهمات التصريف بالايرادات المتاحة والناجمة عن عمليات تصدير النفط الخام وفق اسس تراعى تحقيق التنمية في ظل بناء علاقات انتاج متقدمة كما توجب العمل على وضع سلم اولويات لتنفيذ المشروعات الانمائية يأخذ بالاعتبار معايير جديدة لتحديد الاسبقية بين هذه المشروعات في ضوء التوازن الاقتصادي العام والقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

ولقد اتسمت عملية التنمية في القطر العراقي خلال الفترة ٢٠ - ١٩٨٠ بخصائص اساسية عبرت في كثير من وجوهها عن اتجاهات عملية الانماء والتطور الاقتصادي للمجتمع العراقي ، حيث يمكن تحديد الملامح الاساسية لهذه العملية على النحو التالي :-

أولاً : التأكيد على البناء الاشتراكى

أكدت المناهج التنموية للقطر العراقى على توسيع رقعة القطاع العام وزيادة فاعلية فى قيادة الاقتصاد الوطنى ، اضافة الى تغيير علاقات الانتاج لصالح الفئات المنتجة فعلاً .

صاحبه المصلحة الأساسية فى قيام الثورة وقد كانت القاعدة العادية لهذا التحويل ليس فى توسيع ملكية الدولة لوسائل الانتاج فحسب بل وايضا تغيير علاقات الانتاج عن طريق اصدار قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ والذى خلق علاقات انتاج متكافئة بين العاملة ورب العمل وحفظ حقوقهم فى الحصول على اجر مجز للعمل الذى يؤدونه اضافة الى مشاركتهم فى قرارات الانتاج التى تهمهم عن طريق مشاركة ممثلهم فى مجالس الادارة . اما فى الريف فان اصدار قانون اصلاح الزراعى رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ ايضا خلق علاقات انتاج متقدمة ربطت الارض بالفلاح وسمحت له على ايرادات متكافئة مع العمل الذى يؤديه فى النشاط الزراعى ، وقد تحقّق ذلك فى الوقت الذى ارتفعت حصة القطاع العام فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٤ ٪ فى عام الثورة ١٩٦٨ الى ٨٥ ٪ فى عام ١٩٨٠ .

ثانيا : العناية بالانسان والتنمية الاجتماعية

سارت التطبيقات العملية للنشاط التنموي في القطر على أسس استيعاب متطلبات توفير شروط الحياة السليمة للانسان في هذا الجزء من الوطن العربي . لا يكون الانسان قيمة عليا ينبغي لكفاية الانشطة ان نتجه لخدمتها والتعبير عنها ، لذلك فقد برز الاهتمام بالتنمية المكانية وتوزيع ثمار التنمية بين المناطق الحضرية والريفية ، كما اعطى اهتمام واسع للاوضاع البيئية وتوفير امكانيات العيش السليم بما يؤدي الى انطلاق طاقات الانسان في القطر العراقي باتجاه البناء والتنمية الخلاقة القائمة على اسر رفع كفاءة الاداء العمل وتنمية الطاقة البشرية ومواصلة العناية بالاستثمار الموجب للتطوير النوعي للانسان . لذلك فقد جرى التأكيد على :-

- ١ - خلق فرص عمل تؤمن التشغيل الكامل والافضل للعنصر المبشر بما يسجـم والبناء الاشتراكي .
- ٢ - اعتبار العمل ركيزة اساسية للتربية ، ومنطقة لتحقيق الاشتراكية وتوجيه الناشئة على حب العمل واعطاء قدسية خاصة واحتراس والاقبال عليه والتعاون على ادائه .
- ٣ - مواصلة العمل نحو تزايد اسهام المرأة في عملية التنمية وتوفير مستلزمات دخولها مجالات العمل المنتج .
- ٤ - توفير الظروف المناسبة للقوى العاملة وفقا لمستلزمات التطور الاجتماعي وتهيئة المرافق السكنية بما ينسجم وشروط البيئة الاجتماعية والاقتصادية وفي ضوء ضوابط الخططة من حيث تحقيق التنسيق والتجانس في توزيع الخدمات بين مناطق القطر والفئات الاجتماعية المختلفة .

وقد وجدت هذه التوجهات تطبيقا لها في التوسع في توفير الخدمات الصحية وفي عملية التعليم الذي اصبح الزاميا للمرحلة الابتدائية وحقق اتساعا كبيرا في المراحل الدراسية الاعلى ، اضافة الى أنشطة محو الامية واعداد المهارات والتدريب التي شهدت اهتماما مركزا خلال سنوات عقد السبعينات ، ومن جهة اخرى فقد صدرت قوانين الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال لتوفير للانسان في العراق الاجواد لتحقيق ذلك والمساهمة في عملية الانتاج باعلى قدرة من الكفاءة .

الفبحث الرابع

ملاح التطور في الاقتصاد العراقي ١٩٨٣-٧٠

شهدت الفترة منذ عام ١٩٧٤ انعطافا واسعا في النشاط التنموي في الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع ايرادات القطر من العملات الاجنبية نتيجة لتصدير النفط الخام . وقد انعكس هذا النشاط على شكل معدلات نمو متفاوتة بين القطاعات الاقتصادية ، كما كان للتنمية في القطر شكل خاص متميز نتيجة لفلسفه و استراتيجيه التنمية التي تم اقرارها خلال فترة السبعينات .

هذا المبحث يتناول ملاح عليه في العراق من الجوانب التالية :-

- ٠١ نمط استخدام الموارد الاقتصادي
- ٠٢ موقع القطاع الصناعي ضمن الهيكل القطاعي
- ٠٣ التخصيص القطاعي للموارد
- ٠٤ تطور هيكل الانتاج
- ٠٥ تكوين رأس المال الثابت

اولا : نمط استخدام الموارد الاقتصادية

يبين نموذج هارود - دمار انه يمكن زياده معدل النمو عن طريقين ، الاول : زياده نسبة الادخار الى الدخل (رفع معدل الاستثمار) الثاني : تخفيض نسبه رأس المال الى الناتج (خفض معدل رأس المال) وبالنسبه للاستثمار نظيرا لارتفاع الدخل فتره عقد السبعينات لم يكن بحاجة الى رفع معدلات الاستثمار نظيرا لارتفاع الدخل الناتج عن فعاليه تصدير النفط الخام ، اذ كانت المشكله التي يعاني منها هي محدودية قابليه القطر على استيعاب عرض الاستثمارات العالي المتاح للاقتصاد فقد ارتفع ايراد النفط الخام من اقل من نصف مليار دينار في سنة ١٩٧١ الى حوالي المليارين

في سنة ١٩٧٤ ثم واصل الارتفاع الى ٩٦ مليار دينار في سنة ١٩٨٥ . أما بالنسبة لمعامل رأس المال فان عدم توافر قاعدته انتاج متقدمه اضافته الى نقص المهارات كل ذلك قد جعل عليه انتاج وحده واحد من الناتج تحتاج الى استثمارات اكبر من تلك التي تحتاجها عليه مثيله في اقتصاد اكثر تقدما ، الامر الذي يفرض التوجه نحو استغلال الطاقات الفائضة التي تم خلقها خلال عقد السبعينات لتوسيع الطاقة الانتاجية لرأس المال وزيادة كفاءة العمل عن طريق التوسع في توفير المهارات مما يؤدي بالنتيجة الى خفض معامل رأس المال الى مستويات اوطأ . كما ان الوصول الى هذا الهدف يتطلب الموارد الاقتصادية بشكل منظم في خدمة الاحتياجات مما يؤدي الى تغيير التركيب الاساسي للاقتصاد وخلق ظروف واجواء عمل جديدة تتيح الفرص لتعديل وظيفته الاداء الاقتصادية بما يتلائم وظروف التنمية ، فقد ادى انخفاض ايرادات القطر من تصدير النفط الخام الى ظهور شحة واسعة في تخصيصات الاستثمار الامر الذي يفرض العمل على زيادة كفاءة الاستثمار من اجل خلق كميته انتاج اكبر مقابل كل وحده من وحدات رأس المال القائم .

ثانيا : موقع القطاع الصناعي ضمن الهيكل القطاعي

نظرا لاهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية للقطر العراقي فقد سعى الى زيادة حصته ناتج قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ، بسبب الصلة الوثيقة بين تطور القطاع الصناعي وتقدم ... اقتصاديا واجتماعيا ، ذلك ان ميل الهيكل الانتاجي لصالح القطاعات الاولى : وجب تغيير البنية الاقتصادية للمجتمع الاقتصادي لصالح قطاعات اخرى يقف التصنيع في مقدمتها لغرض توفير عرض سلعي محلي اكبر من اجل تقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية في تلبية احتياجات السوق اضافته الى دورية التصنيع في تنويع الصادرات وزيادة حجمها .

وسع ان تطور القطاع الصناعي قد يعنى خفض الاهمية النسبية لقطاع الزراعة العلمية الاخرى في مقدمتها القطاع الزراعى الا ان ذلك يجب الا يعنى خفض الترفيع المطلق للناتج الزراعى نظرا للعلاقة التبادلية بين القطاعين الامر الذى يفرض تحفيزة نسبه متوازنة بين مختلف القطاعات.

ان زيادة حصة الناتج الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى تنعكس حصة الحال على شكل زيادات فى عدد العاملين فى القطاع واذا كانت هذه الزيادة تعتمد فى المراحل الاولى على امتصاص العمالة الفائضة فى القطاعات الاخرى وخصوصا القطاع الزراعى فبان المرحلة اللاحقة تستوجب اللجوء بشكل واسع الى اتخاذ االيب انتاج تكيفية تتقدمه تؤدي الى زيادة انتاجيه العاملين بدلا من زيادة حجم العمالة المستخدمة.

ويلاحظ ان انخفاض الانفاق الاستثمارى على القطاع خلال فترة الحرب لم ينعكس عليه (١٩٨٢ تحديدًا) لم ينعكس على شكل انخفاض فى الناتج الصناعى كما هو مفروض من النموذج الذى يشير الى ارتفاع كفاءه استغلال رأس المال القائم بزيادة انتاجيه العاملين فى القطاع وان لم تتوفر معلومات تفصيلية عن هذا الموضوع حاليا.

ثالثا : التخصيص القطاعى للموارد

تعتبر مشكلة تخصيص الموارد من المسائل ذات الاهمية التى واجهتها عملية التنمية فى القطر . ذلك ان تحقيق تنميه سليمة يتطلب العمل على الوصول الى هدف رئيسى هو تخصيص الموارد وادارتها بشكل يتوافق مع اهداف عليه التمهيد اضافة الى معالجة مسائل تخصيص الموارد .

رابعاً : تطور هيكل الانتاج

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وبكلفه عناصر الانتاج من ١١٩٩ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ الى ١٥٧٩٤ مليون دينار في سنة ١٩٨٠ ثم اتجه نحو الانخفاض لاحقاً بسبب انخفاض صادرات القطر من النفط الخام خلال الحرب وبالنظر في تطور هيكل الانتاج خلال هذه الفترة يتضح ان حصة قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية في توليد الانتاج قد اتجهت نحو الانخفاض من ٢٥ر٠ % في سنة ١٩٧٠ ثم ٢٨ر٦ % في سنة ١٩٧٢ حتى واصلت الى ٩ر٢ % فقد في سنة ١٩٨٠ (نتيجة ارتفاع قطاع استخراج النفط الخام) لتتجه نحو الارتفاع خلال السنوات الثلاثة التالية حتى تصل الى ٢٤ر٥ % في سنة ١٩٨٣ . ولا يعود هذا الانخفاض والارتفاع الى اسباب تتعلق بالقطاع ذاته بل تعود بالدرجة الاساس الى اختلاف حصة قطاع التعدين والمقالع / النفط الخام خلال هذه الفترة في توليد الناتج .

لقد ارتفع ناتج القطاع الزراعي بالاسعار الجارية من ١٩٤٦ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ الى ١٣٩٢٦ مليوناً في سنة ١٩٨٣ وباتجاه تصاعد خطى عاماً بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فان ناتجه ارتفع من ١١٦٠ مليون دينار الى ١١٦٢٨ خلال نفس الفترة وينقسم صيغه التطور الحاصل في القطاع الزراعي . وعلى وجه العموم فان القطاعات السلعية ساهمت بمتوسط قدره ٦٨ر٢ % من اجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة يعود معظمها الى التعدين والمقالع .

اما بالنسبة لقطاعات التوزيع فقد كان المتوسط السنوي لحصتها في الناتج ١٣ر٨ % خلال الفترة ٧٠-١٩٨٣ ، ويلاحظ ان متوسط هذه الحصة بلغ ٢١ر٦ % خلال السنوات الثلاث الاخيرة ٨١-١٩٨٣ بسبب انخفاض حصة القطاعات السلعية نتيجة انخفاض

صادرات القطر النفطية • وملاحظ ايضا خلال هذه المجموعة القطاعية ان حصة قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمقرن متقاربة لاطلاله الفترة مع تذبذب واضح الامر الذي يشير الى ان نمو ناتج هذين القطاعين كان متقاربا لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فنرى حين حقق قطاع البنوك والتأمين صعودا خلال السنوات الثلاث الاخيرة • ومراجعة ارقام ناتج قطاعات الخدمات يلاحظ ان ناتج قطاع ملكية دور السكن قد ارتفع بشكل مضطرب خلال الفترة ١٩٨٣-٧٠ مع انخفاض حصتها النسبية في بعض السنوات ليس بسبب انخفاض الناتج ولكن بسبب تأثيرات ارتفاع ناتج قطاع التعدين والمقالع • اما بالنسبة لخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية فان ناتجها ارتفع من ٢٧٥ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ الى ٢٧٢٩ مليون دينار في سنة ١٩٨٣ •

خامسا : تكوين رأس المال

كان اجمالي الاضافة الى تكوين رأس المال في القطر ٢٣٢ر٢ مليون دينار عام ١٩٧٠، الا ان هذا الرقم شهد تصاعدا حادا في السنوات التالية خصوصا بعد عام ١٩٧٤ حتى وصل الى ٣٣٢ر٤ مليون دينار في سنة ١٩٨٤ بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥، واحتساب التراكم المتحقق خلال الفترة ١٩٨٤-٧٠ نجد ان اضافة الى التكوين الرأسمالي قدرها ٢٣ر٣ مليار دينار قد تحققت، وبافتراض نسبة اندثار اجمالية قدرها ٤% سنويا فان التراكم الصافي لرأس المال سيبلغ ٢٢ مليار دينار باسعار سنة ١٩٧٥*.

* يشمل التكوين الرأسمالي، الاضافة الى الموجودات الثابتة من :

- الابنية السكنية وغير السكنية والانشاءات •

- المكائن والالات

- وسائل النقل

- الاثاث والثوابت •

وبالنظر في التوزيع القطاعي لهذا التكوين يظهر ان المتوسط العام لحصة القطاع الزراعي في اجمالي تكوين رأس المال قد تذبذب حول ١١,٢% . لطيله الفترة مع ملاحظة ان هذا المتوسط كان ١٤,٤% خلال السنوات الثلاث الاولى من الجداول وكما انه كان ١٠,٤% خلال السنوات الاربع الاخيره . أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد تحقق انخفاض واسع في حصتها في التكوين الرأسمالي اذ كان معدل هذه الحصة ٢١,٢% خلال السنوات الست الاولى من الفترة (١٩٧٥-٧٠) الا ان هذا المعدل لم يتجاوز ١١,١% خلال السنوات الخمس الاخيره حتى انه وصل الى ٥,٤% بسبب ايقاف البدء بإنشاءات مشروع صناعات للقطاع الاشتراكي وان هذه النسبة هي للقطاع الخاص ولاستكمال المشاريع تحت الانجاز .

أما بالنسبة لقطاع البناء والتشييد فقد حافظ على حصته المنخفضة في التكوين الرأسمالي لطيله الفترة والبالغ معدلها ٢,٧% ، في حين حقق قطاع الماء والكهرباء زياده واضحة من حوالي ٥,٢% الى ١٢,٢% في السنوات ٨٢-١٩٨٤ ، وعلى العموم فان القطاعات السلعية حصلت على معدل سنوي قدره ٤,٧% من اجمالي التكوين الرأسمالي خلال الفترة ٧٠-١٩٨٤ .

وبالنظر في قطاعات التوزيع نجد ان قطاع النقل والمواصلات حصل على حصة متزايدة في تكوين رأس المال الاجمالي ارتفعت من ١٢,٢% خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٧٣ حتى وصلت الى ٢١,٠% خلال السنوات ٨١-١٩٨٤ كما حافظت حصة قطاع تجارة الجملة والمفرد على متوسطها البالغ ٣,٩% وكذلك كان الامر لحصة قطاع البنوك والتأمين البالغ ٠,٠% وعلى ذلك فان حصة قطاعات التوزيع قد بلغ متوسطها ٤,٤% خلال فترة الجدول .

ولكن الجدول يبين ان الخدمات الاجتماعية والشخصية قد ارتفعت حصتها من ١٣,٣% الى ٢١,٠% خلال السنوات ٧٠-١٩٨٣ في حين حافظ قطاع ملكية دور السكن على حصته تقريبا مع بعض التذبذب خلال الفترة .

سادسا : تطور بعض مؤشرات الاقتصاد

يتضح من الجدول رقم (٣) ان الرقم القياسي للدخل القوي ارتفع من (١٠٠) في سنة ١٩٧٥ الى (٢١٠) سنة ١٩٨٣ في حين ارتفع متوسط دخل الفرد خلال هذه الفترة الى (٢٢٢) مقابل ارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار الى (٢٥٢) وما يشير الى ان معدل ارتفاع الاسعار في السوق العراقية خلال فترة الجدول قد فاق معدل نمو متوسط دخل الفرد اي ان الدخل الحقيقي قد تضرر خلال السنوات الثلاث الاخيرة من هذه الفترة.

اما بالنسبة لتعويضات المشتغلين فأن حصتها في الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت بشكل واضح خلال نفس الفترة الامر الذي يشير الى تحقيق وضع افضل من حيث توزيع الدخل على عناصر الانتاج ، وان الزيادة المتحققة في حصة المشتغل من التعويضات كانت مقاربة لارتفاع الاسعار لذلك فأن المشتغلين للغير لم يحدث ضرر في مدخراتهم وبذلك كان عبء ارتفاع الاسعار بالنسبة لهم مقبولا الى حد كبير .

اجمالى تكوين رأس المال الثابت فى العراق حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات ١٩٧٥-١٩٨٤
بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥

(ملايين الدينار)

الأنشطة الاقتصادية	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الزراعة والغابات والصيد	٧٦٠	١١٦	١٥٠	١٦٩	٢٣٢	٢٤٠	٢٤٤	٢٥٠	٢٦٩	٢٤٧
التعدين والمقاول	٨٧	١٣٦	١٥٩	١٥٢	١٧٩	١٣٠	١٣٥	١٤١	١٠٥	٧٠
الصناعة التحويلية	٢٤٢	٢٢٣	٢٥٦	٢٥٢	٢٧١	٢٢١	٢٢١	٢٢٣	٢١٠	١٤٤
الكهرباء والمساكن	٧٠	٦٩	١٢٧	٢٣٠	١٦٠	١٨٥	٢٤٥	٢٥٨	٢٢٥	٢٢٥
البناء والتشييد	٣٥	٤٦	٢٦	٢٩	٤٧	٩٧	١٢١	٩١	١٣	٣٩
النقل والمواصلات والتخزين	٣٢٠	٣٥١	٢٢١	٢١٩	٣٣٠	٤٥٨	٧٦٧	٢١٩	٤٢٧	٣٩٥
تجارة الجملة والمفرد	٣٣	٥٠	٥١	٩٧	٧٢	١٠٣	١٦١	١١٦	٥١	٤٦
البنوك والتمويل	٤	٢	١	٢	٢	٥	٧	٥	١	٥
ملكية دور السكن	٧٨	٨٧	١٣٨	١٩٧	٢٢٠	٢٨٥	٤٠٥	٤٠٧	٣٦٧	٣٤٥
الخدمات الاجتماعية	١١٤	١٠٤	١٣٦	٢٣٠	٢٦٥	٤٦٨	٦٢١	٦٩٧	٦٤٠	٤٢٠
والشخصية										
الخدمات الترفيهية الاجتماعية	١١	١٠	١٣	٢٢	٣٦	٤٦	٦٠	٦٨	٦٣	٤١
الخدمات الشخصية	٢	٧	١	٤	٢	١	١٨	٩	٣	١
اجمالى تكوين رأس المال الثابت	١٠٦	١١٨	١٢٧	١٥٨	١٩١	٢٣٧	٣٣٢	٣٣٢	٢٥١	١٩٤

الصفحة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥	٢٠٣٦	٢٠٣٧	٢٠٣٨	٢٠٣٩	٢٠٤٠	٢٠٤١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	٢٠٤٤	٢٠٤٥	٢٠٤٦	٢٠٤٧	٢٠٤٨	٢٠٤٩	٢٠٥٠	٢٠٥١	٢٠٥٢	٢٠٥٣	٢٠٥٤	٢٠٥٥	٢٠٥٦	٢٠٥٧	٢٠٥٨	٢٠٥٩	٢٠٦٠	٢٠٦١	٢٠٦٢	٢٠٦٣	٢٠٦٤	٢٠٦٥	٢٠٦٦	٢٠٦٧	٢٠٦٨	٢٠٦٩	٢٠٧٠	٢٠٧١	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	٢٠٧٥	٢٠٧٦	٢٠٧٧	٢٠٧٨	٢٠٧٩	٢٠٨٠	٢٠٨١	٢٠٨٢	٢٠٨٣	٢٠٨٤	٢٠٨٥	٢٠٨٦	٢٠٨٧	٢٠٨٨	٢٠٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩١	٢٠٩٢	٢٠٩٣	٢٠٩٤	٢٠٩٥	٢٠٩٦	٢٠٩٧	٢٠٩٨	٢٠٩٩	٢١٠٠	٢١٠١	٢١٠٢	٢١٠٣	٢١٠٤	٢١٠٥	٢١٠٦	٢١٠٧	٢١٠٨	٢١٠٩	٢١١٠	٢١١١	٢١١٢	٢١١٣	٢١١٤	٢١١٥	٢١١٦	٢١١٧	٢١١٨	٢١١٩	٢١٢٠	٢١٢١	٢١٢٢	٢١٢٣	٢١٢٤	٢١٢٥	٢١٢٦	٢١٢٧	٢١٢٨	٢١٢٩	٢١٣٠	٢١٣١	٢١٣٢	٢١٣٣	٢١٣٤	٢١٣٥	٢١٣٦	٢١٣٧	٢١٣٨	٢١٣٩	٢١٤٠	٢١٤١	٢١٤٢	٢١٤٣	٢١٤٤	٢١٤٥	٢١٤٦	٢١٤٧	٢١٤٨	٢١٤٩	٢١٥٠	٢١٥١	٢١٥٢	٢١٥٣	٢١٥٤	٢١٥٥	٢١٥٦	٢١٥٧	٢١٥٨	٢١٥٩	٢١٦٠	٢١٦١	٢١٦٢	٢١٦٣	٢١٦٤	٢١٦٥	٢١٦٦	٢١٦٧	٢١٦٨	٢١٦٩	٢١٧٠	٢١٧١	٢١٧٢	٢١٧٣	٢١٧٤	٢١٧٥	٢١٧٦	٢١٧٧	٢١٧٨	٢١٧٩	٢١٨٠	٢١٨١	٢١٨٢	٢١٨٣	٢١٨٤	٢١٨٥	٢١٨٦	٢١٨٧	٢١٨٨	٢١٨٩	٢١٩٠	٢١٩١	٢١٩٢	٢١٩٣	٢١٩٤	٢١٩٥	٢١٩٦	٢١٩٧	٢١٩٨	٢١٩٩	٢٢٠٠	٢٢٠١	٢٢٠٢	٢٢٠٣	٢٢٠٤	٢٢٠٥	٢٢٠٦	٢٢٠٧	٢٢٠٨	٢٢٠٩	٢٢١٠	٢٢١١	٢٢١٢	٢٢١٣	٢٢١٤	٢٢١٥	٢٢١٦	٢٢١٧	٢٢١٨	٢٢١٩	٢٢٢٠	٢٢٢١	٢٢٢٢	٢٢٢٣	٢٢٢٤	٢٢٢٥	٢٢٢٦	٢٢٢٧	٢٢٢٨	٢٢٢٩	٢٢٣٠	٢٢٣١	٢٢٣٢	٢٢٣٣	٢٢٣٤	٢٢٣٥	٢٢٣٦	٢٢٣٧	٢٢٣٨	٢٢٣٩	٢٢٤٠	٢٢٤١	٢٢٤٢	٢٢٤٣	٢٢٤٤	٢٢٤٥	٢٢٤٦	٢٢٤٧	٢٢٤٨	٢٢٤٩	٢٢٥٠	٢٢٥١	٢٢٥٢	٢٢٥٣	٢٢٥٤	٢٢٥٥	٢٢٥٦	٢٢٥٧	٢٢٥٨	٢٢٥٩	٢٢٦٠	٢٢٦١	٢٢٦٢	٢٢٦٣	٢٢٦٤	٢٢٦٥	٢٢٦٦	٢٢٦٧	٢٢٦٨	٢٢٦٩	٢٢٧٠	٢٢٧١	٢٢٧٢	٢٢٧٣	٢٢٧٤	٢٢٧٥	٢٢٧٦	٢٢٧٧	٢٢٧٨	٢٢٧٩	٢٢٨٠	٢٢٨١	٢٢٨٢	٢٢٨٣	٢٢٨٤	٢٢٨٥	٢٢٨٦	٢٢٨٧	٢٢٨٨	٢٢٨٩	٢٢٩٠	٢٢٩١	٢٢٩٢	٢٢
--------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	----

المصدر: وزارة التخطيط - هيئة التخطيط الاقتصادي : ١٩٧٠-١٩٧٧ م دراسات تطوير الاقتصاد العراقي ٧٠-١٩٧٩
 الجهاز المركزي للاحصاء : ١٩٧٨-١٩٨٢ المجموعات الاحصائية ..

جدول رقم ()

تطور بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد العراقي

الترتيب القياسي للصغار	حصة العام في التعويضات		تعويضات المستفيدين		متوسط دخل الفرد		الدخل القومي		السنيات
	رقم	م ^٢	رقم	م ^٢	رقم	م ^٢	رقم	م ^٢	
١٠٠	١٠٠	٥٠٦,١	١٠٠	٩٤٧,٣	١٠٠	٣١٢,٢	١٠٠	٣٤٩١,١	١٩٧٥
١١٣	٩٣	٤٧٢,٢	١١١	١١٢٧,٣	١٣٤	٤١٧,٢	١٣٨	٤٨٤٤,١	١٩٧٦
١٢٣	١٠٦	٥٣٦,١	١٣٨	١٣٠٦,٠	١٤٤	٤٤٩,٠	١٥٤	٥٣٩٢,٣	١٩٧٧
١٢٩	١٢٩	٦٥٠,٨	١٧٤	١٦٥١,٨	١٧٢	٥٣٨,٢	١١٢	٦٧٠١,٩	١٩٧٨
١٤٢	١٥٣	٧٧٢,٣	٣١٦	٢٠٤٨,٤	٢٦٥	٨٢٥,٩	٣٠٣	١٠٥٨٨,٨	١٩٧٩
١٦٦	١٨٧	٩٤٦,١	٢٩٦	٢٨٠٢,٢	٣٧١	١١٥٧,٤	٤٣٩	١٥٣٢٣,٠	١٩٨٠
١٩٨	٢٣٣	١١٧٨,٢	٣٨٤	٣٦٣٦,١	٢٣٦	٧٣٦,٣	٢٨٨	١٠٠٦٤,٦	١٩٨١
٢٢٥	٢٦٧	١٣٤٨,٨	٤٥١	٤٣٤٥,٣	٢٣٤	٧٣١,٠	٢٩٦	١٠٣٢١,٢	١٩٨٢
٢٥٢	٢٤٨	١٢٥٤,٨	٤٥٩	٤٣٥٢,٨	٢٢٢	٦٩٤,٠	٢٩٠	١٠١٢٤,٠	١٩٨٣

م^٢ = مليون دينار عراقي
رقم = الرقم القياسي

المصدر : الجمهورية العراقية - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية السنوية للإعلام

تعرف المنهجية بأنها سلسلة من الفعاليات أو المعطيات المنظمة التي تستهدف الوصول الى نتيجة مطابقة لشروط النظرية ورويتها لذلك فان هذا الفصل يحاول متابعة الفعاليات التسمية التي حدثت في العراق خلال السنوات المنصرمة منذ عام ١٩٨٠ والنائج المتحققة من اجل تحديد منهجية التنمية في القطر خلال هذه الفترة . لذلك سيتم القاء الضوء على الاجراءات الاقتصادية والعالية التي اتخذت خلال السنوات السبع المنصرمة منذ بداية العدوان الايراني للوصول الى مرحلة اقتصاد الحرب وتعبيث قوى الانتاج والموارد المالية وحشد الطاقات الاقتصادية لادامة القتال الامر الذي يعنى ايضا اجراء التعديلات على العلاقة بين التراكم القومى والاستهلاك الفردى لمواجهة الاستهلاك الحربى ، الى جانب مواجهه اعباء التنمية وتعويض القوى الانتاجية التي تفقد نتيجة الحرب وما يتسبب عنها من هدم وتدمير .

ان تحويل الفعاليات الاقتصادية الى جهد جماعى وفقا لبرامج محددة من العمل الانتاجى والاستهلاك اذ يستهدف بطبيعة الحال تحقيق اقصى الفوائض التي تخدم حربنا العادلة ، فانه يتضمن ايضا الحفاظ على الاستهلاك العام والخاص عند ادنى مستوياته لتوفير موارد اكبر تحت تصرف العمليات الحربية .

وقد كانت هذه العملية ممكنة خلال السنوات المنصرمة لاسباب عديدة ، وفي مقدمتها طبيعة الاقتصاد العراقى حيث تسود فعاليات الدولة وفقا لخطط ومناهج معدة سلفا . لذلك كانت مهمه استغلال الطاقات العاطلة لتغذية عاجله القتال في مقدمه مهام الاقتصاد الوطنى من اجل تخفيض ضغط تمويل الحرب على القطاعات والموارد الاقتصادية سواء كان ذلك بالعمالة لعوامل الانتاج الطبيعى بتحسين استغلال التكوين الراسالى المتاح او بالنسبة للموارد البشرية عن طريق القضاء على البطالة الجزئية وانهاء الاعمال غير المنتجة والخدمات التي يمكن الاستغناء عنها وزيادة ساعات العمل ورفع انتاجية العاملين .

لذلك فقد تمثلت عناصر السياسة الاقتصادية في العراق خلال السنوات السبع الاخيره في اتجاهات محدده ، تقوم على اعطاء الاولويه لنمط وفروع الانتاج السلعي الذي المجهود الحربي ويغذي عجلة القتال ويديس حركتها سواء على صعيد تنفيذ المشروعات او توفير المستلزمات للمشاريع القائمة ، ومن بين القطاعات السلعيه تم اعطاء اهتمام خاص لتوليد الطاقه الكهربائيه نظرا لدورها الحيوي في عملية الانتاج والحياة اليوميه . كما تتم التركيز خلال هذه الفتره أيضا على مشاريع الطرق والجسور خصوصا في المناطق التي تشكل سهلا . لتجهيز القوات المحاربه بالاعده والمعدات والتي تديس العلاقات الخفيه لهذه القوات مع بقيه ارجاء البلاد ، وقد جرى الاهتمام في هذه المشروعات بمنافذ الاستيراد باعتبارها المجال الحيوي لمواصله تجهيز القوات المسلحه والاقتصاد باجمعه بالتجهيزات المستورده من الاسواق الخارجيه الامر الذي حقق مرونة اتصال ومواصلات عاليه تمكنت من تجاوز الحصار الذي تم فرضه على العراق .

وقد شملت عناصر السياسة الاقتصادية خلال الحرب ايضا التاكيد على رفع الطاقه الانتاجيه للاقتصاد وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات البشريه والماديه . وكانت خطه التنميه القوميـه للسنوات ٧٦-١٩٨٠ قد تضمنت نصوا قبل الحرب تؤكد على " زياده كفاءه الاداء ورفع انتاجيه العمل " كما نصت على تعبئه الطاقات والامكانيات وبذل الجهود واستخدام الصيغ الاستثنائية والاساليب المتطورة والمبادرات الفرديه والجماعه المبنيه على اسس علميه وموضوعية لانجاز الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطه " واذا كان هذا التوجه لاسباب اقتصادية سبقت الحرب فان ذلك اصبح هدفا اساسيا في ظل ظروف الحرب .

اما على صعيد السياسة الماليه فقد تم اتخاذ جملة اجراءات لمقايله التضخم الذي تفرضه الحروب عاده في موارد البلاد الماليه ولمواجهه الموقف الناجم عن قطع صادرات النفط من موانئ الخليج العربي والبحر المتوسط وما سببه ذلك من ضغط على موجودات القطر

من العملات الاجنبية ، فقد تم اللجوء الى تقليص المصروفات الادارية وخصوصا تلك التي يترتب عليها انفاق بالعملات الاجنبية وتشكل عبئا على ميزان المدفوعات كالمسح والخدمات المستوردة ، و اضافته الى وضع الضوابط المشددة في استخدام المستلزمات والتحكم في الانفاق الجارى وتحجيمه وبالنسبة لسياسة التشغيل فان الاجراءات الاخيرة تمثل تحولا عميقا باتجاه معالجة الآثار السلبية للحرب على عرض العمالة و انماط التشغيل السائدة عن طريق استغلال عنصر العمل باعلى كفاءة ممكنة واعادة توزيع العاملين حسب الحاجات الحقيقية للقطاعات والانشطة .

اخيرا فان عناصر السياسة الاقتصادية شملت توفير الامن الغذائي للمواطن عن طريق استخدام الاستيراد للسلع الغذائية التي لا تتوفر لها بدائل محلية وتحويل مساهمة الاستهلاك العائلي بما يلائم ذلك ، و اضافته الى العمل تحويل انماط الانتاج الزراعى نحو الانواع والمحاصيل الضرورية والتي يشكل حجمها غائقا امام استيرادها مثل الحبوب والبطاطا والمحاصيل ذات القيمة الغذائية المطلوبة في القطر ، والتي يمكن تخزينها بسهولة تفوق امكانية خزن السلع الزراعية الاخرى^{٣٢} .

ان هذا الفصل يحاول الالتزام لجوانب السياسة الاقتصادية التي اتبعت فى العراق اثناء الحرب والاجراءات التي تشكل مجموعها منهجية التنمية خلال هذه الفترة من خلال " دراسة التطورات الانمائية في القطر تحت ظل ظروف الحرب و اثر عملية التخطيط قصير المدى على النشاط الاقتصادى .

٣٢ للمزيد عن الموضوع راجع عبدالوهاب مطر الداهري في كراس " كيفية مواجهة اقتصاد الحرب " مطبعة الوطن ، بيروت ١٩٨١ .

الفصل الرابع

منهجية التنمية القومية في ظل ظروف الحرب

- المبحث الاول : الاقتصاد العراقي والحرب
- المبحث الثاني : تخطيط الانتاج القومي والموازنة الاجمالية
- المبحث الثالث: مهمات المرحله المقبله

المبحث الاول الاقتصاد العراقي والحرب

يمكن ان يعرف اقتصاد الحرب بأنه مجموع الاجراءات التي تتخذ لتعبئة قوى الانتاج والموارد المتاحة ولتكيف الاقتصاد لجعله في خدمة المجهود الحربي، وما يعنى تعديل العلاقة بين التراكم القوي والاستهلاك الخاص لمواجهة عملية تمويل النشاط العسكري اضافة الى القيام بالمشروعات التنموية الضرورية والتي ينبغي ان تستمر حتى في ظروف الحرب .

ان اقتصاد الحرب بهذا المفهوم يعنى تغييرا في سلم الاولويات للاتفاق الحكومي كما يعنى تقليص التخصيصات المرسدة للاستهلاك الحكومي والخاص والعمل على رفع كفاءة الاداء للاجهزة الحكومية والانشطة الانتاجية بما يتؤدي الى تحقيق الوفورات التي يمكن ان توظف لخدمة المجهود الحربي .

وبطبيعة الحال فان مفهوم اقتصاد الحرب من المفاهيم الحديثة نسبياً، إذ لم تكن الحروب في العصور السابقة تتطلب اجراء تحويلات واسعة في الاقتصاد القومي لمواجهة اعباء الحرب، الا ان الحروب المعاصرة بما تشكله من تكلفة عالية وما تؤدي اليه من خراب في المناطق الريفية التي تدور فيها المعارك فرضت العمل على توجيه الاقتصاد ليحصل هذه الابعاء بهدف توفير السلع العسكرية والمدنية والحفاظ على مستوى معيشي مقبول للسكان وكذلك التأثير على تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، فلما في الحالة التي تسبق القتال وتشكل استعدادا له فان الاقتصاد الحرب يمثل في الاجراءات التي تستهدف تحقيق الامن الاقتصادي وحماية الاقتصاد من التخريب او جعله قادرا على التكيف لمواجهة التزامات اي حرب طارئة .

لقد دلت تجارب الشعوب التي مرت بظروف الحرب على ان للسياسة الاقتصادية اثار بالغ على استغلال طاقات الانتاج المتاحة ومواصلة الانتاج السلع الناجمة عن تحقيق الاستثمار الافضل لرأس المال المتاح ، وبلا شك فان عنصر القوة في الاقتصاد زمن الحرب يأتي من اتحاد عاملى القدره العسكريه والقدره الاقتصادية المتمثلة في انتاج السلع التي تكفل ديمومه عجله الاقتصاد واشباع الطلب المحلى على هذه السلع ، اضافة الى ان اعتماد المجهود الحربي على السلع العسكرية المستورده يتطلب زيادة الصادرات لتوفير العملات الاجنبية .

لقد توجه القطر العراقى مهمة عسكريه الاقتصاد القومى عن طريق دراسة وظائف الاقتصاد خلال فترة الحرب ، وفحص الاساليب التي تقوم الانشطة والقطاعات بموجبها بتكييف نفسها طبقا لهدف عسكري الجهاز الاقتصادي للدولة . لقد استغرقت هذه العملية فترة طويلة لانها لم تطبق مره واحدة بل على شكل موجات متتاليه من الاجراءات التي بدأت بترشيد الاستهلاك والانفاق الحكومى لتصل في مرحلة لاحقا الى تقليص حجم نشاط الدولة في بعض الانشطة ليقتصر على الفعاليات الرئيسيه .

وقد مرت مهمة عسكريه الاقتصاد القومى بثلاث مراحل منذ عام ١٩٨٠ ففي السنوات ١٩٨٠-١٩٨٢ استمرت مشروعات التنمية في تصاعدها ولم يبدأ تطبيق اجراءات اقتصاد الحرب بشكل واسع الا في المرحلة الثانية التي ابتدأت عام ١٩٨٣ وقد اعطت المرحلة الاولى رخما للاقتصاد العراقى استطاع بواسطته ان يجتاز أزمة عام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ التي انخفضت فيها ايرادات النفط واتخذت في هذه المرحلة اجراءات واسعه لخفض الانفاق الحكومى بجانب تيسيره

الاستهلاكى (الجارى) والاستثمارى كما اتخذت اجراءات متعددة لخفض الانفاق
الاستهلاكى العائلى الخاص .

وفي المرحلة الثالثة بدأت مظاهر اقتصاد الحرب بالنضوج ، والتي تمثلت
بالنقاط التالية :-

- ١ . التأكيد على رفع كفاءة الاداء واستغلال الموارد المتاحة بضمنها المورد
البشرى اكفاء استغلال ممكن .
- ٢ . الاهتمام بالتصنيع العسكرى وانتاج بعض مستلزمات القوات المسلحة من
اعتد . ومهمات واسلحه محليا .
- ٣ . المضى فى خفض الانفاق الحكومى عن طريق الغاء بعض الاجهزة أو دمج
البعض الاخر واخراج النشاط الحكومى من بعض الأنشطة والتقنيات .
- ٤ . اعطاء مساحة اوسع للقطاع الخاص للمشاركة فى عملية الانتاج وتحمل جزء
متعاظم من مهام البناء الاقتصادى وتشجيع النشاط الانتاجى الخاص .

ان الملاحظه التى يمكن تحديدها عند دراسة مراحل نضوج اقتصاد الحرب
فى العراق تبين ان المراحل المشار اليها انفا قد تداخلت بشكل اوسع خلال السنوات
السبع المنصرمه ، وما يعنى عدم امكان فرز اية مرحله عن المراحل اللاحقة
لها بصورة محدده بل ان التطورات اتخذت شكلا تراكميا حتى تم الوصول الى المرحلة
الحالية من مراحل اقتصاد الحرب .

الم بالنسبة للسوق والتداول السلمى المحلى فقد كسان
الاتجاه في الداية تخصيص الطاهر من الانتاج لتصدير الم في المرحلة
الثالثة من مراحل بناء اقتصاد الحرب فان اتجاهات اكر جديدة بوزت تخصيص
جزء من الانتاج المحلى لا فراض التصدير وخصوصا من الضخبات النفطية
مكررة ، اذ انتقل القطر من حالة الاستيراد للبعض منها في اوس الحرب
الى حالة التصدير خلال السنتين الاخيرتين .

ان سرقا تتصم بمحدودة القدرة على التصدير مع قابلية واسمسة
على استيعاب مختلف السلع المستوردة تتطلب سياسة انفاق دقيقة تقوم على
اساس توزيع الدخول بمصيح لا تؤدي الى ارباع العطب على السلع مـــــ
الاساسية بل الحفاظ على مستوى المطلب عند الحدود السوية اللازمة لتجسير
الموازنة بين المعروض النقدي (المطلب) والمعرض السلمى (العرض) .
لذلك كان المهم في ظل ظروف الحرب الاهتمام بتطوير كمية الانتاج مـــــ
ما يكون المهم التوسع في انتاج سلع معينة تستطيع ان تمد المطلب مـــــ
الاساسية وتكون قابلة للخرن اضافة الى التركيز على انتاج السلع التي تمسك
المجهود الحرس سواء بشكل مباشر (السلع العسكرية) او غير مباشر
(السلع المدنية التي تستخدمها القوات المسلحة) .

لقد واجه الاقتصاد العراقي منذ بدا الحرب وضع توفير الامكانات
اللازمة لمواجهة الطلب السلمى والوصول الى طاقة الانتاج القصوى ، واذ كان
مصر راس المال متوفر بحدود معقولة فان المشكلة الاساس التي واجهها
الاقتصاد تمثلت في استخدام قوة العمل في عملية الانتاج بسبب التعرف مـــــ
المطلة الناجم عن الالتحاق بالقوات المسلحة ، اضافة الى عدم استخدام
قوة العمل بالوتائر المطلوبه بسبب وجود عطالة جزئية لقوة العمل المتاحة

خصوصاً في القطاعات غير السلعية • لذلك فإن هدف زيادة الانتاج توقف على عوامل ثلاث الاول تحسين استخدام رأس المال القائم من موجودات الثابتة والثاني تطوير قوة العمل للتعويض عن النقص العددي الحاصل بسبب المحهود الحرس • أما العامل الثالث فهو توفير المستلزمات السلعية والمواد الاولية المستوردة للقطاع الصناعي بوجه خاص •

منظراً لان الحرب تضع اعباءً واسعة على الاقتصاد القومي تستوجب برمجة السياسة الاقتصادية بطيوي الى توفير الموارد اللازمة لتغطية هذه الاءاء اضافة الى خفض استنزاف رأس المال عن طريق خفض الانفاق الحكومي وتقليل العجز في الميزانية الاعتيادية وتحريك النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على مستويات الاسعار عند الحدود التي تبعده خطة التضخم الجامع الذي يتولد عادة نتيجة ارتفاع القوى الشرائية مع محدودية العرض السلعي لذلك فإن السياسة الاقتصادية اثناء الحرب تقوم على تبني سياسة توسعية باعتبارها هدف يتلائم مع حالة عمل الاقتصاد دون طاقته كما في وضعية الاقتصاد العراقي حالياً حيث تتوفر امكانات انتاج غير مستغلة لذلك فإنه ينبغي اللجوء الى تشجيع عملية الانتاج لتحقيق الاستغلال الافضل للامكانات المتاحة •

ان الحالة المهمة التي تواجه اقتصاد الحرب هي تعبئة القدرات الاقتصادية للمجتمع من اجل رفع مستوى الانتاج فتم توجيه الانتاج لخدمة المجهود الحرس واذا كان الضغط والراسيم والتعليقات الحكومية تعطى نتائج مباشرة وسريعة في هذه التعبئة فإن الامر الاكيدة ان هذه النتائج مبرقة وان اسلوب التعبئة السليم في توفير الشروط والظروف الموضوعية

الِلِالزِمة لَهَا • وِيتَحَقِّقُ ذَلكَ عَن طَرِيقِ اِعاَدَةِ تَوَزيِعِ مِكالِفاتِ غِياصِرِ الِاِنْتِجاِجِ
اِذْ اِن اِرْتِعاَجَ عِوائِدِ اِحدِ عِواِمِ الِاِنْتِجاِجِ يَؤْثِرُ سَلِيبِيا عَلى العِواِمِ الِاِخْرى
نَتِيجاَةً لِانْخِفاِضِ حِصْتها فِى اِجْمالِى العِوائِدِ ، لِذَلكَ يَنْبَغِى تَوَزيِعُ عِوائِدِ
عِواِمِ الِاِنْتِجاِجِ عَلى اَطْرافِ العَمَلِيةِ الِاِنْتِجاِجِيةِ بِشِكلِ يَتَلائِمُ وِعدِى مِساهِمةِ
كُلِّ مِضْمِمْ فِى خَلْقِ الصِّلَعِ وَالْخِداِماتِ •

المبحث الثاني

تخطيط الانتاج القومى والموازنة الاجالية

١ - تتمثل عملية تخطيط الانتاج القومى برسم اهداف كمية معينة ينبغي الاقتصاد الوصول اليها فى عملية الانتاج للسلع والخدمات مع تحديد المستلزمات المطلوبة للوصول الى هذه الاهداف من مواد اولية ومصادر طاقة ومشتريات اخرى ، وقد يتم تخطيط الانتاج على مستوى الوحدة الاقتصادية ثم تجرى عملية تخطيط الانتاج للاقتصاد الوطنى بتجميع اهداف ومستلزمات كافة الوحدات المنتجة ومطابقة الطل فان هذا النوع من التخطيط لا يتحقق الا لسنة واحدة على شكل برنامج سنوى للانتاج لذلك فان الاخذ به يكون ضروريا فى زمن الحرب حيث تصعب عمليات التخطيط لاكثر من الامد القصير ، ونظرا لشحة الموارد المخصصة للانتاج المدنى زمن الحرب لذلك فان الخطط الانتاجية ينبغي ان تخضع للتوجيه المركزى الذى يقوم بموازنة الموارد والاستخدامات بطريقى الى ضمان حصول الوحدات المنتجة على المستلزمات المحلية والمستوردة طبقا لاسس الاولويات المعتمد فى القطر لى يكون برنامج الانتاج للاقتصاد متسككا ومتوازنا .

٢ - وفى الاقتصاد العراقى فان موازنة الموارد والاستخدامات فى ظل ظروف الحرب اتجهت لصالح الاستخدام العسكرى ذلك ان انخفاض الاستخدامات المدنية يشكل حاد خلال سنتى الحرب قابلا لانخفاض محدود فى فقرة الموارد لابد وان يعنى اتساع فقرة الاستخدام العسكرى ، الامر الذى تبدواثاره واضحة فى

تمويل القوات المسلحة بشكل واسع خلال السنوات الخمسة من عمر الحرب والارتفاع الكبير في عمليات التصنيع العسكري واتجاههم نحو التصاعد مقابل انخفاض الانتاج العلمى المدنى بشكل عام . ويمكن تصوير ميزانية الموارد والاستخدامات في ظل ظروف الحرب في العراق بالموازنة التالية :-

الموارد	الاستخدامات
الناتج المحلى الاجلى + المحب من الخزين + الاستيرادات + القروض والهبات الخارجية	الاستخدام العسكرى + الاستخدامات المدنية : ٠١ الاستهلاك العام والخاص ٠٢ الاستتجار العام والخاص ٠٣ الاحتياطيات ٠٤ الاضافة الى الخزين
اجلى الموارد	اجلى الاستخدامات

٣- ولا شك في ان الحفاظ على دقات الانتاج عند المستويات المطلوبة لهذه الموازنة امر في غاية الاهمية حاليا للاقتصاد العراقى لانه يمثل الاساس في فقرة الموارد فالمحب من الخزين لم يعد امرا مكابعد سوى سبعة سنوات على الحرب . كما ان الاستيرادات محدود سواء بسبب انخفاض كميات واسعار النفط الخام المصدر يضاف الى ذلك مجهولية ارقام القروض والهبات التى يمكن ان يكون الاقتصاد العراقى قد حصل عليها لذلك فان الاعتماد على الناتج المحلى الاجلى (غير النفطى) يشكل ركيزة اساسية في الوقت الحاضر .

ومن المسلم به ان هناك حدودا يحد و صعبا توسيع مجموع
الانتاج بعدها خلال فترة تتسم بالمحدودية الرضية وصعوبة توفير
المستلزمات للانتاج والوصول الى الطاقة القصوى المتاحة بسبب القيود
على الاستيرادات او مشاكل العملة اضافة الى صعوبات اخلاص مكائن
جديدة مكان المكائن المستهلكة وتعقيدات الصيانة وتوفير المسننات
الاحتياطية .

٤ - نظرا لأن موازنة الموارد والاستخدامات يجب أن لا تقتصر على حساب الموارد السلمية واستخداماتها بل وايضا تقدير الطلب على القوى العاملة اللازمة لمواصلة عملية الانتاج وسما ان القوى العاملة اللازمة لمواصلة عملية الانتاج يمثل السكان في سن العمل (١٥ - ٦٣ سنة) ناقصا القوات التي لا تشكل جزءا من عرض العمالة كالطلاب ورسات البيوت ونزلاء السجون والمستشفيات والمعوقين الذين لا يتمكنون من المشاركة في النشاط الانتاجي يضاف الى ذلك السكان العاملون من خارج صرح العمل فانه ينبغي اخراج القوات المسلحة من هذا العدد الا ان تقديرات التشغيل المتداولة لا تمتلك تفاصيل رقمية من اعداد هذه الجوامع لذلك فانها تلجأ الى التقديرات المكتبية التي لا يمتد الركون اليها ولا تمبر عن عدد المشتغلين بالدقة المطلوبة حيث قدر عدد المشتغلين في القطر حوالي ٢١٦٥ الفا في عام ١٩٨٠ مع اتجاه نحو التصاعد في السنوات التالية (برغم حقيقة التحقق اعداد كبيرة من المشمولين في سن الخدمة بالجهود الجري) الا ان معدلا لسو القوى العاملة رسم ليكون حوالي ٤% في عوم الاقتصاد وهو رقم كان مقبولا خلال السنوات عقد السبعينات الا انه لا يعتبر دقيقا في سن الحرب اذ ان التقديرات تشير

الى ان عدد العاملين في القطاعات بلغ ٣٦ مليون اى بزيادة قدرها
٦٥٦ الفا مشغل جديد دخلوا سوق العمل خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٥ .

٥ - بالنسبة لتخطيط التنمية القومية في القطر فانه كان قد تم اعداد خطة
للعوام ٨١ - ١٩٨٥ واخرى للعوام ٨٦ - ١٩٩٠ .

الا ان ايا من الخطين لم يعمل به واقتصر الامر على المواجه الاستثمارية
التي تدعى بالخطة السنوية . ولغرض تحديد منهجية التنمية خلال
الفترة ٨٠ - ١٩٨٦ من خلال المواجه الاستثمارية فانه يمكن الملاحظة

- ارجعت المصروفات الاستثمارية بين سنتي ٨٠ - ١٩٨٢ بنسبة

٨٢٪ برغم ظروف الحرب ثم لتعود الى الانخفاض بعد ذلك
- باستثناء سنة ١٩٨١ فان المصروفات الاستثمارية كانت تشكل
نسبة اقل من نصف اجمالي النفقات خلال فترة الحرب .

- برغم ظروف الحرب فان القطر انفق عام ١٩٨٥ مبلغا قدره ٨٢ مليار
دينار تقريبا على الانشطة الانشائية علما بان تلك السنة شكلت
نقطة اختناق نتيجة لانخفاض اسعار النفط ودياته المصدره التي
يقوم بها .

اما بالنسبة لمصروفات الميزانية الاعتيادية فانه يلاحظ اتجاهها نحو
الارتفاع حتى نهاية عام ١٩٨٢ وان الانخفاض الحاصل في سنة ١٩٨٤
لم يستمر بسبب الاتجاه اللاحق نحو ارتفاعها في السنة التالية .

- بوجه عام فان اجمالي المصروفات ارتفع من ٢٧ مليار دينار في سنة
١٩٨٠ الى ١٤٤ مليارا في سنة ١٩٨٢ ، ثم ليتجه نحو الانخفاض
خلال السنوات اللاحقة .

- شهد عام ١٩٨٥ ارتفاعا في مصروفات الميزانية الاعتيادية الامر الذي
يفرض اجراء تخفيضات جديدة للاستجابة لما تتطلبه الظروف الجديدة
مع انه يتوقع ان يكون جزءا من هذه المصروفات موجهة للمجهود الحرس .

المبحث الثالث مهنيات المرحلة المقبلة

لغرض وضع منهجية متكاملة لتنمية الاقتصاد العراقي وفق الامكانات المتاحة في ظل ظروف الحرب فان الافكار التالية ينبغي ان تؤخذ بالاعتبار في سياق خطط التنمية قصيرة الاجل التي يمار الى اعتمادها مستقبلا :

أولا : زيادة الانتاج المدني

تعتمد عملية الانتاج في العراق على الامكانات الاستيرادية المقطـر لتوفير المستلزمات والمواد الاولية والاجزاء المطلوبة خصوصا للقطاع الصناعي لذلك فان مهمة زيادة الانتاج واجهت عائق الشحة في الموجودات الاجنبية ونظرا لتوقع ارتفاع اسعار النفط وارتفاع مخازنها الحالية مع ارتفاع كميات صادرات القطر من النفط الخام نتيجة لضخمة طاقة النقل عبر تركيا والضخمة المتوقعة لامكانات التصدير عبر المملكة العربية السعودية فانه يتوقع تحقيق امكانيات استيراد اعلى ايام القطر بـ يمكن ان يؤدي الى تشغيل الطاقات غير المستغلة حاليا لدى القطاعين الاشتراكي والخاص، يضاف الى ذلك توقع زيادة عرض القوى العاملة نتيجة لاجراءات تقليص الاجهزة الحكومية يقف التعيينات بـ يخلق امكانات انتاج اضافية .

ان زيادة الانتاج المدني اذ يشكل هدفا دائما للاقتصاد فانـ في حالة اقتصاد الحرب يجب ان يقتصر على سلع معينة ينبغي زيادتها كالسلع الاساسية وشبه الضرورية ، اما السلع الاخرى فانه ينبغي ايقاف انتاجها او تبقي عند مستويات منخفضة تتواءم مع محدودية الامكانات المتاحة .

ثانيا : الاستثمار في وقف الاستثمارات الجديدة

من المظاهر البارزة في الاقتصاد العراقي وجود طاقات انتاج غير مستغلة سواء من قبل الحرب او انشاءها الامر الذي يؤدي الى ان يجعل الاستثمارات الجديدة غير الضرورية الا في الحدود والفعاليات التي من شأنها ان تزيد من نسب استغلال طاقات الانتاج القائمة بدون العمل على خلق طاقات انتاج جديدة نظر لان الزيادة الملاحظة سابقا في الانتاج كانت اقل من الزيادات التي تحققت في تكوين رأس المال .

ان محدودية قدرة الاقتصاد على توليد الاستثمارات الجديدة نتيجة لتقليص الموجودات الاجنبية او انخفاض القدرة على تمويل الاستثمارات بشكل عام او توفير المستلزمات المحلية لها . يتطلب عدم انشاء اي مشروع جديد الا لخدمة المشروعات الحالية او لخدمة المشروعات الحالية او لخلق سلع تعويض عن الاستيراد او قابلية للتصدير كل ذلك يتطلب ان تسبق اقامته اي مشروع من هذا النوع دراسة جدوى اقتصادية وفنية ومالية متكاملة تأخذ في اعتبارها الاسس الاقتصادية والمالية فحسب بل العلاقة بين المشروع والمشروعات القائمة ومدى خدمته المجهود الحربي او تحقيق جانب امني للقطر .

ثالثا - زيادة الانتاج الحربي

من المؤكد ان استيراد الاجهزة والمعدات العسكرية وخصوصا الاسلحة والاعتنة يشكل استنزافا شديدا للموارد المحلية من العملات

الاجنبية نظرا لارتفاع اقيام هذه السلع في السوق العالمية ،
الامر الذي يدفع الى تصنيع بعض الاجزاء والاسلحة او رفع
التصنيع المحلى فيها لزيادة الانتاج الحرس ولو على حساب
الانتاج المدنى الذى يتسم بمكانية الحصول على البديسل
الاجنبى فيه بشكل اكثريسرا نسبيا . والمعلومات المتوفرة
تشير الى التركيز خلال السنوات الاخيرة على الصناعات
العسكرية فى القطر مما جعلها تقطع شوطا متقدما يجهسل
ما تحقق لحد الان اساسا كافيا للتطوير المستقبلى لهذه
الصناعة التى تعد اساسية زمن الحرب ليس لاسباب اقتصادية
فحسب بل وايضا لاسباب اخية .

ان للتطوير اللاحق للصناعة العسكرية يتطلب ان تكون
دوائر البحث والتطوير فى القطر خد مه هذه الصناعة مثلما
هو الامر بالنسبة للمدنية وما يعنى ضرورة انشاء اجهزة متخصصة
لهذا الغرض .

رابعاً - حل الاختناقات

نظرا لمحدودية امكانات القطر فى الانتاج وتوفير السلع للسوق
المحلية نتيجة شحة الموجودات الاجنبية اللازمة لاستيراد المستلزمات
السلعية والمواد الاولية لعملية الانتاج وبالنظر لعدم امكان
استيراد السلع الاستهلاكية بشكل واسع الا الضرورية منها ، لذلك
فقد حدثت اختناقات عديدة فى عملية الانتاج كان لضعف التشابك
القطاعى تاثير كبير فى خلقها ، ويتوقع ان تثور فى المستقبل مدامت
الظروف الحالية قائمة ، اما الاختناقات اخرى سواء فى توفير السلع

او الخدمات لديمومة عجلة الاقتصاد فانها تفرض اتخاذ اجراءات سريعة لمواجهة الاختناقات ومعالجتها بما في ذلك اعتماد دراسات دقيقة وشاملة عن الطلب على السلع المختلفة ، اضافة الى ضرورة توفر المرونة الكافية لاجهزة الدولة للتحرك وحل الاختناقات .

خامسا - دور السياسة المالية

يتوقع ان تؤدي الظروف السائدة حاليا الى زيادة دور السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية الرئيسية في اداة حوكمة الاقتصاد وتوجيهه على حساب الادوات الاخرى ومن ضمنها الاداة الاقتصادية حيث يتوقع ان يحل التخطيط المالي تدريجيا محل جوانب التخطيط الاقتصادي الاخرى في بعض الانشطة والعمليات لغرض تحقيق اهداف محددة من ضمنها :

١ - السيطرة على التضخم الناجم عن اختلال الموازنة بين الطلب النقدي والعرض السلعي المتاح في السوق . حيث لا يتوقع حدوث زيادات في الانتاج السلعي او الاستيراد مما يتطلب استخداما اكثرا لتساعا للسياسة المالية لخفض الطلب .

٢ - توزيع الاعباء على اطراف عملية الانتاج حسب القدرة على الابقاء بها عن طريق تطوير الاداة الضريبية كوسيلة فاعلة في هذا التوزيع عن طريق اعادة النظر في الانظمة الضريبية المعمول بها وتحسين اساليب التحصيل .

٣ - العمل على خلق الحوافز لزيادة الانتاج عن طريق زيادة الاجور المرتبطة بحجم العمل المنجز .

٤ - توفير الموارد للدولة عن طريق توجيه فعاليات الاجهزة الحكومية باتجاه القنوات التي تحقق هذه الموارد وانها كل مشروع خاسر حاليا او لا يحقق موردا والعناية بالجسدى المالية للمشروعات بوجه عام .

٥ - زيادة دور السياسة المالية في خفض الانفاق ومما يدي اليه ذلك من خفض للطلب الكلى الفعال في السوق وزيادة الادخار العام الموجه لاعادة الاستثمار عن الغاء ابواب الانفاق بغير الضرورية .

سادسا - رفع كفاءة الاداء للعمل ورأس المال

تدل الارقام المتوفرة عن الانتاج على انخفاض انتاجية العمل بوجه عام ، الامر الذى يتطلب اتخاذ الاجراءات السعى من شأنها تحسين استغلال البطالة الجزئية في قوة العمل المتاحة ويقف في مقدمة هذه الاجراءات اعادة توزيع العطالة بين قطاعات الانتاج السلع والخدمى ، اذ ان النقص الذى يعانى منه القطر يمثل في المهارات المهنية لعملية الانتاج السلع فى حين اظهرت الاجراءات التفتيشية وجود فائض كبير فى الانشطة الخدمية ومع أن العامل المتحكم فى مستوى الانتاجية هو كمية رأس المال المستخدم فى عملية الانتاج ، الا أن التأهيل والمهارة المطلوبة للتعامل مع تكنولوجيا الانتاج .

ومن الملاحظات فى دوران العمل يتوقع خلال فترة التحسين بسبب عدم ثبات العمالة وسحب المواليد للالتحاق بالمجتهود - الحرس

واحلال عمله اقل مهاره محلهم كما ان العمالة غير المحلية تكوین غير مستقرة مما يخلق تكاليف اعلى على عملية الانتاج اضافة الى ارتفاع نسب اندثار الماكثن وتردى النوعية الامر الذى يتطلب اتخاذ اجراءات للسماح بانتقال المشتغلين بين القطاعات والوحدات الاقتصادية خلال فترة زمنية محدده لتستقرسها العماله بالشكل الذى يتلائم مع مصلحة الانتاج ورغبات المشتغلين .

سابعاً - التخطيط فى ظل ظروف الحرب

نظراً لان التخطيط يعنى برمجة الفعاليات الاقتصادية وتحشيد الموارد المتاحة من اجل الوصول الى هدف او اهداف محددة قائمه يكون ضروريا اثناء الحرب نظراً لظروف الشحه التى يعانى منها الاقتصاد والضغط الحاصل على الموارد المتاحة وبما يفوق قدراتها فى بعض الاحيان ، الا ان عملية التخطيط اثناء الحرب تواجه صعوبات متعددة فى مقدمتها :-

١ . تغير الاوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل سريع بما لايسدع مجالاً لوضع خطط الا للمدى القصير نظراً للتطورات الحادة التى تصاحب الحروب عادة .

٢ . جهل المخطط بالاهتانات المطلوبة لاداء المجهود الحربى وفقاً للخطط العسكرية الموضوعية ، نظراً لان هذه الخطط والاهتانات المطلوبة لها تكون فى غاية السرية ولايسمح تناولها خارج المؤسسة العسكرية .

٢٠ • تتحقق أثناء الحرب دخول يصعب على المخطط السيطرة عليها وتوجيهها مثل الدخول غير الشرعي الناجحة عن المضاربين أو الاتجار بالسوق السوداء وكذلك ارباح المقاولين ومنفذى المشروعات العسكرية •

كل ذلك يتطلب اعداد خطط قصيرة تتضمن الاولويات التى يعتمد عليها النشاط الاقتصادى وتوسم برامجا للعمل خلال فترة السنة الواحدة وتجعل الفعاليات الانتاجية المدنية فى خدمة المجهود الحربى ، بها يفرض اللجوء الى خطط قصيرة الامد تتضمن اهداف الانتاج واساليب توفير المستلزمات خلال فترة سنة واحدة ، وكذلك تسلسلا الاولويات يتلائم مع متطلبات ظروف الحرب مثل النقص فى العملات الاجنبية والعمالة وفقار لبدائل تاخذ باعتبارها عدم الحاجة الى قوة عمل واسعة والاعتماد قدر الامكان على المواد الاولى والمستلزمات المحلية ان هذا التوجيه يتطلب الاهتمام بدراسات الجدوى للمشروعات وعدم ادراج اى مشروع الا بعد التأكد من قدرة الاقتصاد على تنفيذه وتشغيله لمواجهة الندرة التى يتسم بها الاقتصاد زمن الحرب الامر الذى ينبغى معه مثالا الاهتمام بحاجة المشروع الى العملات الاجنبية اكثر من الاهتمام بفترة استرداد البالغ المصروفة على الاستثمار ، وكذلك اثر تسويق منتجات المشروع على برامج الاستيراد وامكانات التصدير التى يخلقها لغرض تخفيض الضغط على الميزان التجارى •

ثامنا - توزيع السلع الاستهلاكية

تلجأ الشعوب عادة الى اجراءات متعددة لتوزيع السلع الاساسية بسبب شحتها الناجمة عن انخفاض الانتاج او الاستيرادات وبالرغم من ان السلع الاساسية كانت متوفرة خلال السنوات المبيع المصرفة منذ قيام الحرب الا ان اجراءات تقنين الاستهلاك وضبط توزيع السلع التي يشتد الطلب عليها بشكل عادل هدفا مهما خصوصا بالنسبة لبعض المواد الغذائية الشحيحة لذلك فان تجارب العالم كانت تعتمد تقنين الكمية او القيمة المسموح بها لكل سلعة للفرد الواحد او اعطاء نظام النقط في حالة تعدد السلع التي يستعمل توزيعها من قبل اجهزة الدولة المخفضة .

تاسعا - حصة القطاع الاشتراكي في الناتج

بوجه عام فقد اتجهت حصة القطاع الاشتراكي في توليد الناتج المحلي الاجمالي نحو الانخفاض من ٨١% الى ٦٨% خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٦ ، اما عند استثناء النفط الخام فان حصة القطاع الاشتراكي تكون قد ارتفعت من ٥٢% الى ٦١% ، ومن الملاحظ ان القطاع الاشتراكي يمتلك كالمى اربعة قطاعات هي : النفط الخام والكهرباء والماء والبنوت والتأمين وخدمات التبعية الاجتماعية في حين يمتلك القطاع الخاص كالمى قطاعى ملكية دور السكن والخدمات الشخصية .

اما بالنسبة للقطاعات الاخرى ، فانه يلاحظ ثبات حصة القطاع الاشتراكي في القطاع الزراعى . وفي التعدين والتمال (عدا النفط

الخام) انخفضت حصة القطاع الاشتراكي من ٤٠% الى ٣٥% في حين اتجهت نحو الارتفاع في الصناعات التحويلية من ٦٢% الى ٧٨% وحافظ القطاع الاشتراكي على حصته في القطاعات السلعية بوجه عام .

وفي قطاعات التوزيع انخفضت حصة القطاع الاشتراكي في تجارة الجملة والفرد من ٥٩% الى ٤٨% وحافظت على وضعها تقريبا في النقل والمواصلات ، كما لم يحدث تغيير في حصة القطاع الاشتراكي في قطاعات الخدمات وترى الدراسة ان الزيادة في حصة القطاع الاشتراكي في بعض القطاعات لا تعود الى تغييرات هيكلية في بنىة الاقتصاد بل الى تحقيق القطاع زيادة في نشاطه الانتاجي بمعدلات غرق الزيادة التي حققها القطاع الخاص وان التوجه الحالي نحو تشجيع أنشطة القطاع الخاص سيؤدي خلال الفترة القادمة الى زيادة حصته في توليد الناتج المحلي الاجمالي على حساب القطاع الاشتراكي .

السياسة السكانية

٥-

١ . اثبتت مجريات الحرب ان الانتصار لا يتوقف على عدد السكان بل على نوعيتهم ، لذلك فان العمل على تحقيق زيادات سكانية عالية ، يخلق اعباء واسعة قد غرق طاقة الاقتصاد مثل توفير السلع والخدمات للايومة والطقولة والتعليم والصحة وغيرها ، ولكن هدف زيادة السكان لمواجهة الكثافة السكانية للعدوي يبقى امرا مطلوبا .

٠٢ العمل على تحقيق التحسين النوعى للسكان عن طريق زيادة
المهارف والمهارات بالتدريس والتدريب ، ذلك ان النقائص
فى القروى العاملة يمكن التعويض عنه جزئيا عن طريق التاهيل
وزيادة الخبرات •

٠٣ العناية بالرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات خصوصا للمعوقين
وتوفير وسائل العلاج النفسى لهم ومعاونتهم على تجاوز
الصعوبات الذاتية الناجمة عن التأقلم مجددا مع حياتهم
الجديدة •

حادى عشر — سياسة الانتاج والتجارة

٠١ وضع سياسة انتاج تقوم على تشجيع الصناعات التى
تعتمد على المواد الاولية والمستلزمات المحلية ولايتطلبه
ذلك من تطوير للشروط التى تؤدى الى زيادة المنتج
من هذه المواد الاولية والمستلزمات •

٠٢ زيادة توفير التسهيلات المالية للقطاع الزراعى والتوسع
فى حركة الاقراض للانشطة الزراعية المختلفة سواء فى
الانتاج النباتى او الحيوانى وتوفير الاسمدة والالات لزيادة
المساحة المستغلة •

٠٣ اعادة النظر فى التركيب المحصولى للزراعة اذ شهدت
السنوات الاخيرة تنافسا فى انتاج الفواكه والخضر نظرا
لان العمل فيها اكثر سهولا مع امكانيات العنصر النضوى
العاملى فى الزراعة ، لان الايرادات المترتبة عليه تكون
ممكنه يوميا او اسبوعيا •

٤. التوجه نحو تقليص فترة استرجاع حيوية النمو في الاقتصاد العراقي الى اقصى حد ممكن عن طريق الاكتفاء باستيراد السلع الاستهلاكية الضرورية واستيراد السلع الاستثمارية والتي يتمكن الاقتصاد من توفيرها ، والافادة من دروس الحرب لترشيده الاستخدام السلعى بالتركيز على استيراد السلع الوسيطة والعمل على الاستيراد من مناطق " اقل كلفة " .

٥. الحفاظ على مستويات الاستيراد عند الحدود التي تتطلبها عناصر السياسة الاقتصادية اعلاه والتركيز على الاستيراد مستلزمات الصيانة وادامة المكين والالات مع توفير الادوات الاحتياطية لها اضافة الى استيراد بعض المواد التي تحتاجها السوق العراقية بشكل واسع مثل المواد الانشائية .

٦. في جانب التصدير ، فان انخفاض الاستيرادات قد انعكس على شكل انخفاض في الانتاج وارتفاع في الطلب المحلي مما ادى الى انخفاض العرض السلعى المعد للتصدير لذلك ينبغي البحث عن سلع محددة لتصديرها مثل المنتجات النفطية والطاقة الكهربائية .

مصادر الدراسة

المصادر العربية

- ١ - تولبا نوف ، د . س . اى ، " الاقتصاد السياسى للبلدان النامية " ،
مكتبة الاهداء الحديثة ، القاهرة .
- ٢ - مجيد ، د . د . جبارك " فى المشاكل والحلول الاقتصادية للدول العربية " ،
مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣ - حبيب ، د . د . بختيار الدين ، " الدخل القومى فى العراق ١٩٥٣-١٩٦١ " ،
الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٣ .
- ٤ - حطادى ، د . د . سعدون ، " القوة العربية والتحديات المعاصرة " ،
دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٥ .
- ٥ - الدباس ، هاشم والعيسى ، د . د . اسامه " ابعاد العمل الاقتصادى العربى
المشارك على التنمية الاقتصادية العربية " ، بحث قدم الى المؤتمر
التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ١٩٨٥ .
- ٦ - الداھرى ، د . د . عبدالوهاب مطر ، " كيفية مواجهة اقتصاد الحرب " ،
مطبعة الوطن ، بيروت ١٩٨١ .
- ٧ - سنتش ، تولمس ، " الاقتصاد السياسى والتخلف " ، الجزء الثانى -
قوانين التخلف والتنمية ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٧٨ .
- ٨ - لطفى ، د . د . على ، " التنمية الاقتصادية " دراسة تحليلية .
- ٩ - جحير ، د . د . جبارك ، " التوازن الاقتصادى وامكاناته بالدول العربية " ،
مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
- ١٠ - المحجوب ، د . د . رفعت ، " التكامل الاقتصادى والتبعية الاقتصادية " ،
مجلة الاقتصادى ، العدد الرابع ١٩٧٠ .

- ١١ - ولعاو ، د " فتح الله " احدى عشر اطروحه في اشكاليه العمى
الاقتصادى العربى المشترك " المغرب ١٩٨٥ .
- ١٢ - يوسف ، باسمه بشير ، " الحسابات القومية " كراس تدريس ، المعهد
القوس للتخطيط ، بغداد ١٩٨٢ .
- ١٣ - وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادى ، خطة دراسات الوزارة
" استخدام النماذج الرياضية في تخطيط الاستثمار " ايلول ١٩٨٤ .
- ١٤ - وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمى ، خطة دراسات الوزارة ، دراسة
رقم ٢٧٥ ، " متلزمات اعداد نموذج للمستخدم - المنتج الاقليمى
في العراق " ايلول ١٩٨٥ .
- ١٥ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للاحصاء ، " ورقة على الحسابات القومية
الاطار التطبيقى " - تموز ١٩٨٦ .
- ١٦ - وزارة التخطيط ، المعهد القوس للتخطيط ، دراسة رقم ٨٨ ، " تقييم
مسيرة التخطيط في القطر العراقى " ١٩٨٤ .
- ١٧ - وزارة التخطيط ، تجربة التخطيط في العراق ، ورقة قطرية قدمت الى مؤتمر
وزراء التخطيط والاقتصاد العرب ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان
١٩٨٢ .
- ١٨ - وزارة التخطيط ، الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات ١٩٦١ - ١٩٦٥ .
- ١٩ - وزارة التخطيط ، الاطار التفصيلى للخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات
١٩٦٥ - ١٩٦٩ .
- ٢٠ - وزارة التخطيط ، الاطار التفصيلى للخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات
١٩٦٥ - ١٩٦٩ .

- ٢١ — وزارة التخطيط ، خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ — ١٩٧٤ .
- ٢٢ — وزارة التخطيط ، مشروع خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٨١ — ١٩٨٥ .
- ٢٣ — وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، " المجموعات الإحصائية الإحصائية السنوية وتقديرات سكان العراق حسب المحافظات للفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٩ .
- ٢٤ — الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، " السياسات العربية المشتركة لتطبيق التكنولوجيا " ، وثيقة مقدمة إلى مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ، عمان ١٩٨٠ .
- ٢٥ — الأمانة العامة لاتحاد الاقتصادية العرب ، " ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاديين العرب المنعقد في بغداد ١٩٨٥ بخصوص العمل الاقتصادي العربي المشترك .

مطبعة معهد التخطيط القومي
القاهرة

